مجلة
رهانات
Rihanat
مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر عن مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية - مدى -
العدد 33 - 2015

مجلة
رهانات
Rihanat
مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر عن مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية - مدى -
العدد 33 - 2015

كلية الآداب و العلوم الإنسانية بني ملال

مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية -مدى-

جامعة السلطان مولاي سليمان

تخليدا لليوم العالمي للصحافة الذي يصادف الثالث من ماي

الصحافة والإعلام بالمغرب

راسلونا على العنوان التالي
rihanatmada98@gmail.com
www.madacenter.ma

15.00 درهم

ملف العدد

الصحافة والإعلام بالمغرب

حوار

في حوار جريء ومثير مع الصحفي

عبدالله الدامون

مدير نشر جريدة المساء المغربية

حرية وواقع
الصحافة بالمغرب

دراسة

الجسد الموشوم
والبحث المتواصل عن الهوية

مجلة

رهانات

Rihanat

مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر عن مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية - مدى -

العدد 33 - 2015

محتويات العدد

كلمة العدد:

الصحافة والإعلام بالمغرب — المختار بنعبدلاوي — 2

ملف العدد:

الصحافة والإعلام بالمغرب

* في الحاجة إلى صحافة واعية مستقلة...وحرة — عبد الكريم جدي — 5
* حدود الإصلاح في مشروع قانون الصحافة والنشر — محمد حفيظ — 8
* مداخل إصلاح المشهد الإعلامي بالمغرب — عبدالله البقالي — 15
* الإعلام العمومي : متطلبات الإصلاح وتحديات الانتقال الديمقراطي — عبد الصمد بن شريف — 19
* ملاحظات حول مشاريع قوانين الصحافة — أحمد بوز — 24
* مسار إصلاح قوانين الإعلام والاتصال بالمغرب — علي كريمي — 26
* الصحافة وصنع القرار السياسي — حياة الدرعي — 30

حوار:

مع الصحفي عبدالله الدامون
حرية وواقع الصحافة بالمغرب — أجرى الحوار: محمد جليد — 34

دراسات:

الجسد الموشوم والبحث المتواصل عن الهوية — أمينة بطاوي — 39
صورة الطفل في الإشهار المغربي — منير بن رحال — 44

قراءات:

* أحمد الطريبق نقد الحداثة عند ميشيل فوكو: نقد فلسفة التاريخ — محمد الإدريسي — 48
* قراءة في لوحات الفنان التشكيلي عبد العزيز عبدوس — كمال فهمي — 51
* السرد والمعرفة والهوية في رواية بريد الدار البيضاء — عثماني الميلودي — 53

إبداعات:

* شعر — نبوءة — لحفيظ الزعلي — 57
* قصة قصيرة — نقابة من أجل R4 — كمال فهمي — 58

إصدارات:

* عبد الكريم برشيد وخطاب البوح حول المسرح الاحتفالي — 60
* صحفيون مغاربة في العالم: مسارات — 62

شروط النشر في مجلة رهانات

1. المجلة لا تنشر بحوثا سبق نشرها أو أنها معروضة للنشر في مكان آخر.
2. ضرورة اعتماد الأصول العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث و خاصة فيها يتعلق بالتوثيق و الإشارة إلى المصادر و المراجع.
3. يجب ألا يتجاوز عدد كلمات الدراسة 3000 كلمة.
4. على الباحث أن يرفق ببحثه نبذة مختصرة عن سيرته العلمية، إلى جانب صورته الشخصية.
5. البحوث و الدراسات التي تقترح هيئة التحرير إجراء تعديلات عليها أو إضافات إليها تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل نشرها.

مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر
عن مركز الدراسات
و الأبحاث الإنسانية -مدى -
ملف االصحافة : 45 ص 05
رقم الإيداع القانوني
142-2006

عنوان المراسلة: مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية
29 زنقة عمر السلاوي.الدار البيضاء
الهاتف: 27 42 22 22 05
rihanatmada98@gmail.com
www.madacenter.ma

العدد 33 - 2015

المدير و رئيس التحرير
المختار بنعبدلاوي

أعضاء هيئة التحرير
عبد الكريم جدي
محمد جليد
حياة الدرعي
زكرياء أكضيض
كمال فهمي
عبد الدين حمروش
محمد لهبوز

الغلاف و الإخراج الفني
محمد أمين نجمي
المهدي نجمي

الطبع
طباعة دريم
Dream Impression
Tél. : 05 22 52 88 61

التوزيع
سابريس - الدار البيضاء

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها و لا تعكس بالضرورة رأي المجلة

كلمة العدد

المختار بنعبدلاوي

الصحافة والإعلام بالمغرب

تبدو حالة الصحافة في المغرب بخير في ظاهر الأمر. فليست هناك رقابة قبلية فيما يخص الصحافة المكتوبة، بالإضافة إلى وجود تشكيلة من المحطات الإذاعية والقنوات العمومية والموضوعاتية، التي تكاد تحضر فيها مختلف الأصوات على تنوع توجهاتها.

إلى جانب هذا المظهر الإيجابي، هناك في الواقع مشاكل حقيقية، لعل أولها ظروف عمل الصحفي في المقاولة الصحفية. ولعل هذه المسالة ذات وجهين مختلفين. كانت الصحافة الحزبية هي من يحتكر الساحة، وهو ما كان يضيق ساحة الحرية والمبادرة ضمن حدود الرؤية الحزبية، لكنه بالمقابل، كان يوفر للصحفي ضمانات اجتماعية بالنظر إلى أنه كان في غالب الأحيان عضوا في الحزب، يتمتع داخله بقدر من الحصانة الرمزية.

بالمقابل: أصبح هامش المبادرة أوسع بالنسبة للصحفي اليوم، لكنه، من جهة ثانية، فقد قدرا كبيرا من حصانته الاجتماعية. إن مدير الجريدة يتعامل معه كموظف، ويخضعه أحيانا لمعايير المردودية المباشرة، بما يتضمن ذلك من فرض العمل على مواضيع تركز على الفضائح، وعلى بعض المواضيع التي تتسم بالإثارة التي قد لا تكون متجاوبة، بالضرورة، مع مشروعه المهني، بالنظر إلى هذه الاعتبارات، وكذلك بالنظر إلى مستوى مهارات عدد من الصحفيين (وهي حالة منتشرة في جميع الفئات المهنية، وليس بين الصحفيين فحسب) فإن نسبة الخدمة داخل المقاولة المحدودة تبدو قصيرة جدا، بالإضافة إلى قصر العمر الافتراضي للمقاولة الصحفية نفسها.

لا تمثل المبيعات إلا جزء يسيرا من مقومات استمرار المقاولة الصحفية فهي، كما هو عليه الحال عالميا، تعتمد بصورة أساسية على الإعلانات. إن الشاذ في هذه الحالات هو أن الإعلانات لا تتوزع بالضرورة حسب مبيعات الجريدة، بل تبدو أقرب إلى أن تكون آلية من آليات المراقبة والتحكم، تحظى بعض الصحف، ضمن هذا المنظور، وخاصة منها تلك الناطقة باللغة الفرنسية، بنصيب الأسد من الإعلانات، كما تتوزع الإعلانات بصورة منافية للمنطق وللإقبال على منابر الصحافة العربية، بما يبين أن هناك علاقة طردية بين الخط التحرير للجريدة وبين تدفق الإعلانات .

رغم هذه الملاحظات، تبقى الصحافة المكتوبة الأقل خضوعا للتأثير، بسبب تنوع اتجاهات الصحف والمحررين، وكذلك بسبب المستوى المعرفي للقراء، في مقابل ذلك، عرف المغرب ارتفاعا كبير في عدد المحطات الإذاعية، في السنوات الأخيرة، وهي في أغلبها إما قنوات موضوعاتية تركز

الصحافة والإعلام بالمغرب

على الترفيه، والرياضة، والبرامج الدينية، وبرامج الواقع أو محطات عامة لا تكاد تخرج عن هذه الدائرة ولا تكاد تقارب الشأن العمومي إلا في النقل المباشر لجلسات البرلمان أو في بعض البرامج القليلة. هذا الارتفاع في عدد المحطات لا يكاد يبرر الحالة السريالية للصحافة في بلادنا؛ إذ لا يفتأ المرء عن التساؤل: ما الحكمة في تقديم برنامج اجتماعي توعوي أو سياسي حواري بلغة أجنبية نخبوية ومعقدة، تقتصر على زبدة النخبة، إذا كان بالإمكان تقديمه بعربية بسيطة مدرجة، يمكن معها أن يستفيد منها تسعون بالمائة من المتلقين؟ وهل الهدف هو تكييف المجتمع مع نمط معين في التلقي؟ أم إن الهدف هو حجب المعلومات بطريقة مرنة أو الحد من آثار هذه البرامج (التي تكون مفيدة وجريئة في كثير من الأحيان) على شريحة واسعة من المتلقين؟

وضعية القنوات التلفزية هي الدائرة الأضيق في حرية الفعل والمبادرة، مع أنها الأكثر حضورا، والأكثر تأثيرا في الرأي العام، ورغم أنها ممولة من المال العام. لقد بينت أزمة دفتر التحملات، غداة تعيين السيد مصطفى الخلفي وزيرا للاتصال، أن السيد الوزير لا يملك أية صلاحيات على القنوات الوطنية التي يفترض أنها خاضعة لوصاية وزارته. كما اتضح ذلك مجددا مع النقل المباشر لحفل المغنية الأمريكية جنيفر لوبيز، وهو ما يطرح سؤال السياسات العمومية، ودور ووظائف الحكومة، وإشكالية الحكامة مثلا في تقديم برنامج رياضي، من الملاعب الوطنية، بكلفة أكثر مضاعفة، باللغتين العربية والفرنسية، في بلد يتكلم جميع مواطنيه العربية والأمازيغية.

إن الوقوف على بعض هنات الإعلام الوطني لا يهدف فحسب إلى طرح بعض القضايا الحقوقية أو الاجتماعية أو الفنية. إن الإشكالية في عالم معولم ليست أن نصلح أو لا نصلح، بل السؤال هو: هل نوفر لوسائطنا أسباب البقاء أو ندفع بها إلى حالة هذيان تغدو معها لا تتحدث إلا إلى نفسها؟

تفتقد الوسائط السمعية البصرية المغربية إلى التمويلات الكبرى، وإلى الكفاءات التقانية العالية، وربما إلى شيء من الخبرة؛ لهذا السبب؛ إذا أردنا أن نحافظ على حصتنا من المشاهدة وطنيا، وأن نقضم من الحصص الإقليمية والدولية فإن ورقتنا الوحيدة هي الحرية والابتكار، الحرية والابتكار على مستوى التصور والبرمجة، والحرية والابتكار على مستوى التنشيط والتعبير، إلى جانب نوع من القرب الخلاق من المتلقي، القرب الذي لا ينزلق بالاتصال إلى حضيض السوقية، والجمالية التي تبقى قريبة من ذوق ومن إدراك المواطن البسيط.

ملف العدد

الصحافة والإعلام بالمغرب

تخليدا لليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي يصادف يوم 3 ماي من كل عام، نظم مسلك الإجازة المهنية في الصحافة المكتوبة بجامعة السلطان مولاي سليمان (كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال)، ومركز الدراسات والأبحاث الإنسانية (مدى)، ندوة في موضوع "الصحافة والإعلام في المغرب: تحديات المهنة ورهانات الإصلاح"، وقد عرفت الندوة التي تم تنظيمها يوم الخميس 7 ماي 2015، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، عرفت مشاركة صحافيين مهنيين وأساتذة باحثين مهتمين بقطاع الصحافة والإعلام.

نظرا لأهمية الموضوع والمداخلات التي تم تقديمها خلال الندوة، نعرض أمام قرائنا الأعزاء بعضا من مداخلات اللقاء، محاولين في ذلك أن نخرج بالمعرفة من حيزها، الذي وإن كان شاسعا نظرا لاحتضان فضاء كلية الآداب له، أن نخرج بها إلى حيز أكثر شساعة.

في الحاجة إلى صحافة واعية مستقلة...وحرة

عبد الكريم جدي

1. ضرورة السؤال:

هل الحرية سبب أم نتيجة ؟ سبب للتقدم أم نتيجة له: هل الحرية ضرورة وحاجة مجتمعية أم عائق إيديولوجي؟ من أين تبدأ الحرية وأين تنتهي ؟ أهي هي شعار يرفع ويُسَنّ في الدساتير؟ أم تجربة تاريخية ومجتمعية تعاش وتطور مفاهيمها؟ أم هي اقتباس من أجل الاستهلاك ؟ ماذا تحتاج الأمم القابعة في كهوف التخلف والخرافة اليوم؟ وماذا يمكن أن تفيد الحرية الأمم الجاهلة المتخلفة عن ركب العصر؟ ألا تشكل هذه الحرية في هذا السياق خطرا على نسيج الأمة ؟ ألا يمكن أن تكون نتائجها عكسية؟ ويصبح كل شيء مباحا باسم الحرية؟ ألا تؤدي الحرية إلى الحروب الأهلية والقتل في مجتمعات الجهل والأمية ؟ وتزييف الوعي ونشر التّسَفّل، وانحطاط الذوق والجمال في مجتمعات التقليد والتبعية ومحدودة الفهم والوعي؟ وإثارة النعرات الاثنية والعصبية والقبلية في مجتمع الترميم والحذر والخوف وثقافة الفلكلور والبهرجة؟.

ماهي وظيفة الحرية في مجتمع يعاني من مختلف الأمراض والأعطاب النفسية والسيكولوجية، ويرزح تحت نير الأمية وإيديولوجية المؤسسات السياسية، وديماغوجية صناع الرأي العام والمحافظة والتقليد والخوف من التغيير والاشتغال ضمن سقف محدد سلفا. هل قوانين الحرية وسيلة لبناء المجتمع وانطلاقه؟ أم طرق جديدة للتحكم في حركيته ؟.

ما الذي يجب أن نبدأ بتحريره اليوم؟ الفرد أم المجتمع؟ الدستور أم عقلية واضعي الدستور؟ القوانين أم مهندسو القوانين ؟ الواقعي أم الطوباوي؟ السياسة أم ممارسيها ؟ الدولة أم القائمين عليها؟ النخب أم ثقافتهم؟ صناع القرار أم قراراتهم؟ الفكر والمعرفة؟ الكتابة والثقافة والتعليم ووعي الإنسان: أم الجذور والتشكلات الحضارية والتاريخية والمعرفية لهذه الأمة وكينونتها ؟ ما السبيل لتحريرها مما يعيق انطلاقتها نحو عصر المعرفة والكتابة الحُرّة المُحَرِّرَة لعقل الفرد ونسبيته والانطلاق نحو بناء أسس المستقبل عوض ترميم الذاكرة وآثار الماضي ؟.

2. حرية الرأي والتعبير: المظاهر والمهام:

لاشك أنّ الأمم الفاعلة المُحَرِّكَة لحضارة اليوم تتجه قُدُمًا. تتقدّم ولا تتراجع. تركب مغامرة العقل ولا تخشى المجهول. لا تؤمن بالمستحيل والخرافات. ولا تؤمن بمقولة ما كان أفضل مما سيكون. تراهن على الكلمة المُجَدِّدَة المتجدّدة المتسائلة المولّدة المُفَكِّكَة المتنامية المعانقة للأفق. الناسخة للكلام المتكرر المُقلّد: الباعث الموتى من قبورهم. السارق لمقولاتهم ونصوصهم ومفاهيمهم. العاجز عن الإنتاج والإبداع والراكب مراكب المجهول والمستحيل...تلكم مؤشرات الأمم المتشبعة بمفاهيم الحرية والمستوعبة لأبجديات التقدم والتّحرر؛ وتلكم بعض من أسس بناء الأمم الحديثة المؤمنة بقدرة الكلمة والكتابة والإعلام وحرية الرأي والتعبير على تقويم المجتمعات وتطويرها والرقي بمستويات تفكيرها ووعيها وقدرتها على الاختيار واتخاذ القرارات المناسبة لمستقبلها ومستقبل أبنائها.

إنّ حرية التعبير والرأي تعتبران من الدعامات الأساسية لإرساء مجتمع الحرية والديمقراطية والمساواة، والابتكار والإنتاج؛ وهي رافعة من رافعات التنمية للبلدان. وقد تم التنصيص على

حرية الرأي والتعبير في الفصل 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما تضمن الدستور المغربي بنودا وفصولا من هذه الحريات؛ لكن حرية الصحافة والتعبير والإعلام ليست فقط قوانين وبنودا وفصولا، بل تربية ووعيا ومسؤولية وممارسات يومية وواقعا معيشا، تجسده الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية والإلكترونية. وحرية الصحافة صراع يومي ودائم لكشف الحقيقة الّتي قلَّما يتقبّلها النّاسُ، خصوصا أولئك الذين تهدّد الحقيقة مصالحهم وامتيازاتهم. وهي تربية للذوق العام، و مدرسة لغرس القيم وأسس المعرفة والنقد والتحليل والمقارنة والقدرة على تمييز الغث من السمين، والصالح من الطالح . وتثبيت المفيد والمُغْنِي والمُنْتِج . لا تعني الحرية أن نقول أي شيء كيفما اتفق وأشيع وأذيع . بل الحق في قول كل شيء تم التحقق منه، أو الكشف عن أخبار وحقائق يراد طمسها أو تزييفها.

لحرية الرأي والتعبير شروط وأركان:- شرط التيقن، والوعي، والمعرفة، وشرط المسؤولية؛ وركن العدالة، والإنصاف، والحقيقة واللايقين، والبحث الدؤوب غير القابل للمساومة أو المتاجرة.

وتتحدد حرية الصحافة أولا في حرية الضمير، وحرية القيمين عليها، وتمكنها من الوصول إلى مصادر الخبر واستقلالها المادي، وعدم التضييق عليها ومتابعة أصحاب الرأي فيها، ومحاكمة الكلمة والفكر والتفكير والتحليل.

وليست الصحافة اجترارا وصدى لصناع المعطيات والمتحكمين في مصادر الخبر والأحداث، للسائد والمألوف من القول والسلوك، بل تيقنا وتفكيكا وقراءة يسكنها هاجس السؤال: ليست الصحافة - بمختلف تلاوينها - حذلقة لغوية أو صورا ملفقة لإيهام الرأي العام و تغليطه.

ليست حرية الصحافة والرأي والتعبير هدما بل بناء؛ وليست ظلما أو اعتداء، أو جُنبا، أو تحريضا، أو جُنيا، أو تمييزا، أو دعاية، أو إثارة، بل وعيا مسؤولا، وفكرا رصينا، ومعرفة متجددة، وتربية للقيم، وبحثا دؤوبا عن الحقيقة والعدالة والإنصاف. وليست حرية الصحافة حثا على الكراهية والتمييز، والعنصرية وازدراء الملل والنحل والعقائد والأفكار، بل دفعا لقيم التفاهم والتعايش الخلاّق، وتأسيس الفكر النّقاد وبناء مجتمع النسبية والعقل، والحقيقة الملازمة لحرية الشك والسؤال.

وحتى لا تصبح الحرية فوضى وبدون إطار، فقد تم إرساء مجموعة من القوانين المُحَدِّدَة لحرمة النّاس ومعتقداتهم وآرائهم وأفكارهم، مثل قانون محاربة العنصرية، وقانون محاربة الحث على الكراهية، وقانون حرمة الحياة الخاصة للناس...الخ.

وليست حرية الصحافة سبّا ولا شتما ولا قذفا ولا مجاملة مجانية أو مؤدى عنها، بل مسؤولية وسؤالا مفتوحا على المعرفة والنقد والتحقق والتيقن؛ وهي ليست نقلا للأخبار الزائفة المزيفة للوعي والفكر، ونشر الإشاعات الكاذبة، وتشويه سمعة الأفراد والمؤسسات باختلاق الباطل والأكاذيب، وهي ليست أحكام قيمة بل تحليلا للوقائع والمعطيات، وليس

من حق الصحافة ومن يدور في فلكها أن تمارس شططها، ولا أن تستغل مقامها لابتزاز الأفراد والمؤسسات، ولا أن تعتبر نفسها القول الفصل، وأن لا تحيد عن رسالتها النبيلة، و أن لا تنحاز للدفاع عن الباطل والديكتاتوريات وكل أشكال التسلط؛ فالصحافة سيف ذو حدين أينما ضربت به قطعَ وفَصَل.

ومن مظاهر حرية الإعلام والصحافة : الكلمة الحرة، والضمير الحي، وبراءة الذمة المالية، ومصادر التمويل وعرضها على العموم، وعقد الاجتماعات العلنية ، والإيمان بالاختلاف في الرأي، وطرق مختلف القضايا والمواضيع، واحترام القانون، وسهولة الوصول إلى المعلومة، والكشف عن الحقيقة، وفضح - دون تحامل ولا محاباة - الزيف والغش والفساد والمُفْسِدِين والمفسدات، والمبيضين أموالهم، وناهبي المال العام، وتظل المهمة الكبرى للصحافة أن تلعب دور المراقب والملاحظ لما يجري في الدولة والمجتمع والمؤسسات بغية المساهمة بشكل فعّال في التوعية والتنمية والتطور.

ومن مهام الصحافة الدفاع عن الحق، والمساهمة في إرساء دعائم دولة ومجتمع القانون والعدالة والإنصاف، والاصطفاف إلى حق الفئات الهشة من المواطنين في الوصول إلى المعلومة والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم، وتوعيتهم بالواجبات الملقاة على عاتقهم تجاه مجتمعهم ووطنهم.

ومن مهام الصحافة أيضا أن تنقل المجتمع من مستوى أخبار السوق و القيل والقال، والنميمة والغمز واللمز، وأخبار الدعاية والإثارة والشعوذة والسحر والخرافة، وأخبار إثارة الصراعات الاثنية والعقائدية والمذهبية؛ إلى مستوى المعرفة والعقل والتحليل والتنوير، والمقاربات العلمية الجادة، والنقاش المسؤول الذي يساهم في تنمية المجتمع، وبناء وتكوين أفراد يعون جيدا مدى حاجة الأمم اليوم إلى فكر الحرية والاختلاف والتعدد والتنوع والانفتاح للانخراط والمساهمة الفعالة في حضارة العصر الحديث.

3. ما لا يُعَوّل عليه من الصحافة:

الصحافة التي تضحي برأسمالها الرمزي، على حساب رأسمالها المادي لا يعول عليها، والصحافة التي تبحث عن مصادر التمويل ولو على حساب خطها التحريري لا يُعَوّل عليها، والصحافة التي تنتظر من يؤدي عنها فواتيرها لا يعول عليها.

والصحافة التي لا تسند ظهرها للحق والحقيقة، ولا تتوفر على إدارة وأقلام حرة، ورؤية ثاقبة، وتمويل مستقل لا يعول عليه، وحرية الصحافة التي تخدم فئات على حساب فئات أخرى في الوطن لا يعول عليها، والصحافة التي تحابي وتجامل وتغازل وتدغدغ مشاعر الناس لا يعول عليها، والصحافة التي تغمس أقلامها في محبرة لغة الخشب والفضائح والشعوذة والخرافة لا يعول عليها، والصحافة التي تصدر مقالات رخوة لينة لا تجد فيها حرارة الإنسان وقوته وضميره لا يُعَوّل عليها.

والصحافة التي تستحضر أصحاب القرار ورجال المال والأعمال، ولا تستحضر قيم الحقيقة والعدل والنزاهة والإنصاف والحرية والضمير الحي لا يعول عليها، والصحافة التي ترى الظلم وتعرف أصحابه، وتشهد على التعذيب وتعرف من يمارسه، وتعيش التضييق والابتزاز وتخاف فضحه لا يعول عليها، والصحافة التي تتنكر لقيمها ومبادئها لا يعول عليها، والصحافة التي لا تحتج ولا تكشف الحقائق؛ وتنشر الزيف والرذائل، وتعتمد التبخيس وخلط الحابل بالنابل، والغث بالسمين لا يعول عليها، وفي كل هذا على الصحافة المسؤولة الواعية المثقفة الحرة تُعَوّل.

حدود الإصلاح في مشروع قانون الصحافة والنشر

محمد حفيظ
صحافي وأستاذ جامعي جامعة السلطان مولاي سليمان – بني ملال

سأتوقف عند مسودة مشروع قانون الصحافة والنشر في نسختها الأخيرة، التي قدمتها وزارة الاتصال بتاريخ 18 أكتوبر الماضي، ووضعتها على موقعها الإلكتروني باسم (مشروع قانون رقم 13.88 يتعلق بالصحافة والنشر، نسخة 17 أكتوبر 2014). وتجدر الإشارة إلى أن نسخة أخرى كان جرى تداولها قبل هذا التاريخ.

سأقسم مداخلتي إلى قسمين اثنين:

– قسم أول يسائل مفهوم «الإصلاح» عند واضعي هذه المسودة.

– وقسم ثان سأخصصه للنظر في ما جاء به مشروع قانون الصحافة والنشر (من خلال بعض النصوص).

المحور الأول الإصلاح الذي لا يُصْلِح ولا يَصْلُح

في خضم الأجواء السائدة التي تكشف حقيقة الموقف من الصحافة والإعلام (استمرار التضييق على حرية الصحافة واستمرار متابعة الصحافيين وسجنهم)، جرى التحضير لما يسمى «إصلاح مدونة الصحافة والنشر». السؤال الذي يمكن أن نطرحه هو: هل يتعلق الأمر بالفعل بإصلاح أم فقط بتعديل نص قانوني؟

بصيغة أخرى: هل يمكن لهذه المدونة بصيغتها التي جاءت بها، أن تأتي بجديد فعلي في ما يتعلق بتمكين الصحافة من الاضطلاع بأدوارها ذات الصلة بترسيخ ودعم الديمقراطية، وأن تجعل الصحافة دعامة لحرية الرأي والتعبير؟

ربحا للوقت، سأجيب بما يلي: إن الصيغة التي قدمت بها مسودة مشروع مدونة الصحافة تفيد بأن الأمر يتعلق بتعديل بعض النصوص، وليس بالإصلاح. وأدعوكم إلى الرجوع إلى المسودات المنزلة على موقع وزارة الاتصال ومقارنتها بالنص الجاري به العمل، لتتأكدوا أن ما أقول.

الإصلاح لا يتحقق فقط بمجرد تعديلات لنصوص قانونية، وإنما بتعديلات للتصور أو للرؤية التي ستؤطر هذه النصوص. فالإصلاح فلسفة وتصور ورؤية... وبعد ذلك، تأتي النصوص التي ينبغي أن تعكس هذه الفلسفة والتصور والرؤية.

وإذا كانت فلسفة أي إصلاح يحكمها إطار/ أو سياق سياسي، فإن الإطار/ أو السياق السياسي الذي تجري فيه عمليات «الإصلاح» المعلنة هو سياق تراجعي. وتقارير المنظمات المحلية والوطنية تؤكد هذا المنحى التراجعي، بالنظر إلى ما يتطلبه الزمن الجاري وما تستدعيه المطالب المرفوعة من لدن المعنيين بالحقل الصحافة والإعلام، من صحافيين وناشرين وأصحاب مقاولات إعلامية وحقوقيين، وما تقتضيه الشعارات المعلنة من لدن الدولة والمسؤولين الحكوميين.

إن التأخر في إصلاح القوانين المتعلقة بالصحافة وبممارسة مهنتها يزكي ما أذهب إليه. فمنذ ثلاثة عشرة (13) سنة؛ أي منذ سنة 2002، تاريخ اعتماد قانون الصحافة، والنقاش يجري لإصلاح هذا القانون. لقد كان كل وزير من الوزراء المتعاقبين (نبيل بنعبدالله، خالد الناصري، مصطفى الخلفي) يتعهد بأنه سينجز هذه المهمة في ولايته، وقد وصل الأمر سنة 2007 إلى إعداد مشروع قانون الصحافة والنشر، وتقديمه إلى الأمانة العامة للحكومة من أجل مباشرة مسطرة المصادقة، لكن المشروع ظل مجمدا، دون أي توضيح رسمي.

وفي أكتوبر 2012، أقدمت الحكومة الحالية، من خلال وزارة الاتصال، على تعيين «لجنة علمية» للحوار والتشاور حول مشروع مدونة الصحافة والنشر، وقد أنهت هذه اللجنة

عملها في حدود ستة أشهر (أبريل 2013). وها هي ولاية الحكومة شارفت على الانتهاء، دون أن تنجح في إنجاز الإصلاح.

ونجد وزير الاتصال نفسه يعترف بهذا التأخر ويبرره، حين قال، قبل سنة، في كلمته خلال افتتاح المؤتمر الوطني السابع للنقابة الوطنية للصحافة المغربية (طنجة، الجمعة 6 يونيو 2014)، إن ورش الإصلاح القانوني يقتضي «عدم الاستعجال في صياغة مدونة حديثة وعصرية، وهو استعجال أدى بنا قبل سنوات إلى أن نضطر مباشرة بعد اعتماد القانون في التفكير في ضرورة إصلاحه».

كل هذه السنوات من النقاش والجدال، ومرور أكثر من سنتين ونصف على إطلاق «الحوار»، وسنتين على انتهاء عمل «اللجنة العلمية»، ومع ذلك يتحدث الوزير عن «عدم الاستعجال»!!

الحقيقة المعروفة، التي لا يجهلها أحد، هي أن مفاتيح هذا الملف ليست بيد وزير الاتصال، وإذا كان الأمر كذلك، فليعلن أمام الرأي العام عن موعد محدد ونهائي لإخراج مدونة الصحافة والنشر من «زمن المسودة» إلى «زمن المشروع»، وعرضها على البرلمان.

المحور الثاني مشروع يُعدِّل النص ويُعَلِّقُ الإصلاح

لننظر في ما جاءت به مسودة مشروع قانون الصحافة والنشر الذي أعدته وزارة الاتصال.

تتضمن هذه الوثيقة بابا تمهيديا وثلاثة أقسام وأحكاما نهائية.

الباب التمهيدي:

تضمن فرعين: الأول بعنوان «أحكام عامة» (تعريفات!!)، والثاني بعنوان «في حرية الصحافة والنشر والطباعة».

الأقسام الثلاثة:

القسم الأول: «في الصحافة والنشر»

القسم الثاني: «في الطباعة والتوزيع والإشهار»

القسم الثالث: «العقوبات!! في الحماية الخاصة لبعض!! الحقوق واختصاص المحاكم والمساطر المتبعة أمامها».

أحكام ختامية: عن الخضوع لمقتضيات هذا القانون ونسخ المقتضيات التشريعية أو التنظيمية المخالفة.

وفي المجموع تضمن المشروع 124 مادة.

1. ملاحظة شكلية تلهم الجوهر:

أشير، في البداية، إلى ملاحظة شكلية: لغة المشروع تكاد تكون، في بعض المواد والفقرات، بعيدة عن لغة القانون وتفتقد لبعض خصائص لغة القانون، التي تتطلب الوضوح والدقة والبساطة. كما أنها لغة لا تخلو من أخطاء لغوية/ نحوية، وعيوب أسلوبية (تعابير ركيكة)، وصياغات غير دقيقة (غير مفهومة أو لا تؤدي المعنى المقصود)، وهفوات معرفية ومهنية، مثل ما جاء في تعريف «الصحافة» و«الخبر» و«المعلومة»... ولهذا، فإن نص المشروع يحتاج إلى تصحيح عدد من الأخطاء اللغوية والمعرفية.

بعد قراءة أولية، لم أعثر على نص يستجيب للمطالب التي كانت مرفوعة من لدن الصحافيين وتنظيماتهم والجمعيات الحقوقية والمهتمة بقضايا الصحافة والإعلام، بل ولم يستجب نص مسودة المشروع حتى للتعهدات التي ظل وزيرُ الاتصال نفسُه يعلنها، والتي بدأ سقفُها يشهد نوعا من النزول في الفترة الأخيرة.

فهذا آخر ما تعهد به وزير الاتصال وهو يتحدث عما يسميه «الجيل الثاني من الإصلاحات»، التي استعرضها في ما يلي: [في كلمته خلال افتتاح المؤتمر الوطني السابع للنقابة الوطنية للصحافة المغربية (طنجة، الجمعة 6 يونيو 2014)]

- «إرساء الضمانات القانونية لحرية الوصول إلى المعلومة.
- تعزيز الحماية القضائية لاستقلالية الصحف.
- اعتماد منظومة للعقوبات البديلة عن العقوبات الحبسية.
- الحماية القضائية لسرية المصادر.
- تحقيق الاعتراف القانوني الكامل بالصحافة الإلكترونية باعتبارها أحد مستجدات الفضاء الإعلامي».

سأتوقف سريعا للنظر في مدى الالتزام بهذه التعهدات نفسها في مشروع القانون، قبل أن أقدم بعض الأمثلة والنماذج من بعض مواده.

2. بالنسبة إلى الحق في الحصول على المعلومات:

يقول المشروع في المادة 4: «الولوج إلى مصادر الخبر والحصول على المعلومات حق للصحفيين، ما لم يتم تقييد الحق في الحصول عليها وفقا لأحكام الدستور والقانون»!!

هذه الصياغة غير دقيقة، ومع أنها تحيل إلى الدستور، فإنها لم تعكس ما جاء به في الفصل 27، الذي يقول: «لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون».

إن «تقييد» الحق في الحصول على المعلومة لا يعني، أو بالأحرى لا ينبغي أن يعني «سلب» هذا الحق، وهذا ما تفيده الصياغة الواردة في المادة المذكورة، حين تستعمل (ما لم)، التي تعني ما تعنيه أن «التقييد» يفيد «سلب» الحق، والحال أن التقييد نوع من التنظيم، ولا يمكن أن يكون ذريعة لسلب الحقوق. إن الوجه الآخر لصياغة المادة 4 (وهو وجه غير ظاهر يستبطنه الوجه الظاهر) يفيد بأن تقييد الحق في الحصول على المعلومات يسلب الصحافيين هذا الحق.

وبالإضافة إلى هذا، لا أفهم، هنا، عبارة «الولوج إلى مصادر الخبر»، التي وردت في المادة!! كان ينبغي الاكتفاء بـ«الحق في الحصول على المعلومات». أما «مصادر الخبر»، فذلك موضوع مهني آخر.

3. بالنسبة إلى العقوبات البديلة عن العقوبات الحبسية:

إن مواد مسودة المشروع نجدها بالفعل خلت من العقوبات الحبسية التي تم حذفها بالكامل، لكن هذا الحذف لن يكون له أثر فعلي إذا لم يتضمن القانون ما يفيد بأن المتابعات في قضايا الصحافة والنشر لا تتم إلا بمقتضى قانون الصحافة والنشر، فمادام هناك تشريع خاص (قانون الصحافة والنشر)، فلا يجب اللجوء إلى التشريع العام (القانون الجنائي)، فهذه الازدواجية بين التشريع الخاص والتشريع العام لن تنتهي إذا صدر القانون بالصيغة التي يوجد عليها المشروع.

ومن جهة أخرى، فإن حذف العقوبات السالبة للحرية لا يقتضي بالضرورة تعويضه بإقرار عقوبات مالية ثقيلة، التي قد توقف حياة المقاولة الإعلامية، فرغم أن إحدى المواد تتحدث عن «الأخذ بحسن النية في تقدير التعويض» (المادة 95)، فإن مسودة المشروع تعاقب بغرامات ثقيلة، وإذا أضيفت الغرامات إلى التعويض، فسيؤدي ذلك إلى قتل المنشأة الصحافية لا إنصاف الضحية!

4. بالنسبة إلى الاعتراف القانوني الكامل بالصحافة الإلكترونية:

ما جاءت به مسودة المشروع هو ضبط وتقييد أكثر منه اعترافا، فهل كانت هذه الصحافة «الجديدة» في حاجة إلى«ضمانات قانونية» تُمكنها من العمل دون تقييد أو تضييق مهني أو مادي أو تقني، أم كانت في حاجة إلى «اعتراف قانوني» يُلحق هذه التجربة بما سبقها؟! فأغلب المواد الواردة في الباب السادس من القسم الأول، المعنون بـ«في حرية وخدمات الصحافة الإلكترونية»، تبدأ بـ«لا يمكن» أو «لا يجوز»، أو

«يتعين» أو «يلتزم»... وهو ما يفيد الضبط والتقييد وليس الحرية.

5. بالنسبة إلى تعزيز الحماية القضائية لاستقلالية الصحف:

قال وزير الاتصال في كلمته المشار إليها أعلاه: «بعد اعتماد نظام التصريح لدى القضاء قبل عقود، سنتقدم نحو اعتماد الحماية القضائية التي تجعل من المصادرة أو المنع أو التوقيف قرارا بيد القضاء وليس الإدارة».

وكما نلاحظ، فإن الوزير، هنا، لم يتخل عن «نظام التصريح»، وبالفعل، فقد جاءت مسودة المشروع مُبْقِية على هذا النظام، ونقرأ عنوان الباب الثالث من القسم الأول: «في التصريح القبلي والبيانات الإجبارية المتعلقة به»، بينما المطلوب كان هو الانتقال من «نظام التصريح» إلى «نظام الإشعار».

وبالنسبة إلى المطبوع الأجنبي، نلاحظ أن مسودة المشروع تعطي للسلطة التنفيذية، ممثلة في رئيس الحكومة أو من يفوضه، وليس القضاء، صلاحية الإذن بإحداث أو نشر أو طبع أي مطبوع دوري أجنبي، وهو ما تفيده المادة 30 التي جاء فيها: «يمنع أن يُحدَث أو يُنشر أو يُطبع أي مطبوع دوري أجنبي إلا إذا صدر بشأنه إذن سابق من طرف رئيس الحكومة أو من يفوضه لذلك، بناء على طلب كتابي يوجهه المالك أو المستأجِر أو المسير أو مدير النشر إلى السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال وفق البيانات والكيفيات المحددة في المادة 20 من هذا القانون».

وتعبر المادة 53 في باب «التوزيع» (الباب الثاني من القسم الثاني) عن الأمر نفسه، حين تنص على الترخيص المسبق بالتوزيع من قبل الحكومة، «يخضع توزيع المطبوعات الدورية الأجنبية إلى التشريعات المعمول بها والى ترخيص مسبق من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال».

6. بالنسبة إلى حماية القضائية لسرية المصادر:

نلاحظ أنه حتى «السر المهني المتعلق بالشأن التحريري الداخلي» لا يتمتع بالحماية، حين تُلزِم إحدى مواد المشروع (المادة 15) مدير النشر بالكشف عن هوية محرر مقال غير موقع أو يحمل توقيعا مستعارا لوكيل الملك أو لقاضي التحقيق»!!

المحور الثالث: ملاحظات وتعليقات على بعض مواد مسودة المشروع

* المادة 2:

لم أفهم الحاجة إلى هذه المادة، إن الأمر يتعلق بنص قانوني يجب أن يصوغ ما له قيمة قانونية معيارية: أي ما يحدد الحقوق والواجبات ويرتب الجزاءات، بينما هذه المادة الطويلة (تتضمن 12 فقرة فرعية) استغرقت في تقديم تعريفات غير دقيقة ومليئة بالتناقضات وحتى الأخطاء المعرفية.

في الفقرة الأولى من هذه المادة (1. الصحافة)، يعرف المشروع «الصحافة»، فيتوقف فقط عند جمع المعلومات وإنجاز المادة الصحافية ونشرها، بينما مهنة الصحافة تشمل أيضا نشر الآراء والأفكار والتعليق عليها ونقدها، مثلما تشمل التعليق على الأحداث التي تعالجها إعلاميا وتنشرها.

وفي نفس الفقرة، نجد المشروع يتحدث في الجزء الأول عن المكتوب والمسموع والمرئي... بينما في الجزء الثاني الذي خُصص لوسائل «ممارسة الصحافة»، نجده يتحدث فقط عن «المطبوع» و«الإلكتروني».

في فقرة (1.1. الخبر)، نجد أن تعريف «الخبر»، كما جاء، يطرح مشاكل. ما معنى «وصف الحدث»؟ و»نقله إلى العموم»؟ !ثم هل هناك ضرورة ليقدم القانون تعريفا لأحد الأجناس الصحافية؟! ولماذا لم يكلف المشروع نفسه عناء تعريف باقي الأجناس الصحافية الأخرى (أنواع الأخبار الأخرى، أنواع المقالات، الاستجواب، الروبوتاج، التحقيق...؟!).

في فقرة (2.1. المعلومة)، نقرأ في تعريف المعلومة: «مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة والدقيقة والواضحة، تعطي معنى خاصا وتركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم، تمكن من الاستفادة والوصول إلى المعرفة واكتشافها وتداولها».

مَنْ منكم يمكن أن يفهم هذا الكلام الذي جاء في تعريف «المعلومة»؟! لا أعرف من أين جيء بهذا الكلام وتم إقحامه في نص قانوني؟!

* المادة 14:

عن الشروط التي يجب أن تتوفر في مدير النشر:

- «أن يتوفر على صفة صحفي مهني وفقا للمقتضيات الواردة في التشريع المتعلق بالصحفي المهني»! هذا يعني أن هناك توجها لمنع المواطنين المغاربة، غير الصحافيين المهنيين، من أن يتولوا مسؤولية نشر الصحف !وهذا شكل من أشكال الحد من ممارسة الصحافة والإعلام. وبالتالي، فهو توجه نحو الحد من حرية الصحافة، في الوقت الذي يجري الحديث عن «الصحافي المواطن». وكما تلاحظون، فهذه المادة تسعى إلى أن تتراجع عما يضمنه الواقع القائم.

* المادة 21:

تندرج في باب «التصريح القبلي والبيانات الإجبارية المتعلقة به». ونسجل أن فيها إثقالا وزيادة على ما هو سائد اليوم، فمن البيانات التي يتضمنها التصريح بنشر صحيفة، أقرأ عليكم ما يلي:

- «الحالة المدنية لمدير النشر ومدير النشر المساعد عند الاقتضاء والمحررين إن وجدوا وكذا جنسيتهم ومحل سكناهم ومستواهم الدراسي الموثق بشواهد ووثائق رسمية وأرقام بطائقهم الوطنية أو بطاقة الإقامة بالنسبة للأجانب وسجلهم العدلي».

فهل هذا يعني أنه يجب تعيين المحررين وتوظيفهم قبل تأسيس الصحيفة، بل حتى قبل التصريح بتأسيسها، وعليهم أن ينتظروا إلى إصدار الصحيفة! لقد تداركت نسخة 17 أكتوبر ما ورد في نسخة التي جرى تداولها قبلها بإضافة (إن وجدوا) بعد (المحررين). لكن هذا لا يكفي. فهل سيظل مالك المنشأة الصحافية، حتى بعد التأسيس، يشعر الجهة المصرح لها بكل محرر جديد؟!!

ثم إن هناك فرقا بين العلاقة التي تجمع المحررين الصحافيين بالمنشأة الصحافية، وهي علاقة مهنية/ تحريرية، وبين العلاقة التي تربط مدير النشر والجهة المصرح إليها.

ومما يمكن أن ينتج عن مثل هذا الشرط أن يتسبب محرر ما في الاعتراض على إصدار الصحيفة!

* المادة 23:

ما جاء في هذه المادة: «يحق للمعني بالأمر [مدير النشر]، في حالة الاعتراض [اعتراض وكيل الملك المختص على إصدار الصحيفة] أن يرفع دعوى أمام المحكمة الإدارية المختصة من أجل البت في مبررات الرفض المتضمنة في الاعتراض، ولا يجوز إصدار المطبوع الدوري أو الصحيفة الإلكترونية في حالة الطعن أمام المحكمة الإدارية».

المثير، هنا، هو أن هذا الحق في رفع دعوى يمنع حق إصدار الصحيفة، دون أن يُلزم المحكمة بأجل للبت، وهو ما يعني الحرمان غير المحدد من الحق الأصلي؛ الذي هو حق إصدار صحيفة، وهو حق مرتبط بـ«الحق في الإعلام».

* المادة 26:

تقول هذه المادة: «تسلم عند نشر كل عدد من المطبوع الدوري نسختان منه للسلطة الحكومية المكلفة بالاتصال، ونسخة للنيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية التي يوجد في دائرة نفوذها الترابي مقر المؤسسة الصحفية وذلك لحماية الحقوق والحريات، ونسختان للمكتبة الوطنية للمملكة المغربية بهدف الأرشفة والحفاظ على التراث الثقافي، ونسخة للمجلس الوطني للصحافة».

نلاحظ، هنا، كثرة الجهات التي يجب أن تسلم لها نسخ من المطبوع (السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال، النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية، المكتبة الوطنية، المجلس الوطني للصحافة)، وكذا الإكثار من النسخ المطلوب تسليمها.

لماذا لا يتم الاكتفاء بجهة واحدة، مثل السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال أو المجلس الوطني للصحافة، وهي تتكلف بتسليم الجهات الأخرى النسخ الخاصة بها؟

* المادة 30:

سبق الحديث عن مضمون هذه المادة أعلاه، حين الإشارة إلى أن الحكومة وليس القضاء هي من يقرر في شأن المطبوع الأجنبي. تقول المادة: «يمنع أن يحدث أو ينشر أو يطبع أي مطبوع دوري أجنبي إلا إذا صدر بشأنه سابق إذن من طرف رئيس الحكومة أو من يفوضه لذلك، بناء على طلب كتابي يوجهه المالك أو المستأجر أو المسير أو مدير النشر إلى السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال».

* المادة 31:

لم تسلم هذه المادة من التعابير أو العبارات الفضفاضة، التي تحتمل أكثر من تأويل وبالتالي توسعا في المعنى. وما جاء في هذه المادة: «يجوز طلب عدم الترخيص بتوزيع المطبوعات الأجنبية والمطبوعات الدورية الأجنبية وعرضُها للبيع أو عرضُها على أنظار العموم ومسكُها قصد التوزيع والبيع أو العرض لأجل الدعاية، إذا كانت تتضمن إساءة للدين الإسلامي أو قذفا أو سبا في شخص جلالة الملك أو في أحد أصحاب السمو الملكي الأمراء والأميرات أو تحريضا على المس بالوحدة الترابية...».

والأمر نفسه يصدق على المادة 76 الواردة في باب «الحماية الخاصة لبعض الحقوق» (الباب الأول من القسم الثالث)، الفرع الأول المعنون بـ»حماية النظام العام». تقول هذه المادة: «يتم الحجز وفق أحكام المادة 31 أعلاه، إذا تضمنت إحدى المطبوعات أو المطبوعات الدورية، إساءة للدين الإسلامي أو الإساءة للاحترام والتوقير الواجبين لشخص الملك وأصحاب السمو الملكي والأمراء والأميرات أو التحريض على الوحدة الترابية وفقا لأحكام الدستور».

* المادة 78:

تنص هذه المادة على منع صنع أو حيازة أو استيراد أو تصدير أو تقديم أو توزيع أو إيجار أو إلصاق أو عرض... «كل مطبوع أو مكتوب أو رسم أو منقوش أو صورة أو أي مادة إعلامية تنشر مواد إباحية تستغل في التحريض على البغاء أو الدعارة أو الاعتداء الجنسي على القاصرين».

ما المقصود بالإباحية؟ ينبغي اعتماد تحديد قانوني دقيق وواضح. مازلنا نتذكر واقعة الوزير الشوباني الذي أقدم على طرد صحافية من بهقر البرلمان بدعوى أن لباسها غير لائق بهذه المؤسسة الدستورية. كما نتذكر واقعة سابقة بطلها رئيسه في الحكومة والحزب، عبد الإله بنكيران، الذي صرخ، قبل

سنوات. في وجه مصورة صحافية من القناة الثانية بسبب لباسها الذي اعتبره غير محتشم!!

وما المقصود بالتحريض على البغاء أو الدعارة؟ مثلا. هل ما يقوله الباحث السوسيولوجي عبد الصمد الديالمي في ما يخص «عاملات الجنس» يدخل في باب التحريض على البغاء والدعارة؟ وله بهذا الصدد أطروحة يدافع عنها.

ثم ما الذي تفيده كلمة «تستغل»؟ هل المشكل في نشر المادة الصحافية أم في استغلالها في «التحريض على البغاء أو...»؟ وبالمثل: هل المشكل في وجود السكين أم في من يستغله للسرقة أو القتل؟!!

* المادة 92 :

هذه مادة طريفة ومثيرة. تقول: «تُطبَّق مقتضيات المواد 87 و89 و90 و91 من هذا القانون على القذف أو السب الموجه في حق الأموات إذا كان قصدُ مرتكبيه يهدف إلى المس بشرف واعتبار الورثة الأحياء. كما يحق لهؤلاء إمكانية سلوك مسطرة الرد والتصحيح».

إذا لم يكن لهذا الميت ورثة أحياء. هل يحق قذفه وسبه؟! وإذا كان قذفه وسبه يهدف إلى المس بشرفه واعتباره هو. لا اعتبار ورثته الأحياء. هل يحق أن يتعرض للقذف والسب؟!

* المادة 118 :

تقول هذه المادة:

«يمكن رفض نشر التصحيحات والردود في الحالات الآتية:

- إذا توصل بها المطبوع الدوري بعد مضي 30 يوما من تاريخ نشر المقال المثير للرد؛

- إذا سبق للمطبوع الدوري أن نشر ما قد تتضمنه التصحيحات والردود بنفس المعنى والوقائع؛

- إذا تم تحريرها بلغة أخرى مغايرة للغة المقال أو الخبر موضوع التصحيح أو الرد.

يتعين على مدير النشر الامتناع عن نشر التصحيحات والردود إذا انطوت على جريمة معاقب عليها قانونا».

مما جاء في هذه المادة الوردة في الباب الثالث (في حق التصحيح والرد): «يمكن رفض نشر التصحيحات والردود في الحالات الآتية: إذا توصل بها المطبوع الدوري بعد مضي 30 يوما من تاريخ نشر المقال المثير للنشر...».

لماذا تم تقييد حق التصحيح والرد بأجل؟ ففضلا عن حق المعني بالأمر الذي يجب ألا يسقط بأي قيد. فإن في التصحيح والرد خدمة للحقيقة وتنويرا للرأي العام. وهذا من وظائف وأدوار الصحافة والإعلام. فمتى وصلنا إلى «الحقيقة» أو وصلتنا. فينبغي ألا نحجبها عن الرأي العام. حتى ولو لم يكن لذلك علاقة بأي اعتداء على أي كان. فما بالك إذا كانت هذه «الحقيقة» ترتبط بحقوق الناس.

مداخل إصلاح المشهد الإعلامي بالمغرب

عبد الله البقالي
رئيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية

اخترت أن أتحدث في هذه المداخلة المتواضعة عن موضوع يحظى براهنية كبيرة ومهمة، ويتعلق الأمر بمداخل إصلاح المشهد الإعلامي الوطني، ولكن قبل ذلك لابد من الاستهلال بالتذكير بأن إصلاح المشهد الإعلامي الوطني ظل منذ فجر الاستقلال إلى الآن يتقدم مطالب الطبقة السياسية والحقوقية الوطنية قبل أن يتحول إلى مطلب رئيسي من مطالب المهنيين، إنني أجزم بالقول إن المجتمع المغربي لم يشعر طيلة أكثر من خمسين سنة التي تفصلنا عن الاستقلال السياسي بالرضى عما يقدمت المشهد الإعلامي من خدمات ومنتوج، ولم يشبع هذا المجتمع رغبته في هذه المطالبة.

والواضح والمؤكد أنه وقع إجماع بصفة مبكرة على الاعتقاد بأنه لا يمكن الحديث عن أي تطور في المسار السياسي للبلاد دون ركوب قاطرة المشهد الإعلامي. بمعنى أنه حصل اتفاق على الجدلية القائمة ما بين الحسم في الاختيارات المتعلقة بالمشروع السياسي العام في البلاد وأداء المشهد الإعلامي الوطني.

إننا نؤكد بهذه المناسبة أن المسألة الإعلامية ظلت في صلب الصراع السياسي الذي ساد ولايزال يسود في البلاد. صراع بين قوى اعتبرت أنه من حقها الهيمنة على مكونات وفصائل المشهد الإعلامي بما يمكنها من كبح جماح التعبيرات وتطويع وسائل الإعلام بما يخدم اختيارات سياسية واقتصادية واجتماعية سائدة بل والحفاظ على الأسباب التي مكنت هذه الاختيارات من أن تصبح سائدة. وبين قوى سياسية ومدنية ناهضت هذا الاختيار ورأت في الإعلام قاطرة حقيقية لحمل مشاريع التطور الشامل وملاذا حاضنا لمختلف التعبيرات السياسية والاجتماعية والحقوقية والاقتصادية والثقافية واللغوية وحصنا لتقوية المشروع الديمقراطي. ووسيلة لمراقبة الشؤون العامة وتقويم السياسات العمومية في البلاد.

إننا بهذه المقدمة نسعى إلى تقديم جملة من الأسئلة الحارقة المرتبطة بحقيقة الصراع المرتبط بالمشهد الإعلامي الوطني. لماذا حصل كل هذا. وما هي الأسباب المفسرة لما حدث؟ !

بالنسبة لتاريخ إصلاح المشهد الإعلامي ننطلق من القول أنه مجازا نتحدث عن تاريخ إصلاح المشهد الإعلامي المغربي. لأنه تحققت رتوشات ومحاولات لكن لم نعرف في يوم من الأيام محطة أساسية تم فيها التعديل وتجسيد هذا التعديل في إصلاح المشهد الوطني الإعلامي.

أبدأ بتسجيل نقطة ضوء مشعة في تاريخ الإصلاح. وهي 15 نونبر 1958 تاريخ صدور ظهير الحريات العامة. وكان الظهير بمثابة قانون الصحافة والنشر أحد مقوماتها الأساسية. وكان قانونا ليبراليا ومتقدما. بل إن هذا القانون كان أكثر تطورا من كثير من القوانين في مجال الإعلام التي لحقته فيما بعد. وحتى بعد عشرات السنوات. طيلة حوالي 50 سنة لحصول المغرب على استقلاله الترابي لم تسجل هزة عنيفة فيما يتعلق بإصلاح المشهد الإعلامي. بل يمكننا

الحديث في المقابل عن انتكاسات حقيقية تعرض لها المشهد الإعلامي. ظهير الحريات العامة ما أن صدر في 15 نونبر 1958 حتى تعرض لسلسلة من التعديلات بداية من 1959، 1960، 1962...وخصوصا 10 أبريل 1973 التي ارتبطت بأحداث سياسية وازنة عاشتها البلاد على مستوى انتفاضات شعبية ، وعلى مستوى محاولتي الانقلاب العسكريتين في السنوات المعلومة. انعكست هذه الأجواء السياسية الخانقة والمحتدمة على ظهائر الحريات العامة، وخصوصا على قانون الصحافة. وتم إحكام القبضة الحديدية على هذا القانون. وأصبح قانونا جنائيا بامتياز للصحافة. ولست في حاجة –هنا- إلى تقديم كثير من الدلائل في هذا المجال (العقوبات السالبة للحريات تصل إلى 20 سنة) بل هناك بعض التفاصيل خطيرة جدا ، وهذه معركة خضناها طيلة 30 سنة التي اشتغلنا فيها ، و يكفي الاستدلال ببعض العناوين، من قبيل أنه في جميع القضايا المعروضة على القضاء، يحق للمتهم إثبات براءته بتقديم الأدلة والحجج خلال جميع مراحل المحاكمة. وحتى بعد مراحل المحاكمة: ما عدا في قضايا النشر والصحافة، الصحافي ومدير النشر مطالب بالإدلاء بالوثائق والإثباتات 48 ساعة بعد توصله بالاستدعاء طبقا لتعديلات 10 أبريل 1973؛ كانت ترسل الدعوى للصحافي مساء يوم الجمعة، وصباح يوم الاثنين يجد الصحافي نفسه في السجن، بعد ذلك ناضلنا لتنتقل المدة إلى 15 يوما، ثم إلى شهر، وهذه مسألة لا تحتمل أي تفسير.

يمكننا أن نتحدث عن تباشير ضعيفة أولى لإصلاح المشهد السياسي، خطوات جد محتشمة، بدأت موازاة مع الحراك السياسي الذي عاشه المغرب في مطلع التسعينيات، وذلك بمراجعة النظام الأساسي للصحافي المهني سنة 1994، كانت أول خطوة، وعلى كل حال قانون تمكنا من خلاله أن نفرق بين الصحافي (عامل في الإذاعة والتلفزة..) و بين الموظف، وبعض الإشكاليات المهنية... ومن ذلك الحين وإلى سنة 2002

الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري
Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle

حيث أدخلت تعديلات على قانون الصحافة 15 نونبر 1958، عموما تم تسجيل إصلاحات مهمة بالمقارنة مع ما كان عليه الأمر من عقوبات سالبة للحريات بشكل كبير (من 20 سنة إلى سنتين، تخفيض كبير في الغرامات، التمديد في مدة الإدلاء بالإثبات، إعادة تعريف مفهومي السب والقذف، في القانون القديم مختلف تماما عن الوارد في القانون الجنائي، على الأقل استطعنا نقل التعريف من القانون الجنائي إلى القانون الخاص بالصحافة، تقليص مدة التقادم وهو أساسي جدا، التنصيص على بعض المفاهيم المستجدة)، وتيرة الإصلاح –على كل حال- زادت مقارنة بالماضي ؛ بداية منتصف سنة 2005 كانت المناظرة الثانية حول الإعلام بالصخيرات، وأفرزت الكثير من الوثائق المهمة، (عقد البرنامج، تقنين الدعم العمومي للصحافة المكتوبة والرقمية - الدعم السابق كان يخصص للصحافة الحزبية فقط ويقترن بعدد المقاعد التي يتوفر عليها الحزب الصادر للجريدة في البرلمان) كل هذا تم التخلص منه، وأصبحت لدينا لجنة مستقلة تشرف على دعم الصحف، توحيد القطب العمومي، إنشاء الهيئة العليا للسمعي البصري (وإن كان دورها لحد الآن يقتصر على اعتبارها شرطي لتنظيم حركة الجولان داخل المشهد الإعلامي)، إصدار قانون تحرير فضاء السمعي البصري، إطلاق المبادرات للاستثمار في الفضاء الإذاعي عشرات الإذاعات الخاصة، وظهور عناوين كثيرة في الصحافة المكتوبة... يمكن القول إذن أن الحراك السياسي المغربي الذي شهده المغرب مطلع التسعينات كانت له آثار نسبية على المشهد الإعلامي.

فيما يتعلق بمجالات الإصلاح، هناك عناوين غارقة في

التخلف منظمة للممارسات الإعلامية في البلاد، وأنا شخصيا أسمي قانون الصحافة لسنة 1958 ب «دربالة البوهالي» لأنه خضع للتعديل في سنة 1958 وخضع للتعديل بلغة سنة 1959 ثم لغة 60 و لغة 62...لدينا قانون يتضمن لغة 50 سنة، طبعا مسألة اللغة في القانون مسألة أساسية، والمفاهيم في القانون قد تختلف من مرحلة إلى أخرى، لدينا بنية إعلامية جد مهترئة، مقاولات صحفية هشة، شبكة توزيع غير ثابتة (نحن البلد الوحيد الذي تظل فيه نسخة الجريدة اليومية حية لمدة ثلاثة أيام لأنها مرتبطة ببنية توزيع جد متهالكة وغارقة في التخلف...)، ضعف في الموارد البشرية (في المغرب لا نتجاوز 3000 صحفي، وهذا الرقم نقوله مجازا، لأننا في توزيع البطاقة المهنية بالنسبة لجرائد جهوية ومحلية نغض الطرف عن بعض الشروط التي تحدد الهوية المهنية للطالب ...) ، بمقارنة مع مصر مثلا لدينا ، 50 ألف بالمجال السمعي المرئي، 15 ألف في الصحافة المكتوبة، في تونس 3000 صحفي وهي التي تتميز بديمغرافية محدودة، و في نيجيريا هناك 28 ألف صحافي، ثم إنه انطلاقا من التجربة، لاحظنا بأن الصحافة أصبحت جسرا للعبور من العطالة إلى مهنة «أرقى»، لأن المهنة ليست ضامنة للاستقرار والترقي في المستوى الاجتماعي للعيش، وبالتالي كثير من الصحافيين الأكفاء المقتدرين انتقلوا إلى ممارسة مهن أخرى ، الصحافي الإطار هو الأقل حظا في توفير أجواء عيش مناسبة بالمقارنة مع أطر أخرى في المجتمع، هناك خوف من القول بأننا أمام تأطير للرأي العام بكفاءات لم تجد منافذ أخرى للعبور و للعيش، و لهذا المعطى تأثير على مستوى الإنتاج والتأطير.

بالإضافة إلى كل هذه المؤشرات السلبية التي ترتبط بمهنة الصحافة، هناك إشكالية أخرى مرتبطة بتراجع المقروئية، ويؤسفني أن أزف إليكم خبرا مرتبطا بمزيد من التراجع سيعرفه اللاحق من الأيام، فإذا قمنا بمقارنة نسبة المقروئية بالمغرب بدول قريبة منا، نجد مثلا مبيعات جريدة الشروق الجزائرية تساوي نسبة المبيعات بالمغرب كاملة، كما نجد أن نسبة مبيعات جريدة «الصباح التونسية» تصل إلى أكثر من 50ألف نسخة في تعداد سكان لا يتجاوز 11 مليون.

أعتبر بأن الإشكال بهذا الخصوص مرتبط بما هو سياسي، هناك منغلق بخصوص سياسة الحكومة في المجال الإعلامي، مثالا على ذلك، يجب مراجعة وكالات الأنباء، بالمغرب الوكالة تختص في الأنشطة الملكية والأنشطة الحكومية، وكانت الوكالة سابقا مختصة في القرب، اليوم الصحافة الالكترونية أصبحت تقوم بهذه المهمة، إذن يجب مراجعة الأمر.

بالنسبة للصحافة الالكترونية، لدينا 166 موقع مهيكل، ولكن ثلث هذه المواقع فقط هو المهيكل في إطار مقاولة، خمس هذا العدد هو المحتضن في إطار وطني؛ هذا كله طرح إشكاليات حقيقية على المشهد الإعلامي (المضمون الإعلامي إذا كان خاضعا إلى هيئة تحرير، وخط تحرير، وميثاق تحرير وأخلاقيات المهنة فهذا الإعلام فاقد لكل هذه المراجع)؛ أكثر من 9 ملايين مغربي يلجون الفايسبوك يوميا (شعب بكامله، وبالتالي ما هو هذا المنتوج الذي يقدم في الفايسبوك، شروط الجودة والمهنية والمصداقية فيه؟؟ وهذا المنتوج يكون قناعات أساسية لدى الرأي العام، وبهذا نلاحظ أن عددا من الشائعات تحولت إلى حقائق بسبب كمية التداول داخل شبكات التواصل الاجتماعي، هذه الشبكات قادرة في رمشة عين على إسقاط أعتى الديكتاتوريات في العالم، ولكنها عاجزة مطلقا على بناء نظام سياسي أو ثقافي واجتماعي بديل، وبالتالي نحن في مرحلة الفوضى والفتنة، والارتباك، وهنا ندرك مكامن الخطر الحقيقية لهذا الإعلام.

السوق الإشهاري أيضا متحكم فيه. إذا أخذنا بأن مليار درهم هو الغلاف الإجمالي المخصص للصحافة. لا يصل ثلث هذا الغلاف إلى الصحف. لأنه يذوب في الطريق عند وكالات متحكم فيها من جهات نافذة. وعائدات الوكالات الاشهارية من الإشهار أكبر-وهذه لا يمكن أن تجدها إلا في التجربة المغربية- من عائدات الإشهار بالنسبة للمقاولة الصحفية والإعلامية.

بالجملة. نحن لم نحسم بعد في نموذج الإعلام الذي نريده. وهذا عمق الإشكالية. لأنه في الوقت الذي نحدد نموذج الإعلام الذي نريد سنتمكن من أن نحدد التوجهات العامة والاختيارات العامة للسياسات العمومية للبلاد. و لا حاجة إلى الحديث عن أداء وسائل الإعلام العمومية الرسمية التي تمول بمالية عمومية متحصلة من المال العام. و علاقة ما تنتجه بمفهوم الخدمة العمومية من طرف مرفق عام. و خلاصة القول إننا بصدد منتوج إعلامي لا يحترم مقتضيات الخدمة العمومية. بل إنه منتوج ناتج عن قراءة أحادية لواقع المجتمع المغربي. و هذه إشكالية حقيقية تقتضي اهتماما استثنائيا من طرف مكونات المجتمع.

إن هذا الواقع يحتم إصلاحا شاملا. و نقترح أن يتحقق هذا الإصلاح من خلال المداخل التالية:

1 - مراجعة جذرية لمنظومة القوانين المنظمة لأداء وسائل الإعلام قوانين تنظم المشهد و الأداء. و ليس قوانين شرعت بفلسفة التضييق و الضبط.

2 - تحرير حقيقي لفضاء الإعلام المرئي و المسموع و المكتوب. تحرير يستند إلى تمكين وسائل الإعلام من أن تقوم بأدوارها في إطار الاستقلالية والمهنية. لأن ما حصل من تحرير الآن لا يعدو أن يكون تحررا مضبوطا ومتحكم فيه .

3 - مراجعة جذرية لبنية الإعلام الوطني. خصوصا ما يتعلق بتقوية المقاولة الصحافية وتعزيز هياكل التوزيع وتحقيق عدالة في مجال الإشهار.

4 - الاهتمام الفعلي بالموارد البشرية في القطاع من خلال جعل مهنة الصحافي مهنة شريفة تضمن تحقيق الكرامة في العيش.

5 - إعطاء تكوين الموارد البشرية ما يجب من عناية واهتمام. إننا بصدد قطاع خاضع لتطورات تكنولوجية هائلة. ولابد من تحقيق ملاءمة ما بين هذه التطورات وإمكانيات العاملين.

6 - إن مسألة أخلاقيات المهنة تحضر بقوة في هذا الصدد. إن الفوضى العارمة التي يتخبط فيها القطاع ألحقت أضرارا بليغة جدا بجودة المنتوج. وفسحت المجال لاقتراف مخالفات تلحق أضرارا بليغة بحقوق الأفراد والمجتمعات لذلك بات من الضروري البحث في سبيل تقويم مضامين المنتوج من الجانب الأخلاقي.

وخلاصة القول. إننا نجدد التأكيد على أن الإصلاح في هذا القطاع يتوقف على وجود إرادة سياسية حقيقية. التي بدونها سنظل دوما نردد هذه الأسطوانة المحفورة.

الإعلام العمومي :متطلبات الإصلاح وتحديات الانتقال الديمقراطي

عبد الصمد بن شريف
صحافي وكاتب

لا يشك أحد في أن المغرب يعيش حاليا إحدى المراحل الواعدة في تاريخه. والدليل على ذلك هو التغيير العميق الذي عاشه المجتمع المغربي خلال السنوات الأخيرة، والتحولات العديدة والمتنوعة على المستوى المؤسساتي، إلى جانب الإصلاحات الهائلة التي يشهدها اقتصاده في مختلف القطاعات. وقد عرف قطاع الإعلام بدوره تحولات حقيقية خاصة بعد تحريره وإنشاء الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري وتغيير الإطار القانوني للإذاعة والتلفزة التي تحولت من مؤسسة رسمية إلى مجموعة تتوفر على استقلال إداري ومادي.

لكن هل ثمة حاجة إلى التذكير بأنه لا يمكن لأي بلد في عالم اليوم أن يدعي بأنه يستطيع تحقيق تنمية منسجمة ومتناغمة وإعطاء بعد ديناميكي وملموس لمختلف الانتقالات .بما في ذلك الانتقال الديمقراطي . بدون امتلاك قطاع سمعي بصري قوي له رؤية مستقبلية وله وسائل مالية ولوجيستيكية بدونها لا يمكنه أن يتطلع إلى مكانة مشرفة في قطاع يشهد منافسة ضارية ومتزايدة؟

إن هاته المقدمة تدفعنا بالضرورة إلى التساؤل حول بعض الإشكاليات التي تمس مباشرة هذا القطاع وخاصة ما يتعلق بمدى ملائمة الاختيارات التي قمنا بها في هذا القطاع.

يلاحظ أن المنافسة الإعلامية الشرسة والولادة السريعة لمئات الفضائيات. جعلت المشاهد المغربي أمام عدة اختيارات. دون أن يخضع لتوجيه أو رقابة. وهو ما يقوي مصداقية وشرعية تطبيق مخطط إصلاحي مدروس يستند على أهداف واضحة ودقيقة .لتحصين هذا المشاهد من الاختراقات الفكرية والمذهبية المحرضة والمشجعة على الغلو والانغلاق والاحتراب العقائدي.

من المؤكد أن الحقل السياسي الوطني الذي شهد ويشهد رجّات وديناميات متفاوتة النتائج. بات يواجه جملة من التحديات. أقلها محدودية المشاركة السياسية و انتشار رقعة العزوف الانتخابي. وأمام هذه المظاهر غير المشجعة على استتباب الديمقراطية واستقرار المؤسسات. ظهرت اجتهادات كثيرة لفهم الظاهرة وتجاوزها. غير أن مجمل تلك الاجتهادات أغفلت مشكلة الإعلام والتواصل. وقفزت فوق الدور الحيوي المنوط بوسائل الإعلام العمومية في صناعة وتشكيل رأي عام وطني فعال وعقلاني ومبادر.

فحينما يشيح المواطن بوجهه عن رجل السياسة. فإنه يؤكد لا مبالاته بمجمل القضايا الوطنية التي يفترض أن لذلك السياسي «عرضا» بخصوصها يقدمه للمواطنين.فضلا عن أزمة القراءة التي أصبحت تشكل معضلة حقيقية تهدد المجتمعات العربية باجتثاث قيم التفكير العلمي و النقاش العقلاني والإبداع الحر. بما في ذلك الصحافة المكتوبة. حيث أضحت هذه الأخيرة تعاني من مشاكل بنيوية تؤثر قطعا على مضمونها. مضمون أصبحت فيه هوامش السياسة وأخبار الجرائم والمواضيع التي تنطوي على جرعة عالية من الإثارة تتصدر الصفحات الأولى للجرائد بشكل يدفع المواطنين إلى المزيد من النفور من العمل السياسي .ومن التعاطي الايجابي مع الصحافة المكتوبة ومع فعل القراءة باعتباره سلوكا حضاريا ومدنيا راقيا. علاوة على غياب سيولة المعلومة والتدهور بين الحين والآخر لحرية التعبير. وهذه كلها عوامل تؤدي إلى تسطيح النقاش العمومي على صفحات الجرائد . في الوقت الذي يلاحظ فيه أن معظم القنوات والإذاعات العمومية تحرص على الحفاظ على الطابع الرسمي .بما يحول دون تقديمها لخدمة عمومية واستحالة اكتسابها لصفة

المرفق العمومي .فهي تعنى بما هو رسمي بشكل مفرط على حساب القرب من المواطنين. أما التلفزيونات والإذاعات الخاصة فيبدو أن الهواجس التجارية فرضت عليها الابتعاد عن قضايا السياسة والمجال العمومي لحساب الترفيه.وفي أحسن الأحوال انخراطها في نمط إعلامي هجين بدون هوية وقابل للتغير والتحول حسب السياقات وموازين القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

مما لا شك فيه أن هذه الأحكام نسبية وغير مطلقة لكن تتقاسمها العديد من مكونات المجتمع المغربي، خاصة الطبقة السياسية والنخب الثقافية والنسيج المدني الفاعل. وقد لا ترقى إلى مستوى الدراسات والإحصائيات العلمية الدقيقة، وهو ما يحتم التفكير في إنجاز استطلاعات للرأي في الموضوع، غير أن مجريات الأحداث تؤكد هذه الأحكام .كلما طفا على السطح موضوع من مواضيع النقاش والسجال العمومي .حيث تخدم بعض وسائل الإعلام الخاصة جهات على حساب أخرى، والقنوات والإذاعات الرسمية إذا لم تحشر أنفها في موضوع يمتلك راهنيته وطراوته .فإنها تتغاضى عن الأمر بشكل نهائي.

وهذا ما يبرر بقوة الحاجة الملحة لإعلام سمعي بصري عمومي ينصب على جوهر السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع، إعلام يخاطب ضمير المواطن المعرض لأخطر أنواع الاستلاب في ظل طغيان قيم الشعبوية واللاعقلانية والتهريب الديني والروحي والهوياتي. كما هو الشأن بالنسبة لمجموعة غير هينة من القنوات الفضائية العربية التي تسوق خطابات لا تنتمي مطلقا إلى القرن الواحد والعشرين ولا تعكس القيم المتنورة والمشرقة التي أثثت الحضارة والثقافة العربية والإسلامية، بما في ذلك الاجتهاد الديني والفكر المقاصدي، خاصة وأن هذه القنوات تولت مهمة صناعة وصياغة جزء من الرأي العام العربي والإسلامي.

في ظل هذا المشهد الملتبس، تبدو الضرورة عاجلة لقنوات تتمتع بقدر أوسع من هامش الحرية والمبادرة والإبداع والاستقلالية. هناك طبعا مخاوف أمنية من حرية التعبير، لكن هذه المخاوف تتناقض مع المبادئ والتطلعات الديمقراطية المشروعة التي تراود عددا من المجتمعات في منطقتنا، وبعض الانزلاقات المهنية لا يجب أن تتحول إلى مبرر لتسويغ هذه المخاوف التي تنطوي على مخاطر كبرى، ذلك أن قمع الحرية بمبررات أمنية يعني عدم الصراحة وعدم الثقة واستمرار نفس المشاكل التي أدت إلى العزوف الإعلامي والثقافي والسياسي، مع ما يتضمنه ذلك من احتمالات عدم الاستقرار في ظل تنامي الشعبوية والتطرف والانغلاق و استمرار الفقر وعدم تكافؤ الفرص وسوء توزيع الثروة.

ليس هناك أفضل من قنوات تلفزيونية وإذاعات عمومية تركز مضمونها على مشاكل الوطن والمواطنين وتفتح نقاشا حولها بهدف تجاوزها، وتعبئة المواطنين للانخراط في العمل السياسي والثقافي والمدني والرفع من مستوى الوعي العمومي بمهنية واستنادا إلى منهجية بيداغوجية تعليمية، يتعلق الأمر بتقليص حجم السياسة بمعناها التقليدي «أي الأشخاص والمؤسسات الحزبية والكواليس» لصالح السياسة بمعناها الخدماتي، أي ترجيح الخيار التنموي وتحديات الانتقال الديمقراطي ومشاريع الحكومات وملاحظات الكتل البرلمانية وخروقات حقوق الإنسان وتسيير المؤسسات العمومية والسياسات الاقتصادية والمالية للدولة وعلاقاتها الخارجية، حيث لا يمكن للمواطن أن يبدي أدنى اهتمام بالسياسة والسياسات العمومية والانشغال بالقضايا الوطنية والدولية إلا إذا أحس بالفعل أن حياته اليومية تتجلى حتما في ما يصدر

عن فضاءات البرلمان والحكومة والمجالس المنتخبة ومؤسسات الدولة من قرارات وما يسبقها من نقاشات ومداولات.

ويبدو من خلال رصد التداعيات السياسية والإعلامية والثقافية والسوسيولوجية للحالتين التونسية والمصرية أنهما أنتجتا العديد من التأثيرات على القنوات التلفزية الوطنية الرسمية وحتى الخاصة المملوكة لشركات بعض رجال الأعمال في البلدين .

وأدت هاتين الحالتين إلى تراجع تأثير بعض الفضائيات الإخبارية العربية التي كانت تتمتع بنسبة مشاهدة عالية .ويعزى هذا التراجع إلى تنامى الطلب على برامج النقاش السياسي لدى قطاعات واسعة ورغبتها في مشاهدة الجدالات والسجالات حول قضايا المرحلة الانتقالية.

وما لاشك أن الغموض الذي اكتنف المراحل الانتقالية، والاحتقانات والانفلاتات التي صاحبتها، وكيفية تدبير الشأن العام، وغياب الرؤية الواضحة للبرامج والمشاريع الحكومية ،دفع قطاعات اجتماعية عريضة في دول كثيرة إلى البحث عن بدائل إعلامية، تمثلت في جزء منها في الفضائيات المملوكة لبعض رجال الأعمال طبعا بأجندة سياسية، والتي تركز في برامجها الحوارية ومقابلاتها ونشراتها الإخبارية على الأوضاع السائدة ، سعيا منها صدقا أو افتراء إلى فهم وقائع ما يجري على الساحة السياسية ومن ثم ازداد حضور هذه القنوات في الحياة اليومية للمواطنين كما هو الشأن في مصر، حيث أثرت على بعض توجهاتهم في ظل موجة نقاش سياسي عارم.

من البديهي أن ضعف المشهد السياسي وهشاشة الديمقراطية، أديا إلى تزايد الطلب الاجتماعي على البرامج الحوارية السياسية والاجتماعية ومتابعة الأخبار والتعليقات، خاصة في ظل بنى سياسية يستعصي عليها الانفتاح .ينضاف إليها تراجع الأداء المهني لقنوات وإذاعات الإعلام الرسمي.

ويلاحظ أنه من بين أسباب هذا الاستقطاب إلى الإعلام السياسي المتلفز:

* ضعف التركيبة الحزبية المعارضة من حيث سندها الاجتماعي ومن حيث بلورة برامج سياسية واقتصادية

* هيمنة نمط من الإنتاج الرمزي والإيديولوجي يتسم بالنزعة الشعاراتية.وعدم الوضوح.

* تمثل السيولة في اللغة السياسية والاجتماعية والمعاني الحاملة لها والميوعة في الدلالات أحد ابرز مظاهر الوهن الإيديولوجي التي أثرت سلبا على السجالات السياسية والاجتماعية ومن ثم أدى كل هذا إلى إضعاف حالة الصراع الاجتماعي والتنافس السياسي بين الفاعلين الحزبيين والسياسيين في البلاد.

* أدى ضعف المشهد السياسي إلى تزايد الطلب الاجتماعي على البرامج الحوارية السياسية والاجتماعية ومتابعة الأخبار والتعليقات لاسيما في ظل تراجع مستويات الأداء المهني الإعلام المرئي الرسمي.

* بعض الاضطرابات وسيادة العنف اللفظي والاحتجاجات والتظاهرات وموجات العنف المادي وأشكال الرفض وغياب الوضوح في قواعد اللعبة السياسية أدى إلى تزايد معدلات الطلب الاجتماعي على ما يمكن أن نسميه التلفزة السياسية التي تنهض على البرامج الحوارية والأخبار والتعليقات لفهم طبيعة ما يحدث في الدولة والحكومة وفي الأحزاب والشارع والمؤسسات.

ويبدو أن المغرب يوجد حاليا في مفترق طرق. وعلينا أن نسجل في سياق نقاش عقيم وغير مجد حول إشكالية الإعلام السمعي البصري العمومي، أن بلادنا تخسر حاليا معركة كبرى في مجال حققت فيه بلدان أقل أهمية من المغرب منجزات لا يمكن إنكارها ! والأمثلة كثيرة وعديدة في هذا المجال. إننا نعتقد، وبدون أن نكون عدميين، لأن العدمية تؤدي طبعا إلى نتائج عكسية، وبالنظر إلى بعض المنجزات الإيجابية، نعتقد بأن بلادنا في حاجة إلى مراجعة شاملة وعميقة لتصورنا ولنظرتنا إلى هذا القطاع وللمكانة التي ينبغي أن يحتلها في ظل إستراتيجية التنمية الشاملة لبلادنا.

خلاصات واقتراحات

يبدو من كل ما سبق أننا في أمس الحاجة إلى إعلام مهني، وعلى الدولة أن تشكل هيئة متخصصة من الخبراء والمهنيين للخروج من الوضع الحالي، إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

* ضرورة استثمار التحولات الديمقراطية والديناميات المختلفة التي يعيشها المغرب لتشكيل وعي إعلامي جديد.

* يجب أن نحسم في المكانة التي ينبغي أن يحتلها الإعلام العمومي في السياسات العمومية والاستراتيجيات التنموية.

* لابد من وجود قرار سياسي واضح وحاسم فيما يتعلق بإصلاح الإعلام العمومي.

* لا يجب ترك الإعلام العمومي موضوع جاذب إيديولوجي تحكمه أجندة سياسية.

* التفكير في تشكيل مجلس مستقل للإعلام وان يكون الإعلام العمومي هو إعلام الشعب والدولة وليس إعلام الحكومة، لأن الإعلام الحكومي عادة ما تتحكم فيه وزارة منحازة إلى الحكومة التابعة لها، ولا يعبر سوى عن رؤية السلطة التنفيذية متجاهلا مصالح ومطالب الشعب وتطلعاته إلى إعلام وطني حر يعبر عن كافة أطياف المجتمع.

ويعكس التعددية والحرية والوضوح وعدم الجنوح إلى تهميش الأقليات.

* يجب التفكير بجدية لتمكين الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وعلى وجه السرعة من مقر يليق بها ويعكس التحول الذي يعيشه مغرب القرن 21 .

* ضرورة إدخال تغيير جذري على الهوية البصرية لقنوات الشركة الوطنية، بما يجعل منها قنوات حديثة وحداثية ومهنية وذات جاذبية .

* ضرورة تحديد هوية كل قناة وتمكينها من شبكة برامج مرجعية ،بما يضمن التكامل وعدم التكرار .

* ضرورة إعداد برنامج طويل الأمد للتكوين في مختلف مهن التلفزة والإذاعة.

* ضرورة أن يمنح تقديم نشرات الأخبار والبرامج الحوارية لكفاءات ووجوه قادرة على الإقناع و تحقيق نسب مشاهدة عالية.

* ضرورة تمكين الشركة الوطنية من هيكلة تنظيمية organigramme ، أكثر عقلانية وفعالية.

* إعادة النظر في النموذج التدبيري الذي تخضع له الشركة الوطنية.

* التفكير في إنشاء قنوات جهوية لتعزيز الاستقرار وتلبية الحاجيات المحلية.

* تعزيز مكانة دوزم كقناة للتعدد اللغوي والثقافي وكقناة للشباب، والتواصل مع جزء كبير من مغاربة العالم ومع شعوب المتوسط والقارة الإفريقية .ويجب الحسم في تبعية دوزم للقطب العمومي من عدمه ،بسبب ترك القناة تعتمد في تمويلها على عائدات الإشهار في المحل الأول.

* التعجيل بإخراج القناة الإخبارية الدولية «المغربية» ،خاصة في السياق الحالي ،وبناء على التصور المعد لهذه

القناة واستنادا إلى دفتر التحملات الخاص بقنوات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة فإن هذه القناة تنبني على مرتكزين اثنين: وطني ودولي. أي أنها ومن خلال شبكة برامج غنية ومتنوعة ومتعددة ومهنية ستعمل على إيصال صوت المغرب إلى جميع مناطق العالم، وبما يمكن المشاهدين المغاربة من متابعة الأحداث الكبرى التي يشهدها العالم، لكن ذلك لن يتحقق إلا عبر تقديم وبث الأخبار بحرفية وبشكل يبرز تقارع الأفكار والآراء ويسمح بإثارة نقاشات ذات مصداقية وبناءة حول الأحداث التي تهم المغاربة بشكل مباشر سواء على الصعيد الوطني أو الجهوي أو الدولي.

* ضرورة الاستثمار المهني والذكي والعملي لما يشهده المغرب من تظاهرات ثقافية في مختلف الحقول وما يتميز به من حيوية فكرية وفنية، وما يطرحه المغرب الثقافي والفكري من أسئلة عميقة ومصيرية حول عدد من القضايا شديدة الارتباط بوجودنا وهويتنا وجوارنا وحوارنا مع الشعوب والثقافات، مما يطرح استعجالية إعادة النظر بشكل جوهري في وظيفة ورسالة قناة «الرابعة» التي من المفروض أن تكون هي القناة الثقافية الفعلية.

* يجب تطوير شكل و محتوى أخبار وبرامج قناة «تمازيغت»، ولكون القناة ترجمة لقرار ملكي غير مسبوق في التعاطي مع مكونات الهوية المغربية «خطاب أجدير 2001» فإن قناة «تمازيغت» يتعين عليها أن تكون الواجهة والمرآة والقاطرة في انجاز هذه المهمة، بحس مهني منفتح ومبدع ومجدد في كل المجالات التي تخص الثقافة واللغة الامازيغية.

* كما يجب تمكين الإذاعة الامازيغية من الإمكانيات الضرورية لتؤدي رسالتها بعيدا عن إكراهات الوسائل التقنية والموارد البشرية.

* ضرورة إدخال تعديل على شبكة برامج القناة الدينية، بما يضفي عليها بعدا حداثيا وإيقاعا حيويا على مستوى القضايا المعروضة للنقاش ،وبما يساهم في إعطائها إشعاعا وطنيا وعربيا وإسلاميا.

* ضرورة وملحاحية إنشاء قناة برلمانية تستجيب للتطور السياسي والديمقراطي الذي يعرفه المغرب، لتشكل هذه القناة فضاء عموميا، يساهم في ترسيخ ثقافة الاختلاف، وإرساء الحوار السياسي المتحضر.

* ضرورة تأهيل الإذاعات الجهوية مؤسساتيا و تمكينها من الموارد البشرية القادرة على خوض معركة التنمية وصناعة الرأي العام، خاصة الإذاعات الموجودة في الأقاليم الجنوبية والمناطق الحدودية.

* التفكير في إطلاق حزمة إذاعات موضوعاتية تابعة للشركة الوطنية «إذاعة إخبارية متخصصة، إذاعة ثقافية، إذاعة خاصة بالشباب، إذاعة فلاحية».

و إذا اعتبرت الهيئة العامة للأمم المتحدة في 14 دجنبر 1946 أن حرية التعبير وحرية المعلومات هي حجر الزاوية لجميع الحريات التي تنادي بها الأمم المتحدة وحق أساسي للإنسان، فإنه يتعين أن نكرس هذا البعد.

* ضرورة تعديل القوانين والتشريعات بما يسمح بانبثاق قنوات تلفزية خاصة بعد تأهيل فعلي وسريع للإعلام العمومي ومن شان هذه العملية خلق منافسة لصالح تجويد الإعلام.

وفي الختام لا بد لنا من أن نطرح هذا السؤال القاتل: من يستفيد من هاته الوضعية غير الطبيعية؟ الجواب هو أنه لا أحد يستفيد من ذلك بطبيعة الحال!! لكن في المحصلة النهائية بلادنا هي الضحية. إنها ضحية يحاول البعض التكفير عنها أو الاعتذار عنها من خلال تقديم تبريرات وأعذار غير مقنعة وغير مفهومة. وسيكون بلدنا هو الوحيد من يؤدي ثمنها، لأنه كلما مر الوقت كان الثمن باهظا.

ملاحظات حول مشاريع قوانين الصحافة

احمد بوز
أستاذ القانون الدستوري وعلم السياسة - كلية الحقوق السويسي/ الرباط

يظهر أن مسودة مشروع مدونة الصحافة (مشروع قانون الصحافة والنشر- مشروع قانون الصحفي المهني - مشروع قانون المجلس الوطني للصحافة)، التي هيأتها وزارة الاتصال، رغم تأكيدها على أن «حرية الصحافة مضمونة»، فإنها لا تزال تقيم بعض الحواجز في وجه هذه الحرية، تتجلى في عدد من الجوانب، يبدو من أبرزها ما يلي:

أولا، ثقل الإجراءات المتطلبة في إنشاء الصحف، حيث يتم اشتراط عدد من الوثائق والإجراءات التي تجعل من إحداث صحيفة في المغرب لا يزال مهمة شاقة ومعقدة (أنظر مقتضيات المادة 20 من المشروع التي تحدد مضامين الملف المطلوب).

ثانيا، الإبقاء على نظام الترخيص في إنشاء الصحف بدل الانتقال إلى نظام الإشعار (قضية الوصل المؤقت والنهائي). علما أن نظام الإشعار هذا المعمول به في الدول الديمقراطية يمكن أن يتم بأية وسيلة، بما في ذلك التسجيل الإلكتروني عبر الأنترنيت.

ثالثا، استمرار تحكم الإدارة في إنشاء الصحف الأجنبية، حيث يبقى إذن رئيس الحكومة أو من يفوضه في ذلك ضروريا لإحداث أو نشر أو طبع مطبوع أجنبي (المادة 30 من المشروع). وكذا استمرار ممارسة الحجز الإداري في حق هذا النوع من الصحف (المادة 31 من المشروع).

رابعا، استمرار قضية الخطوط الحمراء قائمة ممثلة في الثالوث المعروف (الإساءة للدين الإسلامي، والنظام الملكي، والوحدة الترابية). وكذا التعابير العامة التي يمكن أن تقبل أكثر من تأويل. كمثال على ذلك ما ورد بالمادتين 32 (الإساءة للدين الإسلامي، القذف والسب في شخص الملك وأصحاب السمو الملكي الأمراء والأميرات، والتحريض على المس بالوحدة الترابية) و 82 (النظام العام) من مسودة مشروع الصحافة والنشر.

خامسا، أنها وإن لم تحل بشكل مباشر على القانون الجنائي، فإن وضع حد نهائي لإشكالية الازدواجية بين القانون العام (التشريع الجنائي) والقانون الخاص (قانون الصحافة) كان يتطلب ختم مشروع الصحافة والنشر والطبع بعبارة تشير إلى أنه لا يطبق في القضايا المتعلقة بالصحافة إلا مقتضيات قانون الصحافة والنشر. لأنه لا شيء وفقا لهذا الصيغة التي جاء بها المشروع يمنع من إمكانية اللجوء إلى محاكمة الصحافة والصحافيين بالقانون الجنائي أو حتى بقانون الإرهاب. علما أن إشارة مسودة مشروع القانون الجنائي إلى «سريان أحكامه أيضا على الجرائم التي تنظمها قوانين خاصة» (الفقرة الأولى من المادة 1). يتيح الإمكانية لتطبيق القانون الجنائي في جرائم الصحافة. هذا في وقت ظلت فيه الحكومة. وعلى وجه التحديد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسمها. يبشر بنهاية العقوبات السالبة للحرية في قضايا الصحافة والنشر.

سادسا، أن عدم تضمنها الإشارة إلى العقوبات السالبة للحرية. إذا كان يعد مكسبا. ومثل استجابة لما كان يطالب به الجسم الصحافي. فإن تحصين هذا المكسب كان يتطلب الإشارة. كما قلنا من قبل. بشكل صريح إلى عدم تطبيق القانون الجنائي في قضايا الصحافة. وبالتالي. فإن الالتباس قد يستمر قائما على هذا المستوى.

سابعا، استمرار إلزام مدير النشر بالكشف عن السر المهني (هوية صاحب مقال غير موقع. أو يحمل توقيعا مستعارا/ المادة 15). وإلزام الصحافيين بالكشف عن سرية مصادر معلوماتهم وأخبارهم. ولا يبرر هذا الأمر القول إن ذلك يتم بأمر قضائي وفي قضايا محددة تتعلق أساسا بالدفاع الوطني وأمن الدولة الداخلي والخارجي «والحياة الخاصة للأفراد ما لم تكن لها علاقة بالحياة العامة»، على اعتبار موضوع الدفاع الوطني والأمن الداخلي والخارجي للدولة يبقى غير محدد. ويمكن أن يستغل من أجل فرض التكتم على قضايا قد لا يكون لها صلة مباشرة بالأمن القومي للدولة.

ثامنا، توسيع دائرة المشمولين بالعقوبات المطبقة في قضايا الصحافة والنشر. لكي تشمل إلى جانب المسؤولين عن النشر والتحرير. المسؤولين

عن الطبع والموزعين. والباعة. في هذا الإطار تبدو الإجراءات المفروضة على مدراء المطابع والموزعين في هذا المشروع مثيرة للانتباه (أنظر المواد من 44 إلى 59).

تاسعا، إعطاء سلطات تأديبية للمجلس الوطني للصحافة قد يجعل منه «هيأة رقابية جديدة». و«قاعدة خلفية» للسلطات الإدارية. ومن شأنه أن يبعده عن الأهداف التي تشغلها والأدوار التي تضطلع بها هيئات التنظيم الذاتي المشابهة في التجارب الدولة المقارنة. خاصة الديمقراطية منها. سيما وقد تضمن مشروع القانون المتعلق بالمجلس ما يكفي من الإجراءات والاحترازات التي تسمح بإحداث مجلس متحكم فيه (مثلا الإشراف على التحضير على تشكيل المجلس من طرف وزارة الاتصال. والنقابة الأكثر تمثيلا. وهيأة الناشرين الأكثر تمثيلا.هيمنة الناشرين على حساب الصحافيين..).

عاشرا، في مشروع قانون الصحافة والنشر استبدال العقوبات السالبة للحرية بالعقوبات المالية. لكن المشكل الذي لا زال مطروحا هو أ هذه الأخيرة لا تزال مرتفعة. ومن شأن تطبيقها أن يؤدي من جهة إلى تهديد الصحف في وجودها. ومن جهة ثانية إلى إعسار المحكومين بها عن الأداء. الشيء الذي يكون من نتيجته تطبيق الإكراه البدني عليهم. هذا الأمر سيجعلنا من جديد أمام إشكالية العقوبات السالبة للحرية.

إحدى عشر، إذا أخذنا بعين الاعتبار الدور الذي لعبته الصحافة الإلكترونية في صناعة ما يعرف بالربيع العربي. يبدو من الواضح أن تقنينها يستهدف بالأساس تقييد الحرية التي ظلت تتمتع بها. وهذا الأمر يبدو جليا حتى في مسودة مشروع قانون الصحافة والنشر. سواء من خلال المسطرة الخاصة الواجب اتباعها في إحداث هذا النوع من الصحافة. والتي تشبه إلى حد ما المسطرة المتبعة في الصحافة المكتوبة أو من خلال الشروط التي يطلبها لذلك. أو من خلال الالتباس الذي يطرحه تعريف «الصحافة الإلكترونية». وما إذا كانت تشمل مثلا ما يكتبه المدونون (مثلا مشرع القانون يدخل حتى في تفاصيل تتعلق بالتعليقات التي ترد على المقالات المنشورة في المنابر الإلكترونية).

* هذه بعض الملاحظات التي تطرحها ما أعدته وزارة الاتصال من مشاريع تتعلق بالصحافة والنشر. لكن تكوين رؤية شاملة ودقيقة حولها يحتاج الأخذ الاعتبار ثلاثة أمور أساسية:

* أن هذا الذي تم إعداده لا يزال الآن مجرد مسودات. ولم يتم اعتماده بكيفية رسمية كمشاريع قوانين مصادق عليها من لدن المجلس الحكومي. إذ يمكن قبل عرضه على أنظار البرلمان أن يخضع لتعديلات قد تسهم في تجويده أو بالعكس التراجع عن بعض الإيجابيات المتضمنة فيه. لا سيما في ظل التردد الذي يطبع تعامل الوزارة والحكومة ككل مع إخراج هذا المشروع الإصلاحي إلى حيز الوجود.

* أن هذه المشاريع تنتظرها مرحلة برلمانية سنرى إلى أي حد يمكن الرهان على المناقشات التي ستجري داخلها في سد الثغرات التي تتضمنها هذه المشاريع. وإن كان انحياز الأغلبية البرلمانية لصف الحكومة وتصرفها في كثير من المناسبات والأحيان كمجرد مستهلك لمعظم. إن لم يكن كل. «البضائع» التي تنتجها الحكومة. يجعل من هذا الرهان أمرا غير مضمون ومحدود النتائج.

* أنه كيفما كانت طبيعة النصوص التي ستصدر في النهاية عن البرلمان. فإن المحك الحقيقي لاختبارها يبقى هو ساحة التطبيق. لأن مشكل حرية الصحافة والتعبير في المغرب لم تكن فقط قضية نصوص قانونية وإنما كانت أيضا قضية ممارسة كثيرا ما كانت تضرب عرض الحائط النصوص والتشريعية.

مسار إصلاح قوانين الإعلام والاتصال بالمغرب

علي كريمي
جامعة الحسن الثاني – كلية الحقوق الدارالبيضاء

يتطلب الحديث عن مسار إصلاح قانون الإعلام والاتصال بالمغرب، الرجوع إلى الشرط السياسي الذي في رحمه وضع هذا القانون في 15 نونبر 1958، في ظل حكومة استقلالية منسجمة وهي حكومة الحاج أحمد بلا فريج، كما يستلزم الحديث عن التعديلات التي أدخلت عليه استحضار الظرفية السياسية التي جاءت فيها حكومة مولاي عبدالله ابراهيم؛ وأيضا ظرفية إقالتها في أواخر شهر ماي سنة 1960، وتعيين حكومة ملكية بدلها، يترأسها الملك محمد الخامس وقد كان نائبه فيها آنذاك ولي العهد الحسن الثاني.

إنّ مواكبة مسار قانون الإعلام والاتصال في المغرب منذ ما بعد الاستقلال حتى اليوم يدفعنا الى استعراض منعرجاته، وتتبع ما عرفه من تقريم وتقليص لليبراليته، وذلك من خلال الملاحظات التالية:

* الملاحظة الأولى:

وتتعلق بكيف تأثر التشريع الإعلامي المغربي الصادر يوم 15 نونبر 1958 بالمحيط السياسي الذي فيه نشأ هذا القانون، ثم كيف أنّ هذا القانون، الذي كان عند وضعه ذا طابع ليبرالي لا نظير لمثله في محيط المغرب العربي والافريقي؛ قد بدأت تُقصّ أجنحته شيئا فشيئا إلى أن صار مثله مثل التشريعات الإعلامية في النظام الإقليمي العربي وفي النظام الافريقي.

لقد جاء قانون 15 نونبر 1958 - كرد فعل ضد التشريع الاستعماري للإعلام الكابح والقامع لحرية الرأي والتعبير، وهو بذلك كان متأثرا بالفكر الليبرالي، وبأفكار فلاسفة الأنوار، وهكذا فبالرجوع إلى مظانه الأصلية يتبين لنا كيف أنّ هذا القانون متشبع بروح الفكر الليبرالي، كما أنه قد تأثر ببعض الإعلانات الثورية لحقوق الانسان الصادرة عقب الثورات البورجوازية في أوروبا.

لكن إذا كان هذا التشريع قد وضع في عهد حكومة استقلالية منسجمة تتزعمها شخصية سياسية - لا أريد أن أسميها شخصية محافظة ولكنها شخصية معتدلة - وهي شخصية الحاج أحمد بلا فريج: فإنّ تطبيقه قد جاء في ظل حكومة استقلالية أخرى منسجمة إلى حد ما، وتتزعمها شخصية تنتمي إلى الجناح الراديكالي من هذا الحزب - إذا صح التعبير -: وبين الحكومتين سوف يبدأ قضم تلك الليبرالية التي اتسم بها هذا التشريع.

بطبيعة الحال لن أتعرض لكل التعديلات التي أدخلت على قانون 1958 والتي كانت بمثابة قص أجنحته الليبرالية بدءا من شهر يونيو 1959، و مرورا بتعديل شتنبر من نفس السنة، ووصولا إلى أخطر تعديل سيمسّ ذلك التشريع المتّسِم بروح الليبرالية والذي سيتم تبنيه بدءا من يوم 28 ماي 1960، والذي تم فيه الإجهاز على روح الليبرالية التي اتسم بها تشريع 1958. لقد كانت هذه اللحظة لحظة حاسمة وتاريخ مرجعي يمكن الرجوع إليه كلما اقتضى الأمر فهم أسباب التراجع عن تشريع 1958.

ولفهم لماذا كان مرسوم 1960 مرسوما خطيرا؟ ولماذا تم تبنيه؟ لابد من فهم تعقيدات اللحظة التاريخية التي ظهر فيها، وقراءة الشروط السياسية التي أدخل فيها التعديل على المادة77 بالخصوص والتي بقيت تداعياتها مستمرة حتى حدود 2002، ويمكن أن نلخص ذلك في الظروف السياسية التي واكبت إصدار هذا القانون:

لقد تمّ تشكيل حكومة ملكية بعد إقالة حكومة عبد الله إبراهيم، ولتفادي ما قد تتعرض له هذه الحكومة التي يتزعمها الملك من سهام النقد والمساءلة، فقد فكر أصحاب القرار في ذلك الوقت مليّا في وضع ما يمكن أن يحد من قوة وفعالية الافتتاحيات والمقالات النارية التي كانت بعض الصحف تصدرها - مثل صحيفة التحرير، أو جريدة العلم، أو جريدة الرأي العام، فوجود الملك على رأس تلك الحكومة حتّم تبني المرسوم التعديلي المُقَيِّد والمُحَدِّد لحرية التعبير، وقد جاء بإجرائيين خطرين لا نظير لهما في مختلف القوانين التي توجد في محيط المغرب: وهما التوقيف الإداري و منع للصحف من الصدور، مخالفا بذلك ما ورد في تشريع 1958.

قصة هذا الفصل يمكن تلخيص تفاصيلها والمثيرة فيما عرفته الساحة السياسية من معارك طويلة بين المعارضة والحكم بدءا من سنة 1965: في إطار التعديل الذي تقدم به فريق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وفريق حزب الاستقلال وقد صوت البرلمان في أخر دورة تشريعية له في يونيو 1965. لكن مقترح التعديل قد ذهب أدراج الرياح بعد فرض حالة الاستثناء التي أعلنها الملك بعد الانتفاضة الطلابية سنة 1965، فانتهى أمر التعديل وانتهى معه أمر البرلمان، وقد طرح تعديل القانون وخصوصا المادة 77 منه سنة 1994 من طرف أحزاب الكتلة الديمقراطية (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حزب الاستقلال، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي): لكن الشرط السياسي والظرفية التاريخية لم تكن مواتية فسقط المقترح مرة أخرى ولم يتم تبنيه.

التشريع الإعلامي المغربي ضد التشريع الاستعماري للإعلام الكابح والقامع لحرية الرأي والتعبير المتأثر بالفكر الليبرالي وبأفكار فلاسفة الأنوار.

* الملاحظة الثانية:

إن الفصل 77 القاضي بمنع وتوقيف الصحف والجرائد، قد تم تطبيقه على جريدة التحرير عندما كان يرأسها كل من الفقيه البصري وعبد الرحمان اليوسفي، ومن المصادفات العجيبة ان الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي نفسه قد طبقه على جريدتي الصحيفة ولوجرنالLE JOURNAL خلال حكومة التناوب (مع الاحترام الكامل للأستاذ والمناضل والحقوقي عبد الرحمان اليوسفي الذي لا يمكن أن نطعن في نضاليته ومبادئه) والملاحظ أيضا أن هذا القانون سيتحول إلى

قانون جنائي للإعلام ابتداء من سنة 1973.

بسبب أحداث سياسية واجتماعية وطنية جديدة، وخصوصا بعد أحداث «مولاي بوعزة»، و«كلميمة»، و«خنيفرة»، والتي تم فيها الإجهاز على كل ما تبقى من ليبرالية تشريع 1958 فيما يخص قانون الإعلام بل قوانين الحريات العامة.

والمفارقة العجيبة أن هذا القانون الجنائي للإعلام سترافقه

لحظة جوهرية وأساسية وهي لحظة الهامش الديمقراطي بالمغرب، ولحظة التحولات الدولية التي ستعرفها دول الجوار وخصوصا الجوار الأوربي، الجارة الإسبانية بعد لحظة انتقالها إلى المسار الديمقراطي سنة 1975؛ و نهاية مرحلة نظام فرانكو. وبعد انعقاد أول مؤتمر حول الأمن والتعاون الأوربي في فيلندا سنة 1975؛ والذي تم فيه التشديد على ضرورة احترام حقوق الانسان واحترام حرية والتعبير.

وبعد هذه المرحلة بدأ التعامل مع الصحافة والصحافين بنوع من المرونة وغض الطرف عن بعض من التجاوزات المسموح بها سلفا دون تخطي الخطوط الحمراء المرسومة لحرية الرأي والتعبير، بموجب هذا القانون المتشدد. ولذلك سوف يتم غض الطرف عن بعض مضامينه، و ستظهر مجموعة من النشرات ذات الطابع اليساري والأمازيغي والإسلامي.

وبالإضافة إلى تلك اللحظات السياسة والتأثيرات التي عرف من خلالها المغرب رياح تغيرات سياسية دولية وأخرى إقليمية، كانت أساسية ومهمة: - أبرزها دخول العهدين الدوليين حيز التنفيذ وخاصة تطبيق المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. - وثانيها وصول الديمقراطيين في أمريكا إلى الحكم بزعامة كارتر، والذين نادوا دول العالم بتطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وقد أصبح شرط مساعدة الدول النامية مرتبطا بمدى احترامها لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وفي صلبها حرية الرأي والتعبير.

وفي ظل هذه المعطيات الأربعة السالفة الذكر فإن المغرب سينخرط في مسلسل رسم الهامش الديموقراطي، ومحاولة احترام حرية الرأي والتعبير مع المحافظة على نوع من التوازن المضبوط مع ما هو مسموح به في الداخل وما يتطلبه المنتظم الدولي.

* الملاحظة الثالثة:

وهي محطة سن قانون شبه جنائي للإعلام وهو قانون 7700 ويرتبط بظرفية تاريخية وسياسية عاشتها المنطقة المغاربية:

* الانقلاب الأبيض الذي حصل في 1987 في تونس.

* 1988 الانتخابات التي أوصلت الإسلاميين في الجزائر وما أعقب ذلك من انقلاب العسكر.

* الأحداث السياسية التي شهدتها موريطانيا.

وقد دفعت كل هذه الأحداث المغرب للتحرك لينخرط في سباق مع الزمن بغية امتطاء موجة التحول نحو المسار الديمقراطي بكل حذر وقد ساعدته على ذلك عوامل منها (حرب الخليج الأولى / النظام العالمي الجديد) وهي جميعها عوامل جعلت المغرب يُسَرّع من وثيرة تسليم مفاتيح الحكومة إلى المعارضة، وتبني خطاب الحريات والديمقراطية، وعقد جلسات الإنصاف والمصالحة وتحرير القطاع السمعي وفسح مجال الحرية للصحف والجرائد.

وقد بدأت مجمل الدول المغاربية خلال هذه اللحظة في الإسراع إلى سنّ قوانين جديدة للإعلام والاتصال: ففي تونس سينشأ قانون جديد للإعلام والاتصال يحل محل قانون 1975. وفي الجزائر سينشأ قانون جديد للإعلام والاتصال يكاد يكون مشابها للقانون المغربي، وفي موريطانيا سيصدر قانون للإعلام سنة 1991.

لكن المغرب لم يفكر في التخلي عن قانونه شبه الجنائي الخاص بالإعلام والاتصال مع إفساح المجال للحريات وقد ساعدت كل هذه الظروف - بدءا من سنة 1992 - المغرب لدخول مرحلة اكثر انفتاحا نحو الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا وقد انتقل المغرب في هذه المرحلة للتفكير في هيكلة إصلاح قطاع الإعلام والاتصال، وقد تم عقد المناظرة الأولى للاتصال والإعلام سنة 1993.

بعد كل هذا المسار العسير سينشأ قانون جديد 2002، والذي سيلغي بعض العقوبات الجنائية، وبعض العقوبات السالبة للحريات وهي عقوبات أصلا مخففة، لكنه ابتكر أسلوبا جديدا تطبقه العمالات والأقاليم والمتعلق بشطط السلطة في التحكم في الوصل الممنوح للصحف (الوصل المؤقت والنهائي الذي يمكن سحبه كلما دعت الضرورة) وهو أسلوب لم يكن موجودا في القوانين السابقة 1973/1958، وهكذا فقد تم تحويل ما كان عبارة عن ممارسات بيروقراطية إلى قانون 2002، وجعل منها قاعدة قانونية ملزمة، وهذا من العيوب التي تسم هذا القانون الذي انتفض ضده الاعلاميون ورفضوه جملة وتفصيلا.

* الملاحظة الرابعة:

مشروع القانون الجديد والمناخ السياسي الذي واكبه، سيبدأ التفكير في هذا القانون بدءا من سنة 2005/2004، وستكون إحدى القضايا الأساسية التي سيهتم بها، هي الغاء العقوبات السالبة للحريات تأثرا بالقرار الدولي للجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في سنة 2000، والذي ينص على منع العقوبات السالبة للحريات في قضايا تهم الإعلام والاتصال.

منذ تلك الفترة عكفت وزارة الإعلام والاتصال على بلورة قانون تسعى بموجبه الى إلغاء العقوبات السالبة للحريات، وخلال سنة 2012 تم إشراك الإعلاميين والنقابات المهنية للصحافة والناشرين للتداول في مشروع القانون، وهو مشروع الصحافة المكتوبة والإلكترونية التي أعطي لها مجال مهم في صلبه.

وقد تجاوز هذا المشروع ما كان في القانون الجنائي للإعلام السابق، ولكن مع ذلك – أود في ختام هذه الورقة الإشارة إلى أنه - لازال قانون الإعلام والاتصال يحتاج إلى تغيير حقيقي وحرية أوسع مما هو عليه الآن هذا المشروع.

الصحافة وصنع القرار السياسي

حياة الدرعي
مديرة مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية -مدى- وباحثة في التواصل السياسي

تزايدت أهمية الصحافة بعد ظهور وسائل تواصلية جديدة، تتميز بخصائص الآنية والتفاعلية واختصار الزمن والمكان؛ فمع ظهور الأنترنيت وما وفره من آليات جديدة للتواصل غدا العالم موحدا وبدون حدود، وأصبحت القضايا المحلية قضايا عالمية يتداولها ويناقشها الكل. مما فرض واقعا جديدا على ذوي الاختصاص السابقين وخاصة منهم – صناع القرار –، فالقرارات التي أصبحوا يتخذونها لم تعد محط تداول في المحيط الضيق الذي اعتادوه وسخروا كل الوسائل لضبطه، بل أصبحت قضايا عامة يتفاعل معها الكل، وتناقش من زوايا متعددة، وتتعرض للنقد والمساءلة من لدن معظم المهتمين كل من زاويته نظره.

لقد ارتبط الحكام والقرار السياسي بأدوات التواصل منذ القدم، واستغلوا الإمكانيات التواصلية البسيطة للتأثير في المواطنين وللتعريف بانتصاراتهم وانجازاتهم، وكلما استجد معطى تواصلي يفتح أمام صانعي القرار السياسي قنوات جديدة للتعريف وللإبلاغ وللتفاعل بين الفاعل السياسي وأفراد المجتمع، لكن في العقدين الأخيرين ازدادت العلاقة وأصبحت تفاعلية متبادلة بفعل ميلاد أجيال جديدة من الأدوات التواصلية كالفيسبوك وتويتر والبودكاست ...

حيثت الأدوات التواصلية تغيرات المجتمع البشري وتفاعله مع القرار السياسي، ارتبطت معظم التغيرات المجتمعية بوسائل التواصل بما في ذلك التغيرات السياسية الكبرى، كالانتقال السياسي من ملكيات مطلقة في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى ديمقراطيات، وبها تعلل الجهات الانقلابية فعلها وتلمع صورتها أمام الرأي العام، وبها تقود الأحزاب السياسية حملاتها الانتخابية وتصفي حساباتها السياسية مع خصومها السياسيين، ذلك أن كل تحول يشهده المجال الإعلامي، يترجم تلقائيا إلى عدد من التحولات التي تطال مختلف مجالات المجال العام، و تؤكد دراسات حديثة على وجود ارتباط متبادل بين التغير في بناء وسائل الإعلام، والتغيير الاجتماعي والسياسي»[1].

ولما كانت وسائل التواصل تتميز بالتغير الدائم والمستمر، فإنها تلعب دورا حاسما في التأثير على عملية التغيير، وفي تشكيل المفاهيم وبناء المعاني، وتحديد الأولويات، وإضفاء الأهمية على الأفكار والقضايا السياسية، ولكونها تتمتع بقدرة عالية في التمويه على المتلقي، والتلاعب بما يقدم له من أفكار، وفي تشويه بعض القوى السياسية، ودعم بعضها الآخر، وبالتالي، تؤثر بقوة عالية في عمليتي الإصلاح والتغيير، وإحداث دينامية مجتمعية في علاقة القوى والنظم السياسية بالوسائل التواصلية، وعبر آلية التغير الاجتماعي، فإنها أساسية في مختلف المجالات وحلقة مهمة داخلها.

ولذلك تربطها علاقة تفاعلية بمجموع القوى الفاعلة في المجال العام، وبمقدورها التأثير في عملية صناعة القرار السياسي، هذا الأخير الذي يتشكل من خلال استحضار ثلاث مكونات أساسية: القوى السياسية الحاكمة، و قوى الجماعات المجتمعية، و القوى التواصلية، ويمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات تواصلية تهدف كلها التأثير في الرأي العام عبر توظيف هذه العلاقة التفاعلية بين المكونات الثلاث، وهي:

* استراتيجية صانعي القرار السياسي: «من أعلى إلى أسفل»
* استراتيجية الجماعات المجتمعية: «من أسفل إلى الأعلى»
* استراتيجية وسائل الإعلام والتواصل «في المركز»[2]

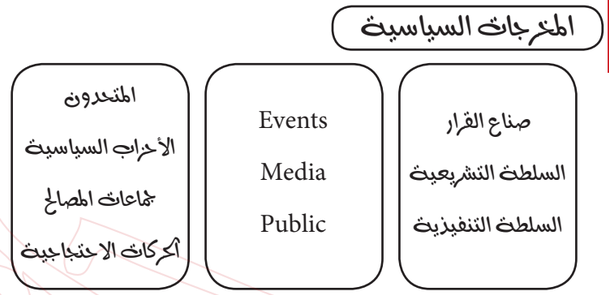

الخطاطة رقم1: العلاقة التفاعلية لقوى المجال العام[3]

وحري بالذكر، أن أهمية الأدوات التواصلية تزايدت نتيجة ظهور وسائل تواصلية جديدة، كمواقع الشبكات الاجتماعية الفيسبوك، التويتر، المدونات الإلكترونية، واليوتيوب، السكايب، تميزت بخصائص الآنية والتفاعلية واختصار الزمن والمكان، فمعها، ومع ما وفرته من آليات للتواصل، غدا العالم موحدا بدون حدود زمانية ومكانية، وأصبحت القضايا المحلية قضايا عالمية يتداولها ويناقشها الكل بدون شرط أو قيد، وفرضت بذلك واقعا جديدا داخل المجال التواصلي والنقاشات الدائرة فيه، إذ لم تعد صناعة القرار حكرا على الساسة، ولم تعد محط تداول محصور في المحيط الضيق الذي اعتادوا عليه قبل تطور الوسائل التواصلية، وسخروا كل الوسائل والإمكانيات لضبطه لفترات زمنية طويلة، بل أصبحت قراراتهم قضايا عامة يتفاعل معها المواطن العادي والمثقف، والنخبة السياسية، والاقتصادية، ويخضعونها للمناقشة والنقد و للمقارنة مع تجارب دول أخرى، إذ» أدى انفتاح الشعوب بثقافاتها المختلفة في إطار العولمة إلى تفاعل واضح، يرى فيه كل مواطن مثيله في الدول الأخرى، كيف يعيش، ويمارس حقوقه السياسية، ويراقب أداء حكومته، ويحاسب مسؤوليه على سياساتهم وقراراتهم»،[4]

لقد ساعدت هذه المعطيات الجديدة في خلق انفتاح حضاري بين الشعوب والثقافات، كما أدت إلى خلق إطار للتفاعل يستفيد منه الكل.

أسهمت وسائل التواصل منذ بداية تطورها في تزايد اهتمام المجتمعات بالقرار السياسي ولعبت لفترات تاريخية مهمة دورا مهما في نقل المعلومات من صانعي القرار إلى متلقيه، غير أن تزايد أنواعها وتغير اتجاهاتها غير من طبيعة العلاقة إذ لم تعد تقتصر على التلقي بل انتقلت إلى التأثير المضاد والفعل المضاد رغم الهيمنة التي مارستها وسائل التواصل ولاتزال منذ قرون من الزمن، وفي محطات مهمة من تاريخ البشرية كالدعاية أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية وأثناء الحرب الباردة وحرب الخليج... حيث عمدت إلى تشكيل رأي عام موجه ومشكل يدافع عن قرارات سياسية منبعها الفاعل السياسي ومصالحه، وبفعل هذه التغيرات التواصلية تمت إتاحة فرص أكثر بفضل الأدوات الجديدة لأفراد المجتمع لتشكيل رأي عام مواز، يتميز بمستوى من الوعي، متتبع يسهم في القضايا السياسية، يفتح لنفسه فضاءات للتداول وللنقاش حول القضايا السياسية مع مجموعة من نفس ميولاته ومع المناقضين لها، وبذلك ينزع القدسية عن القرار السياسي.

أسهمت الصحافة في بروز رأي عام يمثل السكان ويعبر عن تطلعات واحتياجات شرائح مهمة من المجتمع، وفي استقلالية المجال العام وإلغاء الخلط الذي كان سائدا بين المجال العام والمجال الخاص، (الخلط) الذي ظل قائما إلى حدود القرن الثامن عشر، ذلك أنه بتزايد عدد القراء والمستمعين عمدت الصحف إلى

تحويل كتاباتها في الاتجاه النقدي للزيادة في عدد متتبعيها ومشتريها، ولتلبية حاجيتهم ورغباتهم، فساهمت الصحافة آنذاك بما تحويه من تحليل نقدي في تحويل المجال الخاص إلى شبكة كثيفة من «التواصل العمومي»، وفي بناء أنماط جديدة من العلاقات أساسها المناقشة والانتصار إلى العقل.

أدت هذه المتغيرات التواصلية إلى بلورة «مجال عام» جديد.

انتقدت داخله الحالة الدينية والسياسية والاجتماعية للمجال الأوروبي، وتم الترويج لقيم وأفكار جديدة عبر مجموعة من الكتابات والمؤلفات الفلسفية والدينية والفنية.. بواسطة قنوات تواصلية متنوعة، فلم تترك قضية من القضايا دون مناقشة، وبواسطته بدأ مفهوم جديد متفائل عن الحياة يفرض نفسه في السياسة والمجتمع والعلوم والفنون، ويطفو على شذرات المفاهيم التقليدية المتمسكة بتقاليد العصور الوسطى.

وفي ظل هذا التحول الكبير تزايد تأثير الصحافة في القرار السياسي، خاصة خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وفي بداية القرن الواحد والعشرين، حين أصبحت الأدوات التواصلية متاحة للجميع، - وإن شهدت تراجعا في الطرح النقدي العميق- ، وأصبح بإمكان أي شخص توظيفها دون قيد أو شرط، وإن كانت في بعض الأحيان تمارس عليه بعض الضغوطات، كالمتابعة القانونية والعقوبات السالبة للحرية، لكن الأكيد أن المجالات التواصلية الجديدة قد اتسعت وتنوعت، وصارت تتمتع بهامش أكبر من الحرية، وبقدرة كبيرة على المراوغة، وأعطت لأفراد المجتمع إمكانات تواصلية هائلة وفضاءات للحوار كبيرة غير محدودة، تضاعفت مع التطور التقني والطفرة التواصلية التي شهدها القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، «لقد ساهم انفتاح المجال العام على مختلف القنوات التواصلية، في فسح المجال لمكونات المجتمع، وفي خلق نافذة للتفاعل والنقاش داخل المجال العام، وفي منح أفراد المجتمع مساحة واسعة للتعبير، ولضمان تصدره المشهد السياسي «سيادة الشعب الذي يتميز بالتعبير الحر عن كل حقوقه في شكل مجال عمومي.»[5]

عموما ساهمت البيئة الإعلامية والطفرة التواصلية التي شهدها العالم في توسيع مجال المناقشة السياسية وزوايا مقاربتها، وانتقالها من الحيز الضيق الذي أطرها لفترة طويلة، إلى مجال متسع تتجمع به كل الآراء والمذاهب والمصالح المختلفة والمتصارعة بين بعضها البعض في أحيان عدة، كما ازداد التفاعل بين قوى مجتمعية متنافرة وقوى سياسية متطاحنة متعددة الأيديولوجيات والمرجعيات.

> تؤثر وسائل التواصل بقوة عالية في عمليتي الإصلاح والتغيير ، وإحداث دينامية مجتمعية في علاقة القوى والنظم السياسية بالوسائل التواصلية ، وعبر آلية التغير الاجتماعي

وفي إطار التفاعل بين القوى السياسية والاجتماعية وبين وسائل التواصل، اتخذت هذه العلاقة التفاعلية عدة أشكال، فتارة، تعمد القوى السياسية إلى السيطرة على وسائل الإعلام، بمختلف مكوناتها، كما هو حال كوريا الشمالية، وتارة أخرى، تتبع أسلوب المشاركة في بناء الإعلام، ومن الممكن أن تتخذ العلاقة طابعا ينتصر فيه الإعلام وأدواته للمهنية، ويناقش القضايا والمواضيع دون الاهتمام بوجهة نظر السياسيين وآرائهم.

إن واقع حضور «الأسواق التواصلية» في الفعل السياسي والقرار السياسي لا يمكن إنكاره أو التبخيس من قيمته، خاصة بعد فتح الأدوات التواصلية في وجه كل الفاعلين سواء كانوا سياسيين أو اقتصاديين أو مدنيين.

أمام الأهمية التواصلية داخل المجال العام، يصبح المواطن وتوجهاته محط اهتمام الفاعلين السياسيين، ومحور برامجهم وتصريحاتهم، وقد أثبتت الدراسات أن وسائل الاتصال تؤدي دورا مهما في التطور المجتمعي، وبخاصة في الشق السياسي « ويرى Burstein 2002 أن واحدا من أبرز أسباب نجاح عمليات التغيير الاجتماعي، التي تقودها الأحزاب وجماعات المصالح والحركات الاجتماعية المعاصرة، هو كسب تأييد الرأي العام ودعمه لقضاياها، وهو ما يتحقق من خلال التوظيف الجيد من قبل هذه القوى للسلطة الرابعة في المجتمع، وهي وسائل الإعلام المختلفة.»[6]

إجمالا، لا يمكن الحديث عن الفعل السياسي وعن الفاعل السياسي وعن القرار السياسي دون الحديث عن الفعل المجتمعي، والفعل والفاعل التواصلي، والإجابة عن طبيعة الفاعل السياسي والنظام الذي يتحرك داخله ودرجة تطور المجتمع ومستوى إدراكه واهتماماته وأيضا مسارات الخطاب التواصلي، وتوظيفه في الحياة السياسية، وفي التأثير في الواقع الاجتماعي.

الهوامش

1. د. إيمان محمد حسني عبد الله، الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، دار العالم العربي، القاهرة، الطبعة الأولى2011، ص:29
2. المرجع نفسه، ص: 32
3. المرجع نفسه، ص: 33
4. المرجع نفسه، ص: 48
5. الناصر عبداللاوي، مرجع سابق، ص: 87
6. Paul Bustein, April Linton, the Impact of Political Parties: Interest Groups and Social Movement Organizations on Public Policy, Social Forces, Vol,81,2002,p.p:380-381.

حوار العدد

في حوار جريء ومثير مع الصحفي
عبدالله الدامون

مدير نشر جريدة المساء المغربية

"حرية الصحافة مكبلة في المغرب لأن المجتمع مكبل أيضا ... يجب أن نحاسب قانون الصحافة في شموليته"

حرية وواقع الصحافة بالمغرب

خلال السنوات القليلة، شهد مجال الصحافة المغربية انزلاقات كثيرة على مستوى مراقبة أداء الصحافيين، سواء عبر التضييق أو عبر المحاكمات الصورية، الخ. إذ انتهت هذه الانزلاقات، في كثير من الأحيان، إلى إسكات الصوت الإعلامي، مثلما كان الأمر مثلا بالنسبة إلى الإعلامي علي أنوزلا وتجربته في موقع «لكم».

ومن هنا، تطرح هذه الانزلاقات أسئلة عميقة حول إمكانيات ضمان أكبر حرية في مغرب ما بعد دستور 2011. هل يتعلق الأمر بإعادة النظر في قانون الصحافة إجمالا؟ أم أن المسألة تمتد إلى ما هو أبعد من القانون المنظم، أي إلى السياسة العامة للبلاد، وإلى الوعي الجمعي للمواطنين؟ تلك بعض الإشكاليات الفكرية التي نطرحها، بنوع من التفصيل، مع الكاتب والإعلامي عبد الله الدامون، مدير جريدة المساء، في انتظار بعض الأجوبة التي سيحملها قانون الصحافة المرتقب.

أجرى الحوار : محمد جليد

1 - نستهل هذا الحوار بما قاله الكاتب والصحافي الفرنسي 'إدوي بلينيل' : «ليست حرية الصحافة امتيازا للصحافيين، وإنما هي حق للمواطنين». إلى أي حد تنطبق هذه المقولة مع واقع حرية الصحافة في المغرب؟

◇ بإذا اعتبر كل صحافي أنه ليس سوى أداة من أجل خدمة الناس والمجتمع، والإنسانية عموما، فهذه المقولة تكون في الصميم. لكن إذا كان الصحافي يعتبر نفسه مجرد موظف «يُقْضي باللّي كايْن» في انتظار نهاية الشهر لقبض راتبه فإن كل المقولات الفلسفية والمهنية ليست سوى أوراق خريف متساقطة تذروها الرياح.

حرية الصحافة تبدأ من داخل عقل الصحافي وتنبع من تجربته الشخصية والمهنية ولا تمنحها له الأوراق والدساتير. ومن الضروري أن نعود قليلا إلى الماضي، إلى سنوات الرصاص، حيث كان الصحافيون يعانون كل يوم وكل ساعة من أجل كتابة كلمة حرة. ونحن نعيش اليوم في هامش أوسع قليلا. لكن المشكلة هي أننا لو استكنا ورضينا بهذا الهامش الضيق فإنه سيضيق علينا أكثر، وسنعود إلى وضعية شبيهة أو أسوأ من زمن سنوات الرصاص.

2 - صدر في الآونة الأخيرة تقرير عن منظمة 'فريدم هاوس'، يصنف المغرب في الرتبة 145 من حيث التزامه بحرية الصحافة. فيما تعتبر الجهات الرسمية المسؤولة عن القطاع أن المغرب قطع أشواطا مهمة في هذا المجال. كيف تنظر إلى هذا التعارض بين التقارير الدولية والتصريحات المحلية حول تقييم حرية الصحافة؟

◇ «الرسميون» يُنظّرون للمغرب ولا يعرفون واقعه. لذلك فإن الموقف الرسمي من حرية الصحافة يشبه موقف ذلك الشخص الذي غاب عن المغرب لسنوات طويلة ثم دخل البلاد عبر الطريق السيار فأبهره ذلك. ثم توقف في الطريق واحتسى القهوة في محطة استراحة متطورة بها «سرْبايات» أنيقات وجميلات. بعدها دخل متجر «موروكو مول». مثلا. ووجد أفضل وأغلى الماركات العالمية. هذا الشخص سيعتبر أن المغرب تطور بشكل خرافي. لكن بعد ذلك سيكتشف التفاصيل المفجعة. سيدخل أقسام المستعجلات في المستشفيات العمومية. وسيزور المدارس البعيدة في الجبال والإدارات الوسخة. وسيعطي الرشوة لقضاء حوائجه. وقد يعاين أمهات حوامل يتم حملهن في توابيت لعدم وجود طرق وسيارات إسعاف. هذا هو الحال بين النظرية الرسمية وبين الواقع المر في مجال حرية الصحافة.

الذين يعتقدون أن مجال الحرية توسع. هم في الأصل لا يكتبون شيئا. ولا يغامرون بكتابة الأخبار التي ستقلق الأقوياء. سواء كان هؤلاء الأقوياء من «المخزن» أو من دواليب الاقتصاد والأحزاب وغيرها. والمشكلة الكبرى أن الصحافيين في المغرب يتوزعون اليوم إلى قسمين. قسم «يقول آمين» لكل شيء. وقسم يحاول أن يكون محايدا ويصف الأشياء بأسمائها. أي أن يسمي الحمار حمارا والكلب كلبا والبعوضة بعوضة. وهذا ما لا يروق للكثيرين الذين يريدون أن نسمي الأشياء بغير أسمائها. بل بما يفتيه علينا الآخرون.

3 - يسجل التقرير ذاته تراجع مؤشر حرية الصحافة في المغرب منذ الحراك الشعبي سنة 2011، رغم ما أقره الدستور الجديد. حالات التضييق على حرية الصحافة كثيرة في هذا المجال، لعل أبرزها اعتقال الصحافي علي أنوزلا، مدير موقع 'لكم.كوم'. في نظرك، لماذا لم تترجم بعض مطالب الشارع المغربي إلى حرية أكبر في مجال التعبير الإعلامي؟

◇ حرية الصحافة تنبع من حرية المجتمع عموما. فلا يعقل أن يكون المجتمع مقيدا والصحافة حرة. أنت سقت مثال اعتقال الصحافي علي أنوزلا. وقضيته هي تقريبا نفس قضية صحيفة «إيل بايس» في إسبانيا. حيث أن الحكومة المغربية خسرت دعواها في إسبانيا. وهي الدعوى نفسها التي اعتقل بسببها أنوزلا في المغرب. في الغرب الصحافة حرة لأن المجتمع حر. وفي المغرب الصحافة مكبلة لأن المجتمع مكبل.

وفي المغرب الصحافة مكبلة لأن المجتمع مكبل

يجب ألا نعوّل كثيرا على الأوهام وننتظر الكثير من الشارع المغربي. الشارع تأثيره محدود جدا. وأنتم رأيتم كيف كان الحراك المغربي إبان مطالب التغيير تحت يافطة «حركة 20 فبراير». كان ألّف من الناس. مثلا. يسيرون في مظاهرة مطالبة بالتغيير ومحاربة الفساد. وعلى الأرصفة يقف خمسة آلاف من الناس يتساءلون عن أسباب المظاهرة. الشارع المغربي عجيب. وربما عبثي. وهذا ناتج عن ترسبات سنوات وعقود طويلة. ولا أجازف إن قلت إنه ترسب تاريخي يمتد على مدى قرون وتتوارثه الأجيال.

4 – يبني تقرير 'فريدوم هاوس' تطور حرية الصحافة على ثلاثة عوامل هي البيئة الاقتصادية والتشريع القانوني وتأثير السلطة السياسية. هل تعتقد أن قانون الصحافة المرتقب قادر على توفير حرية أكبر تجاه هذه العوامل الثلاثة؟

◇ هي ثلاثة عوامل أساسية. لكنها ليست حاسمة. كما أن هذه العوامل تتغير من بلد إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى.

البيئة الاقتصادية في المغرب لم تستطع بعد إنتاج إعلام حقيقي. بغض النظر إن كان حرا أم لا. رجال الأعمال لا تهمهم الصحافة إطلاقا. وربما يرددون في أعماقهم ما قالته الإسرائيلية. غولدا مايير. من كون الفلسطيني الجيد هو الفلسطيني الميت. إنهم يرددون كذلك عبارة «الصحافي المغربي الجيد هو الصحافي الساكت.. أو المرتزق».

بالنسبة للتشريع القانوني. فإنه يبقى قضية نظرية مهما كان متقدما وجريئا. انظروا إلى الدستور كيف نص على الحق في الوصول إلى المعلومة. بينما بقيت الحالة كما هي. وربما أسوأ.

السلطة السياسية ليست موحدة في المغرب. هناك سلطة المخزن. وهي فوق سلطة الجميع. ثم سلطة المال. وهي أيضا قوية ومتجذرة ومرتبطة كثيرا بالسياسة. وسلطة الأحزاب واللوبيات وغيرها.

وسط مجتمع تتداخل فيه السلط وتلعب فيه اللوبيات أدوارا مركزية وحساسة. من الصعب أن نتحدث عن قانون متطور للصحافة. من الأكيد أن القانون الجديد يضم نقاطا عديدة يراها البعض جذرية أو متطورة. لكنها تشبه قانونا خاصا باستعمال وتوزيع الماء على كوكب المريخ.

5 – ألا نرى أيضا أن المجتمع دفع، في بعض الأحيان، إلى كبح حرية الصحافة؟

◇ ليس لدينا مجتمعا واحدا. عندنا مجتمعات متفرقة. مجتمع ضدك ومجتمع معك. مجتمع معك اليوم وضدك غدا. مجتمع معك أو ضدك حسب الظروف. لكن الحقيقة أننا نسعد بكل أولئك الناس الذين يشدّون على أيدينا باستمرار. لأننا جميعا نحمل هما واحدا لهذا الوطن. لكن من حق الناس أن يحبوا وطنهم بالطريقة التي يريدون. فلا أحد يملك وصاية على أحد. رغم أننا نعاني أكثر مع الذين يحبون الوطن كلما أعطاهم الكثير من «الحليب». ومباشرة بعد أن يجف الضرع يكرهون الوطن. ويبدؤون في البحث عن وطن آخر. هذا. ربما. هو السبب الذي يجعل الكثير من مسؤولينا وأغنيائنا يتدججون بجنسيات أجنبية كما لو أنهم يتدججون بآخر الأسلحة تطورا وفتكا. وأحيانا يشترونها بمئات الملايين.

المشكلة الأخرى هي أن المغرب به نسبة عالية من الأمية. أي الناس الذين لا يقرؤون ولا يكتبون بالمرة. وهناك نسبة أخرى من الأمية الواقعية. أي الناس الذين يقرؤون ويكتبون. لكنهم

لا يفهمون. وهناك نسبة أخرى من الأمية. وهي أن الناس الذين يفهمون ظاهريا لا ينفذون بفهمهم إلى عمق الأشياء. والغريب أنه يمكن أن تجد أميّا يفهم عمق الأشياء أفضل بكثير من ذلك الذي يحمل شهادات عليا.

أعطيك مثالا أوضح. نحن نقف باستمرار أمام المحاكم. والذين يحاكموننا هم «الناس اللّي قارْيين». يعني أولئك الذين كنا نتوسم فيهم الخير لكي يساعدوننا لندفع بحرية الصحافة إلى الأمام.

هناك مسألة أخرى. وهي أننا نقف أمام المحاكم بدعاوى مرفوعة ضدنا أيضا من طرف السلطات أو جهات تابعة للدولة. وأنا شخصيا محكوم بقرابة سنتين موقوفة التنفيذ. وهي كلها. تقريبا. أمام جهات رسمية. سوف نكون أغبياء فعلا لو تفاءلنا أكثر من اللازم بقانون الصحافة.

6 – ما هي أهم المؤاخذات على المسودة المنسربة من قانون الصحافة المرتقب؟ هل ترى أن حذف العقوبات الحبسية مكسبا كافيا؟ ألا يخشى أن يتم توسيع العقوبات المالية في مقابل هذا المكسب؟

◇ من الضروري أن نحاسب قانون الصحافة الجديد في شموليته. وليس في أجزائه. لكن الأكيد أنه يحمل جديدا بخصوص العقوبات الحبسية التي سيتم تهميشها. ولا أقول حذفها. مقابل توسيع هامش العقوبات المالية.

نحاسب قانون الصحافة الجديد في شموليته، وليس في أجزائه

نحن نردد دائما حكمة تقول «قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق». ونحن في جريدة «المساء» عانينا كثيرا من قطع الأعناق والأرزاق معا. وأبرز مثال هو حكم الستمائة مليون ضدنا.

الاقتصار على العقوبات المالية هو شيء محمود إن كان الهدف منه الردع. لكن المشكلة أن لوبيات الفساد ستجعل منه مقصلة حقيقية لقص حرية التعبير وإرهاب الصحافيين. مرة كتبتُ عن لوبيات العقار وفساد مشاريعهم وجشعهم فأقاموا ضدي دعوى تطالبني بأداء مليار سنتيم. هذا حمق فريد من نوعه. وهناك أمثلة كثيرة أخرى من بينها مكتب المطارات الذي طالب بـ400 مليون سنتيم وأراد الحجز على «أملاكي» فوجدني بلا أملاك وأسكن في منزل للكراء. أنا شخصيا. لو كانت لدي أملاك فسأفضل دخول السجن عوض مصادرة رزقي ورزق عيالي.

7 – ألا نرى أن مطلب أكبر حرية رهين بإقرار قانون أكثر في الولوج إلى المعلومة، الذي يفرض على كل جهة رسمية أو غير رسمية الكشف المعلومات التي بحوزتها؟

◇ في آخر تعديل للدستور هناك تنصيص واضح وصريح ومباشر على حق الوصول إلى المعلومة. لكننا. نحن الذين نزاول هذه المهمة كل يوم وكل ساعة. نعرف أن الدستور شيء والواقع مسألة أخرى مختلفة تماما. العقليات المتحجرة لا تعترف بدستور قديم ولا بدستور جديد. لذلك فإن حق الوصول إلى المعلومة لا يزال صعبا. ولن أجازف إن قلت إنه يزداد صعوبة. لأننا نلاحظ ردة في كثير من المجالات. وهذه العقليات المتحجرة لا تريد أن تفهم أن الصحافي يريد الحصول على المعلومة ليس ليتاجر بها أو ليضعها في صندوق حديدي ويقفل عليها مثل حجر ألماس. بل ليضعها أمام عيون المواطنين.

8 – إلى أي حد ساهم مشروع تحرير القطاع السمعي البصري في توسيع هامش الحرية؟ ألا ترى أن هذا المشروع ساهم في تكريس الابتذال، بدل تعزيز القول الحر داخل هذا المجال؟

◇ هناك مشكلة كبيرة جدا فيما يخص فهم كل طرف لحرية التعبير. مثلا. لو أوقفنا أحدا يسير في الشارع وقلنا له «أنت الآن حر». فقد يتوجه نحو أقرب مكان ويبدأ في التبول في الشارع العام على اعتبار أنه حر.

هذا ما لاحظناه عندما بدأ تحرير قطاع الإعلام. وخصوصا في مجال الإذاعات. حيث تراكمت البرامج المبتذلة التي وصلت حد «بث» صريح للبورنو والمشاهد الجنسية المثيرة.

اليوم. وحتى في القنوات التلفزيونية. نرى برامج تقتات من بؤس الآخرين وتستضيف باستمرار أناسا فقراء وأميين لخلق الإثارة. بل هناك برامج تتغذى على الفبركة والأكاذيب. كنا نعتقد أن تحرير القطاع الإعلامي سيوسع هامش الحرية ويدفع بالبرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى الأمام. فوجدنا العكس تماما. والغريب أن هامش الحرية في التسعينيات. في «القناة الثانية» مثلا حين كانت مشفّرة. هو أوسع بكثير من الهامش الموجود حاليا.

كنا نعتقد أن تحرير القطاع الإعلامي سيوسع هامش الحرية ويدفع بالبرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى الأمام، فوجدنا العكس تماما

الصحافة مثل عربة في قطار، والقطار هو البلد

9 – أخيرا، إلى أي حد يمكن لميثاق أخلاقيات المهنة أن يحد من انزلاقات الحرية؟ ولماذا تُغيّب أغلب وسائل الإعلام هذا الميثاق في أقسام تحريرها؟

◇ هناك مشكلة داخلية طبعا في وسائل الإعلام. هناك صحافيون لا يفرقون بين الحرية وبين التهجم على حريات وخصوصيات الآخرين. حريات الأفراد الشخصية لا ينبغي الاقتراب منها. ما عدا إذا تحولت تلك الحريات الشخصية إلى استفزاز صريح ومباشر للمجتمع وأخلاقه ومبادئه.

هناك صحافيون ضعفاء الخبرة والتكوين. بل وحتى اللغة. وهؤلاء يشكلون مشكلة حقيقية. ليس لمن يكتبون عنهم فقط. بل أيضا لأنفسهم وللمنابر الإعلامية التي يعملون بها. الصحافي يجب أن يكون حرا. لكن يجب أن يكون نزيها. ويجب أن يكون شجاعا. لكن يجب أن يكون حذرا أيضا. لكن المشكلة أعمق من هذا. فالمجتمع كله لا ضوابط له في مجالات كثيرة. ومن الصعب أن نأمر الصحافي بأن يكون الوحيد المنضبط جدا في وقت لا ينضبط فيه السياسي. ولا الطبيب. ولا الوزير. ولا الزعيم الحزبي. ولا المحامي. ولا المسؤول الأمني. ولا البائع المتجول.

دعني أنهي لك بمثال قد يلخص كل شيء. الصحافة مثل عربة في قطار. والقطار هو البلد.

دراسات

أجسد الموشوم والبحث المتواصل عن الهوية

أمينة بطاوي
طالبة باحثة في علم الاجتماع

تقديم

لا ريب أن أجسد باعتباره أداة لتعريف الفرد، يحيلنا بشكل أو بآخر على مفهوم الهوية، أو بعبارة أدق على الهوية الخارجية التي نريد أن تكون واجهتنا على الآخرين. فالإنسان هو جسده، يتجلى في أجسد وعبره.

وبين أجسد كمعطى طبيعي محض (المجهول المعمم)، وأجسد وقد تغلف بثقافة محيطه الخاصة (المعلوم المخصص)، وأجسد وقد تجلى في إشارات في منتهى الفرديه (المجهول المخصص) – كما هي أشكال الموضة – يمكن استقصاء سيرورة بنائه ومتحولاته، وكيف أصبح مركز البناء الثقافي والهوياتي.

وباعتبار أجلد هو المعلم السطحي للجسد الإنساني، فقد كان للفعل الثقافي الأثر البارز عليه، فالوشوم الظاهرة على أجسد لم تمثل تجسيدا للثقافة فحسب، بل جعلت من الفرد حاملا لها ومحافظا عليها في نفس الآن، من هنا يمكن أن نعتبر أن أجسد بوشومه يمثل ذاكرة نشيطة وخزانا للهوية العميقة للمجتمع؛ على هذا الأساس سنفرد هذه الدراسة للتساؤل ومحاولة فهم العلاقات الممكنة بين أجسد الموشوم والهوية.

من البديهي أن علاقتنا مع العالم ومع الآخرين ليست ممكنة إلا من خلال أجسد، إذ يعتبر هذا الأخير بوابتنا على العالم. فعبره تتبلور الذات الإنسانية وتتمظهر في صور متعددة لك: الإشارات، والإيماءات، والحركات، واللمس، والنظر، والصراع والغناء، والرقص... وتعتبر مختلف هذه التعابير أجسدية خزانا رمزيا معبأ بدلالات متعددة تحيل على الوجود الإنساني بشتى تجلياته، والتي يمررها أجسد عبر مختلف الطقوس والأهازيج والرقصات، ومختلف أشكال الكتابة سواء بأجسد أوعلى أجسد نفسه.

من هنا يمثل الوشم إحدى أهم هذه التعابير أجسدية، ليس فقط بسبب تاريخه اللامتناهي في القدم، بل أيضا بفضل استمراره في الفعل والتأثير لحدود اللحظة. فما هي إذن المعاني والدلالات التي تسكن في عمق أجسد الموشوم؟ وكيف يمكن أن يساعدنا هذا أجسد الموشوم على فهم ما يحدث داخل واقعنا من قضايا سياسية واجتماعية وثقافية؟ وكيف يمكن من خلاله قراءة وفهم هويتنا الراهنة؟

1. الوشم على أجسد فعل كوني ضارب في القدم:

يعتبر الوشم رسما تزيينيا ورمزيا على الجسد. عرفه الإنسان منذ القدم. ولجأ إليه لأغراض رمزية ودينية وطبية وجمالية في عدة حضارات. بل إنه يعد طقسا يعبر به الإنسان من وضع اجتماعي إلى آخر(من الطفولة إلى النضج أو من شخص عادي إلى شخص له مكانة داخل المجتمع مثلا...)

وترجع كلمة tatouage إلى الإسم البولينيزي Tatou أو Tatahou (و Ta هي الرسم). غيرأن هذا لا يعني رجوع أصله إلى منطقة معينة. فقد وجد في مجموعة من البلدان.

والجذر ta الذي يحمله هذا الإسم يذكرنا بكلمة أخرى وهي طوطم totam . وأيضا كلمة تابو tabou . وإذا كان التشابه اللفظي حاضرا بقوة. فإن التشابه على مستوى المضمون أشد وأقوى. إذ ترتبط الأولى بما هو محرم ومقدس وممنوع مسه بسوء. والثانية بما هو مبارك ورهيب في نفس الآن. والكلمتان مرتبطتان ببعضهما كما يمكن التعرف على ذلك في كتاب الطوطم والتابو لفرويد. وهذا البعد المركب للمقدس والمحرم الذي يتضمن في نفس الوقت الخير والشر. هو ما يتضمنه

الوشم، (إذ نجد أن اشتقاق "وشيمة" رجوعا إلى معجم المعاني الجامع[1]، يعني الشر) فإن كان منشؤه لحماية حامله من القوى الشريرة، سواء المرئية أو الخفية، فإنه يتهدده للسبب ذاته نظرا لوضوحه. فإذا خرج المرء من نطاق قبيلته التي تفهم وتشرعن تلك الوشوم قد يجد نفسه محط تساؤل واتهام.

أما فيما يخص تاريخ الوشم فإنه يرجع، على الأقل، إلى العصر الحجري الحديث حيث تم العثور على مومياء تعود إلى العصر النحاسي أي حوالي عام 3400 قبل الميلاد.[2] وقد كان هذا الوشم عبارة على نقاط وخطوط بسيطة في أسفل العمود الفقري، وخلف الركبة اليسرى وعلى الكاحل الأيمن.

وكذلك تم اكتشاف مومياءات أخرى تحمل وشوما يعود تاريخها إلى نهاية الألف الثاني قبل الميلاد، مثل مومياء أمونيت في مصر القديمة، وغيرها من المومياءات في البيرو وسيبيريا ومنغوليا...

وبحسب الباحثين في الأنتروبولوجيا وعلم الآثار، فقد ارتبط الوشم في في تلك المجتمعات والقبائل بوحدة الهوية، والاندماج الجماعي، والخضوع التام للتقاليد والأعراف والعادات السائدة.

وقد اختلفت النظرة للوشم باختلاف الحضارات، فبينما اهتم اليابانيون به وخصوه لعلية القوم من أجل التباهي، فقد كان الوشم عند الإغريق والرومان للتمييز بين الأحرار والعبيد، حيث كانوا يشمون على جباه العبيد عبارة «أوقفوني، أنا هارب».

من هنا يمكن الحديث عن الوشم الذي اتخذ معنى الوصم، وقد استمر توشيم عدد من الناس قسرا كنوع من الوصم الذي يساعد في تحديد الهوية إلى حدود زمنية غير بعيدة، ومثال على ذلك ما حصل للسجناء في معسكرات الاعتقال النازية خلال الهولوكوست إبان الحرب العالمية الثانية.

في هذا الصدد أيضا، يقول عبد الكبير الخطيبي حول الوشم: «قد كان في أفريقيا عبارة عن وصم يفرضه السيد على العبد، يوشم العبد مثلما يوشم الحيوان عادة، كما كان علامة للتمييز خاصة ببعض فيالق الجيش المغربي قبل المرحلة الاستعمارية وذلك بوضع وشوم معينة على أيديهم ليكون من الصعب إخفاء الوشم في حال الانشقاق أو الفرار.»[3]

نخلص مما سبق إلى أن الوشم لم يكن واحدا في مفهومه، بقدر ما كان مختلفا مكانا وزمانا حسب الحضارات والبلدان التي عرف فيها على مر التاريخ الإنساني.

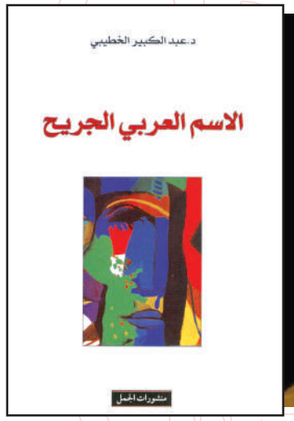

2. الوشم في المغرب كبناء للهوية الجماعية:

لم يرمز فن الوشم في الماضي إذن إلى تحديد الهوية الفردية، فقد كان جزءا مهما من المشروع الثقافي للجماعة، إذ كانت علامات الوشم بمثابة شعار لدى القبائل.

بالنسبة لتاريخ المغرب، حظي الوشم برمزية اجتماعية وسياسية قوية، فقد شكل أساس الانتماء الاجتماعي، وركيزة الشعور بالهوية المشتركة التي ساهمت في ضمان حد كبير من التناغم بين كافة أطراف القبيلة، من هذا المنطلق كان

الوشم يحيل على هوية حامله، وانتمائه القبلي، شأنه في ذلك شان الزخارف النسيجية المبثوثة بشكل خاص في رداء المرأة المعروف ب « الحايك» / «تاحندیرت» عدا عن الحلي والزربية والحنبل التقليديين.

ومن أبرز الدلالات التي تتخذها الرموز الوشمية عند القبائل الأمازيغية نجد : الدلالة على الخصوبة، الدلالة على الأنوثة، الدلالة على القوة والعنف، الدلالة على الاتقاء من الشر والموت، الدلالة على الفرح...

مثال : الوشم والدلالة على النضج الجنسي

الوشم عند النساء إعلان عن مرحلة النضج والاستعداد لاستقبال الرجل، والإناطة بوظيفة الزواج، بحيث يصبح الوشم بالنسبة للمرأة الأمازيغية بوابة عبور لسن الرشد، وهو في هذه الحالة يكتسي بعدا استطيقيا، ويصبح مظهرا جماليا تود من خلاله المرأة الشابة إبراز مفاتنها، وإعلان نضج أنوثتها، فيصبح الوشم خطابا وعلامة سميولوجية تستهدف الآخر المشاهد.

ومع الأسف فقد أثبتت الدراسات الإثنوغرافية منذ بداية الحماية الفرنسية أن المجتمعات الحديثة قد نسيت الكثير من معاني تلك الرموز الوشمية، فقد سأل Emile LAOUST وهو أحد الاثنوغرافيين الفرنسيين مجموعة من النساء حول معاني الوشم على أجسادهن، وثبت أن العديد منهن لم يكن على علم بمعنى تلك الوشوم، غير أن هذا لم يمنعهن من المحافظة على الطقس في حد ذاته.

وفيما يلي بعض معاني الرموز التي يتم وشمها على الجسد[4]:

* الرقم 5 : ويأتي غالبا في شكل خطوط مستقيمة أو متعرجة، ودلالته جلب الحظ وطرد العين.
* النحلة : رمز لعطاء الأم.
* النسر أو الصقر : رمز للقدرة والقتالية.
* الأشكال المربعة : رمز لجلب الحماية وحفظ السعادة.
* الأشكال الدائرية : تمثل الكمال المطلق المتجلي في دورة الأفلاك.
* الرسومات على شكل متاهة : تمثل طول وصعوبة الطريق وأهمية الخطوة الأولى.
* الحروف : (أ) يحيل إلى الإله الواحد / (ن) تحيل إلى الانبعاث / (د - ز - غ - و) تحيل إلى إبليس.

إن تأصيل الوشم لدى القبائل الأمازيغية لا يقتصر فقط على بعث الأشكال التراثية للقبائل أو استلهامها فحسب، ولكنه يهدف في الوقت ذاته إلى حماية الموروث الثقافي وضمان استمراريته، كما أنه ليس فقط تحقيقا لقيم جمالية أو إيديولوجية، بل هو محاولة لتأكيد الوجود.

3. من هوية الجماعة إلى الانسلاخ الفردي:

إذا انطلق الوشم كتعبير عن فلسفة الانتقال من الطبيعة إلى الثقافة (أي من الجسد كمعطى طبيعي إلى الجسد كبناء)، أو الانتقال من الشفهي إلى المكتوب، فإن الوشم اليوم أصبح تعبيرا عن الانتقال من المركز الجماعي إلى تعدد المراكز أي نحو الهامشي والمختلف.

في أواخر القرن السادس عشر ظهرت فكرة العزل (التمييز ما بين ذات الفرد والجماعة) فصار الفرد هو من يمتلك

جسدا: "لقد اصبح الجسد مقرونا بالملكية، ولم يعد مقرونا بالكينونة". وكان هذا إيذانا بولادة الفردانية... فالجسد لم يعد يُحيل إلا على مالكه. "في عالم الانقطاع هذا". يقول بروتون[5]: "أصبح الجسد حدّا بين إنسان وآخر"..

أدت هذه الفردانية إلى خلخلة مفهوم الذات والهوية واضطراب حس الانتماء لدى الإنسان. وقد ولدت هته الحالة شعورا لديه بأنه مجتث، مبعَد، معزول، مهدّد، مراقب، وخائف، وفي حالة من الاغتراب حد الإلتباس والضبابية في علاقته بالمكان والزمن.

من بين العوامل التي غذت هذا الاحساس في مجتمعاتنا، نذكر التغيرات والتحولات السياسية التي عرفتها المجتمعات العربية عموما، وما رافقها من انتكاسات وإحباطات متكررة، والتي ولدت لدى الشباب إحساسا مضاعفا بالاغتراب من جهة، وبالمسؤولية التي تستوجب الفعل والتغيير من جهة أخرى.

في خضم هذا التيه سيجد الإنسان نفسه وجها لوجه مع جسده... هل هذا الجسد يمثلني؟ هل هو أنا؟ هل هو ملكي؟ "وهل يملك الإنسان شيئاً مؤكدا أكثر من امتلاكه لجسده؟" كما يقول نيتشه.

أثبتت مجموعة من الدراسات الإقبال المتزايد على الوشم إبان الفترات التي تعاني فيها المجتمعات من مشاكل وأزمات. من هنا يمكن فهم الوشم، في عالمنا المعاصر، باعتباره محاولة للبحث عن الذات الضائعة، ورد فعل ثقافي على تلك الهياكل السياسية والإجتماعية والفكرية والفنية والدينية التي عجزت عن استيعاب حاجيات الفرد المستجدة والمتناقضة مع الواقع الاجتماعي.

لا عجب إذن من ارتباط الوشم حاليا بفئة الشباب المهمشين والصعاليك المشردين، والذين يتمردون على قوانين المجتمع وأعرافه وعاداته. بهذا يمكن أن نعتبر الوشم بمثابة تعبير فئوي ساخط على الأوضاع المجتمعية السائدة، وتحويله إلى واجهة للتعبير، وإعلان عن الثورة والرغبة في التغيير، والتطلع إلى واقع أفضل. بهذا إذن، سيصبح الوشم باعتباره ذاك الدال المكتوب، -حسب مفهوم جاك ديريدا- تعويضا لسلطة الدال الصوتي: إنه بمثابة صرخة للجسد في وجه جميع أشكال قيود السلطة والمركزية.

نلاحظ إذن أن هناك رجوعا قويا للوشم، مع اختلافه الشديد عما كان عنه في السابق، ومن أبرز العوامل التي ساهمت في ذلك نذكر ما يلي:

* تحول المفهوم التقليدي للجسد :

إن تقدم التكنولوجيا وعلوم الطب، يجعل الناس يعتبرون الجسد بمثابة شيء قابل للتغيير والتعديل، فالكثير من الأشخاص باتوا يخضعون لعمليات جراحية وتجميلية، إذ يعتقد هؤلاء أن مسؤولية تشكيل الجسد وتصميمه تقع على عاتقهم.

* البحث عن هوية فردية متميزة : " أنا موشوم ، إذا، فأنا موجود".

نتيجة للحراك الاجتماعي المتواصل الذي أدى إلى مزيد من التعددية داخل المجتمع (تعددية على مستوى الأفكار والقيم، وتعددية كذلك على مستوى تمثلنا لذواتنا وللعالم المحيط بنا)، لم تعد الهوية ذلك الشيء الموروث كما كان ينظر لها في السابق بل أصبحت أمرا يمكن تصميمه. فالجنسية مثلا لم تعد وحدها كفيلة بالتعبير عن هوية الإنسان التي أضحت ذات خصوصية أكبر.

من هنا أصبح الوشم يرمز للتاريخ الفردي عوض الجماعي، مبرزا لحظات مهمة في حياة الجسد الموشوم، وفي علاقته بالمكان والزمان.

خلاصة : الوشم على الجسد وإعادة بناء الهوية الجماعية

رغم أن فن الوشم حافظ على استمراريته التاريخية، إلا أنه يعتبر فنا حيا وديناميا، يقوم باستمرار بتغيير مضامينه ولغته، وحتى روحه ومنطلقاته. إنه ليس طقسا تفاعليا وتعبيرا عن الأخذ والعطاء في أسمى تجلياتهما داخل الجماعة فحسب، بل إنه - وذلك هو الأهم - مواكب باستمرار للتحولات التي عرفتها الذات الإنسانية داخل المجتمع.

ربما قد يرى البعض في الوشم على الجسد، في وضعه الحالي الفرداني، عاملا على إفراغ الهوية الجماعية من محتواها، ودليلا على الاستيلاب والتبعية، وخطرا على مبدأ الشعور بالانتماء، غافلا أو متغافلا مجموعة من المضامين التي يعبر عنها الجسد الموشوم، والتي تحيل إلى التاريخ ورموزه التراثية وتوظفهما بشكل واع، والأمثلة في هذا الصدد كثيرة :

* مثال 1 : الوشم لدى العراقيين إبان الإجتياح الأمريكي للعراق في 2001 للتعرف على الجثث المشوهة.

* مثال 2 : استلهام اللغة العربية في الوشم على الجسد.

* مثال 3 : استعمال حروف التيفيناغ في الوشم على الجسد كتعبير عن الانتماء الأمازيغي.

هوامش

1. http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/وشائم/
2. http://ar.wikipedia.org/wiki/وشم
3. عبد الكبير الخطيبي، الاسم العربي الجريح، تر. محمد بنيس، الرباط : منشورات عكاظ، الطبعة الأولى 2000، ص. 90
4. Michel CAZENAVE, Encyclopédie des symboles, la pochothèque, 1989.
5. ديفيد لوبروتون، أنثروبولوجيا الجسد والحداثة، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997.

لائحة المراجع

- M. FOUCAUT, Surveiller et punir : la naissance de la prison, Paris : Gallimard, 1975
- Michel CAZENAVE, Encyclopédie des symboles, la pochothèque, 1989
- ديفيد لوبروتون، أنثروبولوجيا الجسد والحداثة، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997.
- منير الحافظ، الوعي الجسدي : الإشارات الجمالية في طقوس الخلاص الجسدي، دمشق : النابا ومحاكاة للنشر والتوزيع، 2012.
- ديفيد لوبروتون، أنثروبولوجيا الجسد والحداثة، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997.
- عبد الكبير الخطيبي، الاسم العربي الجريح، تر. محمد بنيس، الرباط : منشورات عكاظ، الطبعة الأولى 2000
- وشم/http://ar.wikipedia.org/wiki

صورة الطفل في هذا الخطاب الإشهاري المغربي

(إشهار اتصالات المغرب نموذجا)

منير بن رحال

دكتوراه تخصص تحليل الخطاب - كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك

إبتداءا من سنوات الثمانينات برأ الحديث في أوساط الدراسات الثقافية عن الهوية الوطنية في ضوء التعدد الثقافي العالمي[1].. من هذا المنطلق سنركز في هذا الجزء الأخير من التحليل على مساءلة الوصلة الإشهارية لخدمة " اتصالات المغرب 2011 " ، انطلاقا من مكوناتها السيميائية (نخص بالذكر صورة الطفل) ، باعتبارها حاملا للمعنى، و بالتالي لقيم الشركة "صاحبة المنتوج" ، لنقف على مدى حضور أو غياب قيم المجتمع المغربي الثقافي منها والاجتماعي.

1. الطفل وسيلة في إشهار (اتصالات المغرب 2011) :

يعتبر النص الإشهاري(صوتا وصورة)، نصا ثقافيا متكامل الهوية والاشتغال، لذلك أصبح الخطاب الإشهاري يشكل اليوم سلطة تثيرنا وتستهوينا وتغير قيمنا وأذواقنا واختياراتنا.[2] وهنا مكمن خطورة الخطاب الإشهاري، خاصة أنه يستعمل اللغة والموسيقى واللون والإيقاع والصورة لمداعبة مخيال المتلقي،والتأثير عليه لاقتناء المنتوج وترسيخ سلوكات معينة، " هكذا تتشكل الإرسالية بتفاعل ما هو لغوي مع ما هو بصري، فتقدم نفسها على أنها تمثيل وضعية إنسانية عادية يحق لكل فرد التماهي فيها و إداراكها وتحديد عمقها الاجتماعي"[3]. و بناء عليه، فالخلفية المحركة لمنتج إشهار (اتصالات المغرب، موضوعنا الأخير في هذا التحليل السيميائي لصورة الطفل) هي التأثير على المشاهد وإقناعه بأن هذا المنتوج مطلق الصلاحية والفائدة، و يتحول بذلك الخطاب الإشهاري إلى خطاب الحقائق الواقعية المطلقة.

2. طفل فوق العادة (صورة الطفل في الوصلة الإشهارية ، لاتصالات المغرب 2010)[4] :

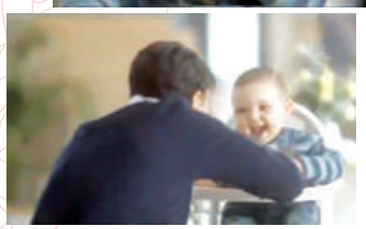

بتفحصنا لمجموعة الإرساليات الإشهارية السابقة وجدنا أنها توظف الأطفال توظيفا متنوعا ومختلفا بتنوع فضاء المنتوج، إضافة إلى اختلاف الرؤى والقيم المراد تكريسها أو خلقها، فعلى المستوى التقريري للإرسالية الإشهارية -موضوع تحليلنا- نجد أن خدمة (اتصالات المغرب)، تعرض عبر طفل جميل وفي فضاء المنزل المجهز بأحدث وسائل الاتصالات؛ حيث يكرر الطفل عبارة "اتصالات".و هو للتذكير مازال لا يتكلم بالقياس لسنه-،ما يشكل صدمة قوية للمشاهد. يطرح معها السؤال:

3. كيف يتكلم الصبي قبل الأوان؟

إنها إحالة رمزية لها مرجعيات دينية كثيرة ،فكما نقرأ في القرآن الكريم، أن نبي الله (عيسى) تكلم في المهد، معجزة لبني إسرائيل، و كذا الأمر في الكتب السماوية الأخرى (التوراة والإنجيل)، هذه الإحالة ذات البعد الديني لا تظهر بوضوح للمشاهد العادي لكونها تتخفى وسط مستجدات العصر(الانترنت، التلفزة الرقمية، الهاتف النقال...)، فعلا المنتوج يتخذ بعدا دينيا/إعجازيا، حينما يرتبط بمثل هذه المرجعيات التي لا يدركها المتلقي العامي أو لا يركز عليها بكونها متخفية وراء جماليات الصورة والصوت، لكن الصورة الإشهارية تستهدفها و تضغط عليها لتحقق أهداف الإقناع بشكل خفي وضمني implicitement.

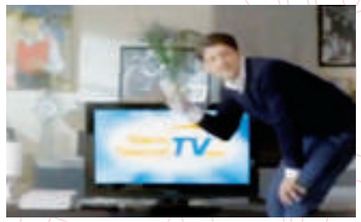

تركز الصورة الإشهارية بعد ذلك على شكل الطفل الجذاب المحاكي لجمال الطفولة وبراءتها، ويظهر الإعجاب الأب بابنه الذي يتكلم معه ويداعبه بكلمات تودد، في الأثناء يتصل أحد ما بالأب، ثم يبدأ الاتصال، إلا أنه يتفاجأ بترديد الصبي لكلمة"اتصالات"، لتبدأ الحملة الإعلانية لمجموعة من منتوجات اتصالات المغرب (الهاتف النقال ،الانترنت ،التلفزة الرقمية)، كل هذا يعرض على حساب براءة طفل لم يعرف بعد ما معنى ما يقوم به، و هو ما نؤكد على أنه استغلال غير مبرر ولا يحترم براءة الأطفال، فلا شيء في رأينا يبرر الاستعمال المجاني لصور الأطفال، بغية إشهار منتوجات لا علاقة لهم بها في الأصل، وهو ما يتم بالطبع على حساب القيم الثقافية والاجتماعية التي لا تحضر في هذا الإشهار ، فلا وجود للأسرة (فقط الأب والابن كما سجلنا ذلك في وصلة kiri)؛ ما يشير إلى تأكيد صناع هذه الإرساليات على ضرورة انتقال المجتمع إلى نمط الأسر النووية (الأب أو الأم والطفل الوحيد)، وهي دعاية غير مباشرة إلى نمط جديد من المجتمع الاستهلاكي الذي تفرضه العولمة في عصرنا الحالي.

إضافة إلى هذه الإرسالية الإشهارية التي توظف الأطفال وسيلة لترويج منتوج / خدمة لا علاقة لهم بها، نجد التلفزة المغربية والقناة الثانية تبثان إرساليات أخرى، تعتمد الأطفال هدفا لترويج منتوجات كثيرة خاصة الحليبية (دانون، كيري ...)، ففي هذه النماذج نلاحظ على المستوى التقريري أن الأطفال يستغلون بإفراط شديد (يرقصون، يغنون، يقفزون...)، دون أدنى اهتمام بأي قيم ثقافية واجتماعية يتم ترويجها، وهي في الغالب قيم لاتحترم خصوصيات المجتمع المغربي، مع استثناء نماذج قليلة معدودة، نذكر منها - على سبيل المثال -، إشهار زيت واد سوس الذي يحتفي بالتقاليد المغربية الأصيلة، حيث التركيز واضح ضمنها على قيم الاصالة والتقاليد الموروثة (اللقطات 1 و2 و3) على سبيل المثال.

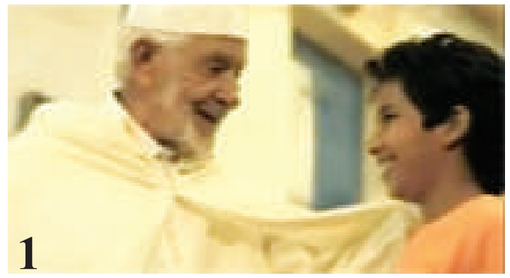
1

2

3

الحمولات الأولى لهذه الإرساليات الإشهارية حمولات تقر خدمة (اتصالات المغرب)، وما توفره من انفتاح على عالم جديد، لكنه عالم يبنى على حساب استغلال صورة الأطفال، وهي دلالات تقريرية، ولكنها في الآن نفسه تسكت عن حمولات أسطورية كثيرة، فالدال الإشهاري يبدو دالا فارغا وبريئا و"ستاتيكيا"، ينتهي عند الإقرار بضرورة اقتناء المنتوج على اعتبار العلاقة الطبيعية والعادية بين الدال الإشهاري ومدلوله، أما مع الباحث الميثولوجي، فيتحول الدال الأسطوري إلى علامة سميائية أو دال أسطوري، يوحي بأن الطفل الذي يروج لمنتوج (اتصالات المغرب) طفل /بريء، جميل وأشقر يحيل على قيم الطفولة الجمالية والأسطورية، الطفولة، نموذج وحلم كل إنسان يرغب أن يستمر في الحياة ،في إشارة إلى رغبة الخلود التي تعد حلم الإنسانية منذ الأزل.

تخاطب (اتصالات المغرب) في المتلقي أحلام العصرنة والتحضر - و لذلك تقول الصورة الإشهارية في هذه الوصلة - ، يلزم استعمال (اتصالات المغرب) بمنتوجاتها ... رمز التواصل والعالم الجديد، وهو ما تشير إليه عبارة الشعار، الذي يتكرر في كل وصلات (اتصالات المغرب)، (عالم جديد يناديكم)، إنه بالفعل عالم الطفولة الذي هو بالفعل الموازي الموضوعي للخلود والاستمرار، وهذه القيم تضرب عرض الحائط خدمات اتصالات أخرى منافسة تكتفي بشعارات أقل قوة، نذكر على الخصوص خدمة ميديتيل (بالغد متصلين) وخدمة إنوي (أرى ما تدوي)، التي تلخص فلسفة الشركتين المتوسطة المدى، بالمقارنة مع (اتصالات المغرب) أكبر شركة اتصالات في المغرب، وهذا ما تؤكده الإرسالية الإشهارية موضوع تحليلنا؛ حيث تتم نمذجة قيم الشركة في الأطفال باعتبارهم ممرا سهلا إلى قلوب ثم إلى جيوب المستهلكين.

تم تكرار عبارة"اتصالات"على لسان الطفل عدة مرات... ذلك" أن التكرار بالنسبة للعامة نوع من الاستدلال".[5] وهو ما يدكه صناع الإشهار، وذلك من أجل مزيد من الاقتناع وترسيخ المنتوج في لاوعي المشاهد.[6] و لهذا وظف الإشهار فضلا عن التكرار، تقنية سؤال جواب، من خلال أسئلة الأب لابنه، التي تضفي مزيد من الاثارة على الإرسالية.

3. حضور الأب وغياب الأم:

الملاحظ هو وجود الأب في هذه الوصلة (اللقطة1 و 2) عوض الأم، ظهور الرجل - وهنا المفارقة الأبيسية الغريبة، حيث يعجب الأب بابنه، عندما يطلب منه ذكر أسماء منتوجات (اتصالات المغرب...) إنه خطاب موجه من الأعلى/الرجل إلى الأدنى/الطفل، لأن الأب يعرف مزايا المنتوج نظريا، في حين لا يعرفها الطفل لقلة بتجربته وممارسته، هذا الاستعلاء الذي يقوم به الرجل/الأب يوجد في وصلات إشهارية عديدة نذكر منها: إشهار TIDE (باش تحْصلي على نظافة خارقة للعادة... لاحْظي كيفاشْ تيد جْديد كتفركي أقل...)، كذلك الشأن في منتوج (سان لايت...) فالرجل - في هذا الصدد - يحلل ويعقلن:

1

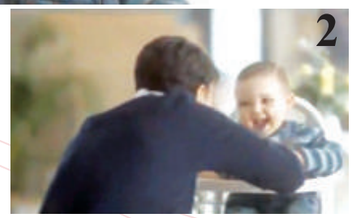
2

وفي الآن نفسه يصدر الأوامر والنواهي، أما المرأة والطفل فمفعول بهما وفيهما فقط.

◇ خلاصة لهذا التحليل السيميائي، يتبين أن حضور الطفل في هذه الإرسالية الإشهارية حضور "ليس بالضرورة بريئا"[7]. فالطفل بهذا المعنى موضوع الإغراء والغواية فيما يتعلق بمنتوجات (الاتصالات)، والطفل يعرض هذا المنتوج عن طريق وجوده الجسدي للمناورة و الغواية، وفي الحقيقة منتج الإشهار يعرض براءة هذا الطفل التي تساوي براءة اختراع المنتوج/ (اتصالات)، يقول بارث "إن الإشهار لا يخفي شيئا وإنما يحرف"[8]. فالطفل يستعمل مثل المرأة في هذه الإرسالية الإشهارية le message publicitaire - التي - تعرض الوهم[9]، و تذر الرماد في عيون المشاهدين والمشاهدات لاقتناء البضاعة بلا تردد أو مساومة، و هو ما نراه بقوة في وصلة (اتصالات المغرب)،فقيم الجمال والسعادة والانسجام والنظافة والحيوية...أوهام يبثها الخطاب الإشهاري عبر الطفل من أجل مجتمع منفتح وجديد لكنه في احقيقة ترسيخ لمجتمع أبيسي تقليدي، فخدمة اتصالات تسعى في نهاية المطاف من خلال استغلال صورة الطفل إلى "التحريض على الاندماج في إطار النفعي (الاستهلاك)[10]. و هذا هو الهدف الحقيقي لهذه الوصلة".

نستنتج مما سبق أن الطفل كما يعرض في إرسالية (اتصالات المغرب)، يشحن بقيم جديدة هي قيم الشركة/ (ضرورة الاتصال والانفتاح)، و لا ننسى أن الطفل المستعمل ما زال في مهده كما أوضحنا، ولكن الإشهار جعل منه فردا خارقا للعادة، إن الطفل من هذا المنظور وجود مسلوب من الأبعاد الإنسانية وعار من العقل والفكر، و هو يشبه كثيرا كينونة المرأة المرتبطة بالأعمال المنزلية والاعتناء بالأطفال"[11] .صناع الإشهار إذن يوظفون الطفل صراحة للإغراء ونمذجة قيم المجتمع الذي يجب أن يتحول إلى مجتمع استهلاكي فرداني، وهو ما يضرب عرض الحائط قيم المجتمع المغربي الثقافية والاجتماعية التي تمجد الأسرة والجماعة.

وعموما فإن صورة الطفل في هذا الإشهار المغربي صورة تنطق ببراءة و وضوح ماكرين على ما حققته الطفولة المغربية من تعليم و خضر و عصرنة، وهي صورة مناقضة للحقيقة، حيث إن نسبة الأطفال غير المتمدرسين في المغرب بالآلاف ... فهل ستغير (الاتصالات) مستقبل الأجيال القادمة؟ وهل ستخلق بالفعل عالما جديدا؟ أم هو مجرد عالم وهمي؟

على كل ما نستطيع تأكيده هو أن مثل هذه الإرساليات ستغير كثيرا من القيم الثقافية والاجتماعية الخاصة لتحل محلها قيما تنمذجها شركات الاشهار هي الاستهلاك أساسا، ثم ما يرتبط به من قيم التحرر من القيود الاجتماعية والثقافية والدينية، وهي في غالبها قيم غربية لمجتمع رأسمالي هو المجتمع الأمريكي.

الهوامش

1. Tristan Mattelart ; media, migrations et culture transnationales, p 14,éd 1 de Boek université, France 2007.

2. إدريس جبري الإشهار والمرأة - مقال منشور في مجلة علامات.

3. سعيد بنگراد ؛ "الإرسالية الإشهارية ،التوليد والتأويل"،مجلة علامات عدد 5 ، 1996 ص 93.

4. نسجل ملاحظة هامة في هذه الوصلة الاشهارية؛ حيث تحضر صورة الطفل 10 مرات بوضعات مختلفة مقابل 3 مرات فقط لصورة الأب، مما يؤكد استغلال الاطفال في هذه الوصلة واستهدافهم كشريحة مستهلكة مستقبلا.

5. C. r. haas, politique de la publicité, bordas, 1988, p. 178

6. و قد يأتي تكرار المنتوج بأشكال مختلفة لا تضيف شيئا جديدا وهذا ما أسماه جاك ديرون بتحصيل الحاصل اللفظي. أنظر:
J.durant, "Rhétorique et image publicitaire", in communications n15, éd. seuil, 1970, p. 86

7. D. victoroff, " la publicité et l'image", Denoël/Gonthier, 1987, p. 113

8. R. Barthes, ibid., p.125.

9. فالعامة لا تعرف أبدا عطش الحقيقة، إنها تطالب بالأوهام " ،أنظر: فرويد نفس المعطيات السابقة ص 136.

10. U. Eco, la structure absente. Introduction à la recherche sémiotique (cf. Surtout le chapitre : quelques vérifications : le message publicitaire) mercure De France, trad. uccio esposito/torri giani, 1972, p. 252.

11. K. hassi, "portraits de femmes dans la publicité au Maroc", in horizons Maghrébins, n_ 25-26, 1994, Toulouse, p. 160.

نقد الحداثة عند ميشيل فوكو : نقد فلسفة التاريخ

أحمد الطريبق – ، إفريقيا الشرق، 2014، 263 ص.

محمد الإدريسي

أستاذ باحث في السوسيولوجيا، الجديدة – المغرب – وباحث مشارك بمركز دراسات الوحدة العربية (بيروت-لبنان)

"إن سؤال الحداثة قد طرح في الثقافة الكلاسيكية حسب محور بقطبين، الواحد في العصر القديم والثاني في الحداثة، إنه قد صيغ إما بألفاظ سلطة ينبغي قبولها أو رفضها... هل كان القدماء أفضل من الذين في الحداثة؟ هل نحن في مرحلة من الانحطاط..."

Foucault m, « Qu'est-ce que les lumières ? » Magazine littéraire, N° 207, 1984, p : 35.

1

يعرض لنا أحمد الطريبق في هذا الكتاب، بمعرفته الواسعة، مشروع محمس وطموح، مرتبط بتجديد النقد لفلسفة الحداثة لدى الفيلسوف الفرنسي مشيل فوكو. ويتكون الكتاب من سلسلة من المقالات (في فصلين) تعزز النقاش حول التأسيس الفكري لمشروع فلسفي مغربي في إطار حوار بناء مع كبار فلاسفة الحداثة الفرنسيين المعاصرين (فوكو ودولوز). وكما هو معلوم فإن فوكو قد وجه نقدا لاذعا لفلسفات الحداثة الأوروبية المعاصرة بدءا من جينيالوجيا نيتشه (ص : 32) وأنطولوجيا هيدغر (ص : 89) وصولا إلى ميتافيزيقا هيجل (ص: 120).

2

يحاول الطريبق بحس نقدي تفكيكي وتحليلي، الغوص في عوالم الممكن والخفي التي أحاطت بالمشروع الفكري لمشيل فوكو في إطار إحيائه للمنهج الجينالوجي التاريخي (والتأريخي) الهادف إلى الكشف عن الخفي والميكرو-فلسفي المحدد في الخطابات الفلسفية المعاصرة، وهو ما يجسده العمل المهم الذي ظهر سنة 1976 تحت عنوان "إرادة العرفان" والذي سعى نحو التأسيس للفهم الجينالوجي "تاريخ الجنسانية" والسلوكات والتصورات الجنسية الإنسانية، وتبلورت بشكل فعال مع "استعمالات المتع" (1984) و"الانشغال بالذات" (1984). إن الجنسانية تظل مدخلا ابستيمولوجيا وتفكيكيا لفهم رهانات الحداثة الإنسانية من جهة، وفهم النسق التفكيكي والتحليلي الذي يميز فلسفة ميشيل فوكو من جهة أخرى، في إطار خصوصيات التقليد الفلسفي المعاصر. فالجنس كمحرك للتاريخ الإنساني، هو في الوقت نفسه مدخل بنيوي لفهم طبيعة البنيات الثقافية لأي مجتمع إنساني، ولا وجود لمشروع حداثي واضح المعالم دون انخراط الجنسانية في رسم معالمه.

3

وقد قسم الكاتب مؤلفه إلى فصلين مركزيين: (الفصل الأول) تحدث فيه عن فوكو ناقدا لفلسفة التاريخ، من خلال

نقده للجينالوجيا النيتشوية، والأنطولوجيا الهيدجرية، إضافة إلى الميتافيزيقا الهايدجرية، في حين ركز (الفصل الثاني) على تحليل ونقد مفهوم مركزي في النسق الفوكوي، وهو مفهوم "الأركيولوجيا"، حيث فككه إلى أربع مؤشرات متناسقة البنى المنطقية والمعرفية، استنادا إلى نقد فوكو لفلسفات التاريخ التقليدية، وأيضا نسق الإبستيميات، والجينالوجا، إضافة إلى مؤشر أخير بمثابة خاتمة وإعادة قراءة لفوكو وفق السياق الفرنسي، هذه المرة مع جيل دولوز.

4

طبعا، وكما هو معلوم فإن الفيلسوف الألماني "فريدريك نيتشه"، يعتبر أول من أعاد الاعتبار للمنهج الجينالوجي في الدراسات الفلسفية –الوجودية على وجه الخصوص- مستعينا بقدرة وتمكن فيلولوجي من خبايا التاريخ، واحتكاكا بالثقافة اليونانية المعلية من شأن العقل والفكر الإنساني والمحايثة للتأمل والحدس العقلي على حساب التجارب الممكنة. فالنسق الديونيسوسي والنسق الأبولوني، يعبران بشكل جلي عن الصراع التاريخي بين مكنونات الحياة الإنسانية في صورتها الأكثر تعقيدا، إذ أن فكرة "الإنسان الراقي" التي شكلت الهم الأبدي لنيتشه، تماشت بشكل مغناطيسي مع بنية ما بعد العقل أو ما بعد الإنسان المفكر حدسيا وأيضا تجسيديا، وهنا تصبح للدلالة والرمز بحمولته التاريخية والجينالوجية إمكانية بنائية للحديث عن تهديم فكرة الإنسان في جوهره التقليدي، وتأسيس للمنطق الديونيسوسي في الحياة الثقافية والاجتماعية.

5

مند نهاية القرن الثاني عشر- تحديدا مند وفاة ابن رشد - توقف المشروع الفكري والاجتماعي للمجتمعات العربية، ولم تستطع لحد الآن مواكبة النهج الحداثي في أفاقه الفكرية النسقية، نظرا لطبيعة البنيات الذهنية المقاومة -وليس بالضرورة الرافضة- للتغيير الفكري والاجتماعي، طبعا، بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد حصول مجموعة من الدول العربية على استقلالها الترابي، حاولت النظم السياسية بلورة استراتيجيات تنموية تتجاوز العوائق الموضوعية التي عقبت نهاية العهد الكولونيالي، لكن رغم الطموحات البناءة لهذه المشاريع إلا أنها ركزت على البعد التحديثي أكثر من البعد الحداثي في برامجها، وحتى المشاريع الفكرية –الفردية- التي عكف على تطويرها مجموعة من المفكرين في إطار نقد البنيات الموضوعية والبنيات الذهنية العربية، قد تمت مواجهتها ببنيات إسلاموية وتقليدانية غير مواكبة لمسار تطور تاريخ الأفكار العالمية.

"لا تسألونني من أكون، ولا تطالبوني بأن أبقى على ما أنا عليه، إنها أخلاق الحالة المدنية وحدها هي التي تنظم أوراق تعريفنا، فلتدعنا أحرار عندما يتعلق الأمر بالكتابة"

Foucault m, « L'archéologie du savoir » Gallimard, 1984, p 28.

6

ويعتبر الكتاب الذي بين أيدينا إسهاما فكريا جد مهم في مسار الانتقال السوسيو-ثقافي الذي يعرفه المجتمع المغربي في العقود الأخيرة، وهو المسار الذي يتسم بالبطء الشديد، كدلالة موضوعية على التمكين الوجودي الممكن لجذور الحداثة، ضمن البنيات الذهنية المغربية، كما أنه محاولة لإعادة قراءة أعمال مشيل فوكو وفق مبدأ معاصر ينهل من النتائج التي وصلت إليها مختلف العلوم الاجتماعية، وأيضا محاولة بناءة تركيب كرونولوجي لسلسلة التحولات الفكرية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية من خلال التركيز على نقد إشكالية الحداثة الفكرية الأوربية، وضمنيا محاولة لربط القارئ بهذه

المرحلة النوعية من تاريخ تطور الأفكار الإنسانية، ليبقى رهان تجاوز صدمة الحداثة التي ميزت التعاطي العربي على العموم مع هذا المفهوم وهذه البنيات الفكرية الغربية، هي الأساس البنيوي لإمكانية الحديث عن حوار حضاري بين الشرق والغرب، في ظل تنامي الاحتكاكات السياسية والدينية في الآونة الأخيرة..

7

ورغم إعراض المؤلف، عن التفصيل في الجذور الجينيالوجية الدقيقة لمفهوم ما بعد الحداثة في الفكر النيتشوي، والذي كان له بالغ الأثر في تشكيل النسق التحليلي والإبستيمي لمشيل فوكو، إلا أن المنهج المقارن بين أبعاد النقد الثلاثي الذي وجهه فوكو لكل من نيتشه نفسه وكذلك هيجل وهيدجر، يعطينا صورة خفية حول الصراع الفكري بين التقليد الألماني النقدي والتقليد الفرنسي التنظيري، كمحاولة تأسيس للمركزية الفرنسية في الفكر الفلسفي – وأيضا في مجال العلوم الاجتماعية على وجه الخصوص.

8

وفي الختام، فإن كتاب "نقد الحداثة عند مشيل فوكو"، مدخل جد قيم للقارئ العربي للاحتكاك مع أحد أعلام الفكر الفرنسي المعاصر (مشيل فوكو)، وأيضا رصد كرونولوجي لتطور الفكر الفلسفي الغربي المعاصر، بدءا من هيجل ونيتشه، مرورا بهايدجر، وصولا إلى دولوز، ونظرا للغة المباشرة والمتسلسلة التي يعرض بها أحمد الطريبق أفكاره، فسيجد الدارس العربي للفلسفة مجالا واسعا وجد خصب لتطوير مفاهيمه وتصوراته حول مفهوم الحداثة وما بعد الحداثة بالغرب الأوروبي، مع العمل البناء على وضع الرهان التبييئي موضع الزاوية.

الوجه والجسد : المرئي واللامرئي

قراءة في لوحات الفنان التشكيلي عبد العزيز عبدوس

كمال فهمي

خبر الفنان عبد العزيز عبدوس، هذا الفنان العصامي المحترف في مساره الفني جميع أنواع الأصباغ والأدوات وتمرس في جميع التقنيات، وأنجز لوحات واقعية وانطباعية وتجريدية وسريالية، واستقر أخيرا في إنجاز لوحاته باستعمال السكين COUTEAU وصباغة الأكريليك والقماش، وخط لنفسه نمطه وبصمته وتيماته في الحداثة الفنية على نمط التعبيرية الرمزية، ليفرض نفسه في الساحة التشكيلية المغربية التي تعتبر من أحسن وأغنى الساحات الفنية التشكيلية في العالم العربي.

اشتغل على الوجه النسائي لا في جماله بل كرمز للأنثى، قدم لنا متوالية من الوجوه النسائية المتخيلة، ليست بورتريهات، تبدو بدون جنسيات، وليست أيقونات لتعيين انتماء ما، وجوه بأعين مغمضة ومفتوحة، وبنظرات قوية، آسرة، وجوه متعددة في وحدتها وواحدة في تعددها، صامتة ناطقة في برودتها وجمودها، عامرة بالأسرار كأنها من عالم آخر، إنها لا تفكر ولا تنظر لشيء، بل تعلن عن وجودها، تملأ كل فضاء اللوحة، لا تقول شيئا بل تساءلنا في حضورها، وجوه ترسمها أوراق أشجار الخريف المتناثرة بألوانها البني والأصفر المائل إلى الاحمرار والأخضر المائل إلى الاصفرار، تنصهر مع بعضها في انسجام لتدل ببراعة على الأنثى اللغز.

ما يميز لوحات الوجه النسائي لعبد العزيز عبدوس ويمنحها أصالتها وقيمتها الفنية هو ذلك التناسق بين التلوين والرسم، يشبه فيها الرسم التلوين والتلوين الرسم، يذوب كل واحد منهما في الآخر بفعل الامتصاص والانصهار، وبراعة تشكيل الوجه من أوراق أشجار الخريف ودلالتها على أننا أمام الأنثى كطبيعة تضل ذلك الكائن الذي يسائلنا ويدعونا إلى فك رموزه.

قدم آخر لوحاته في معرض جماعي بكنيسة بالدار البيضاء محاذية لمدرسة الفنون الجميلة، في الفترة الممتدة من 2014/05/20 إلى 2014/05/29، ليضعنا أمام الجسد الإنساني في كليته لا في تفاصيله وجزئياته، وقد اشتغل كثير من الفنانين المغاربة على تيمة الجسد، الذي يشكل غلافا ماديا لذاتنا ودليل حضورنا في العالم كما تؤكد ذلك الفينومينولوجيا، والفن الحديث كما نعلم لا يقدم الجسد في مقاييسه الجمالية المثالية كالفن الإغريقي بل ينتزعه من سياقه الجمالي ليحوله إلى كتلة من الرموز والدلالات، وقد قدم إلينا محمد القاسمي الجسد المسلوخ، ولطيفة التيجاني الجسد كخيالات ومظاهر للقهر والتعب والقلق، واشتغل عزيز السيد على الجسد العاري وسعد بن شفاج على الجسد الهلامي وعبد الكريم الأزهر على الجسد النحيف العاجز والفنان محمد دو الفقار على الجسد المتلاشي نتيجة لصراعه اليومي مع الحياة، ورسم شفيق الزكاري الجسد العاري الذي لا وجه له ولا ملامح، يتمظهر بوضعيات مبهمة ويتناسل من لوحة إلى لوحة في حركات مبهمة ومخنوقة ...

أما الجسد في لوحات الفنان عبد العزيز عبدوس فيتمظهر في شكل كتل لونية، بمثابة ومضات flash أطياف silhouettes جسد معتم مفكك متشظي في أوضاع وحركات مختلفة، جسد مختفي اختفاء ما يدل عليه، باعتباره مجرد مظهر Apparence لشيء ما داخلي باطني يصعب وصفه، ويبدو أن تجربة هذا الفنان الأخيرة تشكل امتدادا لاشتغاله على الوجه النسائي، على الأنثى/المجهول، وأن تيمة لوحاته الأخيرة هي عكس اختراق الشعور للجسد.

وكما هو حال جميع الفنانين، فإن له طقوسه الخاصة في الإبداع، في رصد الصورة الفنية وتجسيدها في لوحاته، يختلي في مرسمه، يستلقي على فراش، يغمض عينيه، ويغطي رأسه، ينفصل عن العالم، " يجمع جسده كله في عينيه ليرى جسده وقد اتخذ صورة حالة من حالات الشعور " .وعندما تكتمل الصورة في مخيلته ينهض بسرعة لتجسيد ذلك الشعور بالألوان والأشكال والإيقاع والضوء والظل.

الجسد في أوضاعه وحركاته في لوحات عبد العزيز عبدوس، نتاج استبطان وحدس وتشكيل ذو طابع عفوي تلقائي، تحمله حالات قوية تخترق أعضاءه وتمزقه، تختطفه من جاذبية الأرض، جسد في رقصة على صفيح من نار أو في جذبة transe. جسد برأسين واتجاهين متضادين لا يعرف أين يسير، جسد في حالات يصعب التعبير عنها بلغة الكلام، يسعى الفنان إلى التقاطها من خلال نوع من العودة إلى الذات، والتأمل في عالمها الداخلي، هذا الباطن/الشعور الذي يستحيل وصفه باعتباره ديمومة كما يقول برغسون، حالات شعورية متعاقبة متغيرة لامرئية، يبدو أن الفنان التشكيلي الشاب يسعى إلى القبض عليها من خلال الاستبطان والتأمل الذاتي وعكسها في لوحاته، كأنه صوفي شاعر معاصر يعبر عن حالات الروح لا بلغة الشعر بل بلغة فن الصباغة، الجسد في هذه اللوحات تخطه أوراق الخريف، تتراقص في الهواء ثم تسقط لترسم رقصة جسد في معاناة ومجاهدة من شدة حالة، شعور، عاطفة، قوة ما.

نجد دائما في تجربة الفنان نفس التقنية ونفس الألوان وأوراق الخريف، ونفس الأسلوب في التلوين، وهذا السعي إلى القبض على اللامرئي كما يقول الفنان بول كيلي، مادام لا يحاكي ولا يشخص بقدر ما يرمي إلى كشف ما لا يرى بالعين، الشيء الذي يضفي على لوحاته نوعا خاصا من الحضور والإدهاش.

السرد والمعرفة والهوية في رواية "بريد الدار البيضاء" [1]

رواية للقاص والروائي والناقد نور الدين محقق

عثماني الميلودي
ناقد وباحث ادبي، المغرب

تقديم

كتبت رواية "بريد الدار البيضاء" للقاص والروائي والناقد نور الدين محقق في إطار طبع بأكوار والمناقشة أجادة، ذلك أن هذا النص نشر عبر فصول على مدونة دروب (التونسية) التي يشرف عليها الأديب التونسي كمال العيادي. وجدة هذه الرواية أنها نشأت تحت أعين القراء وردود فعلهم التي أثرت، بقينا ، بشكل أو بآخر ، في الصورة النهائية لهذه الرواية. وقد اخترنا أن نتناول هذه الرواية باعتبارها سردا منتجا لما سميناه بـ"المعرفة الروائية" ، مؤطراً بما اصطلح عليه بول ريكور بـ"الهوية السردية". [2]

السرد ، المعرفة والذات:

حينما نتحدث عن السرد لا نقصد به عملية عرض حكاية ما، وإنما نقصد أيضا نوعا من الممارسة المعرفية التي لا تقل أهمية عن أي نوع آخر من الممارسات المعرفية .ومن هنا فإن السرد مصدر من مصادر المعرفة بالذات، وهكذا، فإن "بريد الدار البيضاء" تقوم على أفقين اثنين ؛ أفق التجربة، وهو الأفق الذي يتجه فيه السارد إلى ماضي "نور"، يستعيده، ويبنيه، ويعيد إنتاجه في وضعية مغايرة، والواقع أن الرواية هي عملية كبرى من حيث الاستعانة بالمرجعية الذاتية، فالسارد يستعيد مراحل مهمة من تجربة "نور" الذاتية ممزوجة بمشاعر البهجة والسعادة والحنين، فكل الوقائع التي تستعيدها الرواية (الصداقات الجميلة، أوهام الحب، استجلاء الأوهام، تجارب القراءة ،العلاقات الأسرية ،الحكايات الخاصة ،الدراسة ...) لا تزيدها إلا بهاء وإشراقا وكأن هناك تواطؤاً بين ذاتي السارد من أجل أن تكون المواد الحكائية مبهجة للذات التي تستعيد، وذات القارئ التي ترى وتسمع وتتخيل. واستعادة الماضي تتم كرونولوجياً .ولكن بحسبِ أوفاق الكتابة السردية التي لها زمنها الخاص ومنطقها السردي المتميز. من مواد هذا الأفق مجموع العناصر التي يتم تذكرها وتحويلها من الذكرى -المحضة إلى الذكرى-الصورة (وكأن "بريد الدار البيضاء" هي محاولة " إنقاذ الذاكرة من النسيان") .من هذه المواد :

- سيرة الطالب "نور" المتفوق(صص9-13).
- رسائل غرامية إلى صبية تونسية تدعى كوثر التابعي (17-28).
- علاقات أسرية طبيعية بل مميزة(29-36).
- قصة الأشجان(37-45).
- لقاء الأحبة (47-54).
- زمن الفتوة (55-64).
- فتنة الحلقة (65-72).
- قاهر القط الأسود(73-79).
- فرسان بلا أمجاد(83-90).
- زمن الدراسة (91-98).
- تعليقات عنكبوتية (99-100).
- أضغاث أحلام(101-117).

إن أفق التجربة إذاً ،هو أفق يتجه نحو الماضي، ويكتسب صياغة تصويرية معينة، تنقل تتابع الأحداث إلى نظام زمني فعلي، وبالتالي لا ينقل النص السردي الواقع الفعلي مباشرة، بل ينقله بحسب مقتضيات سردية.

أما الأفق الثاني ، فهو أفق التوقع وهو الأفق المستقبلي

الذي ينتقل فيه النص السردي إلى القارئ أو المتلقي؛ حيث توكل إليه مهمة التأويل. في ضوء هذا الانصهار المتبادل، تصبح الحياة نفسها سلسلة من المتواليات السردية، ويصبح السرد واقعاً معيشاً. ومن هنا تنشأ سلسلة من القيم الافتراضية التي يمكن أن تتوزعها الأسئلة الآتية :

- هل "بريد الدار البيضاء" رواية أوطوبيوغرافية أو تخييل ذاتي ؟؟

- لِمَ عَمَدَ السارد إلى انتقاء وقائع بعينها ، هل لتوفير عنصر الإنسجام الواجب للنص الروائي ، أو أن الذاكرة حولت المحض إلى صورة وجعلت من الانتقاء فعل بناءٍ؟؟

- ما نوع المعرفة التي تمدنا بها رواية "بريد الدار البيضاء"؟

- لمَ تبدو الصورة التي ترسمها هذه الرواية لذات نور مبهجة ووردية في حين أن حياة الأحياء لا تخلو من فترات رمادية وبقع سوداء ؟؟

"بريد الدار البيضاء" : محاولة للتصنيف :

أ - <u>الرواية الأطوبيوغرافية:</u>

الرواية الأطوبيوغرافية هي جنس أدبي يمزج بين الأوطوبيوغرافي وروايةِ-المذكرات. فالأمر يتعلق بشخصية تخييلية تشيد محكي حياتها عبر ضمير المتكلم-المفرد. وليس مباشرة بواسطة صوت المؤلف كما هو الحال في الأوطوبيوغرافيا. على الرغم من استلهامه حياة المؤلف. فبلزاك مثلا، شخص ذاته من خلال العديد من شخصياته دون أن نتمكن من القول أنه كانت لبلزاك مقصدية بيوغرافية. لكن على العكس من ذلك نجد رولد دال في أنا، الصبي، يجعل من مرحلة الشباب رواية، والرواية الأوطوبيوغرافية تتميز غالبا بطابعها الخطي ،حيث يتم استهلالها بواسطة تمهيد كلاسيكي، ثم يليها مدخل تسرد فيه نقطة بداية القصة، لكي يتم الاستقرار بعد ذلك على محكي حياة معيشة بوجود أو عدم وجود شخصية أخرى منذ البداية إلى النهاية. وفي الغالب الأعم يتعلق الأمر بـ"رواية عائلية" أو "مشاكل عاطفية"، أو محن صعبة، وتتميز الكتابة، في هذه الحال، بطابعها التطهيري سواء بالنسبة للمؤلف أو القارئ الذي يبحث عن صورة الكاتب القادر على مقاومة المحن ،واختيار الكلمات الملائمة لآلامنا ،والتفكير في أسرارنا الخاصة من خلال كتاب نتمنى أن نعطيه لمن جرحنا كي يقرأه ويتلقى خطابا لم نقله نحن بشكل مباشر.

ب - <u>التخييل الذاتي:</u>

ينطلق التخييل الذاتي ، كما هو الحال بالنسبة للرواية الأوطوبيوغرافية ،من خلال ضمير المتكلم الذي يحمل اسم المؤلف نفسه ،لكن التخييل الذاتي لا يكون أبداً خطياً ،فالشكل اتفاقي ، دون أن يعني ذلك أن التخييل الذاتي هو حصيلة صدفة،وعلى العكس من ذلك ، فإن القفزات والطبقات الزمنية للحكاية يتم تشييدها بقصد الا يتماهى القارئ مع السارد،التخييل الذاتي ينخرط في الواقعي ،والوقائع هي الأخرى واقعية ، غير أن الكاتب ينطلق من هذه الوقائع لينسج خيوطا حكائية تقنع القارئ بأن ما يتم حكيه هو أمر معيش وواقعيٌ. التخييليون الذاتيون يسمحون لأنفسهم بقلب الأزمنة والتواريخ ،بنسيان عناصر حقيقية ، وبدمج الحقائق بشكل ملحوظ.

تبدو "بريد الدار البيضاء" من ناحية أولى رواية أوطوبيوغرافية، كونها تحترم الطابع الخطي للحكي، وتبئر السرد على شخصية واحدة يتم عرض حكايتها من خلال مسيرات متنوعة لكن بينها روابط منطقية إما وجودية أو شعورية ، يوهمنا المؤلف بأن ما يحكيه حدثَ فعلاً، بل يذكر

أسماء ذات قيمة مرجعية معلومة سواء أكانت أسماء أعلام (كوثر التابعي أو كمال العيادي ، مثلا) أو أسماء أماكن (الدار البيضاء ، سباتة ، سينما المدنية...) أو وقائع وأحداث مشتركة بين المؤلف وقرائه الموسوعيين. لكن هذه المؤشرات تفقد أصالتها حينما نتأمل مدى شمولية الصورة التي يرسمها المؤلف لمسيرته الحياتية، فهو ينتقي أزمنة محددة ،ويختار وقائع وأحداثا ليست لها قيمة أوطوبيوغرافية، وإنما هي عناصر تُحدثُ ترابطا دلاليا وخطابيا ضروريا لوجود تخييل ذاتي .زد على ذلك أن المؤلف، ورغم تسليط الضوء على مسيرته الشخصية ، فإنه يعمد إلى التركيز على ما هو كوني وإنساني وجمعي (أهمية العائلة، الحب، الجنس، الفتوة، محبة الكتب والسينما، الكتابة باعتبارها فعلا تطهيريا، المحكيات الشعبية، الأسطورة الشخصية، الخ)، واعتماد بنية التخييل الذاتي، في بناء رواية "بريد الدار البيضاء"، هو في حد ذاته مؤشر دال على نوع المعرفة التي يود الكاتب ترويجها، وعن نظرة تثور على وهم الأوطبيوغرافيا وإمكانية وجودها، فالتخييل الذاتي هو ما سمح للكاتب باللعب والدمج والقفز على الإواليات المنطقية للسيري، وتشييد نص سردي لا يقين له أو فيه ، لكنه ثمرة وعي أدبي ونقدي كبير.

انتقاء وقائع بعينها :

إذا تأملنا مليا مجموع المواد التي وردت بشكل صريح، في نص الرواية نلاحظ أنها ليست مجموع المواد الحياتية التي يفترض أن الواحد منا قد مر بها، فهناك عناصر أخرى تم إغفالها، أو تقزيمها أو تهميشها، فمثلا، لاشيء يذكرنا بطابع المدرسة التي تردد عليها الفتى، ولا أسماء بعض المدرسين، ولا معطيات زمنية ومكانية محددة بدقة، والواقع أن عملية الانتقاء تعتبر في حد ذاتها فعلا منافيا لمنطق الرواية الأوطوبيوغرافية، وخاصية من خصائص التخييل الذاتي، ذلك أن المهم بالنسبة لمحافل السرد كافة هو تقديم عينة من الوقائع من زاوية مصفاة الذات، ولكن هذا التقديم لا يقصد به المعيش، في ذاته، ولكن ما يخلفه من آثار مختلفة ومتباينة.

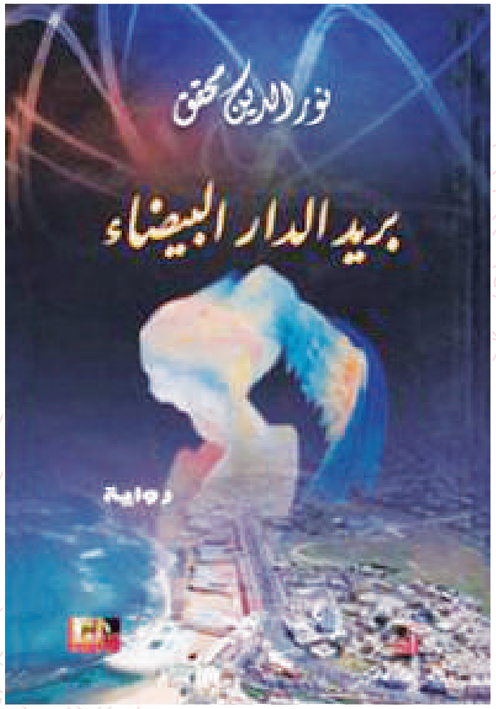

نوع المعرفة في "بريد الدار البيضاء" أو الرواية كاستبدال للعالم :

الرواية معرفة، ولكنها معرفة من نوع خاص، ليست معرفة العلوم المحضة أو العلوم الإنسانية، ولكنها معرفة يمكن أن تصبح موضوع معارف أخرى، معرفة يمكن أن نصطلح عليها بـ" المعرفة الروائية".

رواية "بريد الدار البيضاء" ليست هي العالم كما كان، وقد عاشه "نور"، صحيح أن "بريد الدار البيضاء" لا تتعدى حدود المكتوب فيها زماناً؛ غير أنها تتسع فيه الفسحة لتناسل العالم وتوالده.

رواية "بريد الدار البيضاء" ليست بديلاً للعالم الواقعي

كما كان، وإنما هي استبدال للعالم من حيث أنها تفتيت لوحدته وكثافته.

ونظرا لأن "بريد الدار البيضاء" ليست نصا ثابتا ولا أولياً، فإنها جعل العالم أسّاً تخييلياً ونسقا عقلانيا في الآن نفسه. وفضل رواية نور الدين محقق أنها سمّتْ هذا العالم وأخرجته من الفوضى (فوضى الأشياء) إلى نظام الكلمات بتعبير ميشيل فوكو، أو نظام الكتابة بتعبيرنا الخاص. هذا النظام الذي يتميز بعدم الاكتمال وعدم الانتهاء، يقول تودوروف: " إن القصص لا تصف عالم الكاتب نفسه، ولكنها تصف العالم المتحول، تماماً كما هو قائم في نفسية كل فرد". [3]

ويبدو مما تقدم أن حضور العالم في النص إنما هو حضور لوجهه غير المرئي وغير المتخلق في الواقع، أو هو حضور لوجهه الذي لم يبدعه الواقع. ولذا نجد ولفجانج آيزر يقول: "إذا أراد نص أن يعيد إنتاج العالم الحاضر، فإن إعادة إنتاجه في النص ستكون، والحال كذلك، تغييراً، والسبب، لأن الواقع المتكرر إنما هو واقع كانت تجاوزته الرؤية المعطاة في النص". [4]

الهوية السردية:

الهوية السردية نوع من الهوية يكتسبه الإنسان من خلال وساطة الوظيفة السردية، فالإنسان حينما نفهمه كشخصية في القصة فليس بكيان مختلف عن تجاربه،والرواية تبني هوية الشخصية التي يمكن أن نسميها هويتها السردية في الوقت الذي تبني هوية القصة المحكية. يستعرض نور الدين محقق جزءا من طفولته ومراهقته، فيما يبدو محاولة لطرح محكي الطفولة كهوية، من خلال تمديدها سرديا كأثر وكمدخل لفهم جانب من سحر ذلك الوجود الذي يبدو الآن، بعيدا، وكمحاولة لمقاومة النسيان . ووقاية الذات من التلاشي والعدم .وتتحول رواية "بريد الدار البيضاء" وبمفعول حبكة سردية محكمة إلى متواليات سردية تتطابق ومتواليات حياة الذات موضوع السرد، إن صياغة الهوية سرديا اعتمادا على مواد من محكي الطفولة إنما هو تعبير عن تبرم شديد من عناصر الحاضر، فلا شك أن استحضار الماضي بكثير من السعادة والفرح إنما هو تعبير عن رؤية تمجد الماضي وتخفي نظرة غير وردية حيال ما هو آني وحالي، في رواية "بريد الدار البيضاء" هناك استنطاق لكل عناصر ماضي الذات وتأكيد على أهميتها كمواد يمكن تفكيكها ومحاورتها وهتك أسرارها من منظور وعي ذاتي، كل ذلك من أجل تحبيك ماضي نور (المادة التاريخية) في قالب روائي، تستوي داخله هوية جزئية صغيرة قابلة لإثبات وجودها ومنازعة هوية مركزية حالية ومهيمنة.

خلاصة وتركيب:

لقد سعينا إلى أن نثبت أن رواية "بريد الدار البيضاء" تستمد راهنيتها من ارتباطها بالتجربة الذاتية وما تؤسس له من فعل سردي مختلف، وما تنتجه من معرفة نوعية هي دليل على قوة الرواية في احتواء العالم وتنظيم فوضاه، وبناء ابستمولوجيا من نوع خاص تتوخى إنتاج خطابات عن الإنسان والوجود والعالم مستعينة بما يوفره الاقتصاد التخييلي من إمكانات وقدرات. والقصد من ذلك السعي إلى تشييد هوية سردية تخصص القول الروائي وتميز تحيزه لصالح هويات سردية في طور النشأة والتبلور.

الهوامش

1. نور الدين محقق : بريد الدار البيضاء (رواية)، ط1، دار النايا ودار محاكاة، سورية، 2012.
2. بول ريكور، الهوية السردية، في: الوجود والزمان والسرد: فلسفة بول ريكور، تر: سعيد الغانمي، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1998
2. ليس للأوطوبيوغرافيا أسلوب خاص، حيث تتبنى سردا بواسطة ضمير المتكلم أو المخاطب أو الغائب، مع التباس شديد بين الشخصية والمؤلف.
3. تودوروف، ت : مفهوم الأدب، ترجمة منذر عياشي، جدة، منشورات النادي الثقافي، 1990 ،ص 19.
4. Wolfgang lser : l'acte de lecture - Théorie de l'effet ésthetique, Ed, Pierre Mardaga. Bruxelles. 1976. Tra - Fr - Evelyne Sznycer. p 9.

نبوءة

لحفيظ الرعلي

اقرأ ...

قالوا اقرأ ..

قلت لست بقارئ

فلم يعجبهم الأمر فاحتاروا

قالوا ما قالوا ثم ناموا...

لما استيقظوا من سباتهم ذات يوم

أعادوا علي قولهم وزادوا

اقرأ لتحيا...

قلت، ما أنا بقارئ

فاندهشوا لقولي وردّوا

من تكون، حتى يكون ذا الجواب

فغاظهم قولي، وشكّوا فيّ وارتابوا

رموني بفسق

رموني في سجن لعلّني أتوب

احترت، فقلت ما الذي اقترفت ؟

أجابوا: كيف تكون أنت الن....

ما فهمت قولهمُ ولكني أجبت:

قراءتي موتي، ليتني ما قرأت

فتبسّمت الوجوه حولي

ودَقّت الطبول نصراً فقالوا

قد عُفيت الآن، فأنت حرٌّ

صرخت : لا، ما الذنب الذي اقترفتُ

فقالوا : أشيطان أنت أم إبليس؟

قلت، بل بشر

اسمي محمد، كذا سمّاني والدي

قال كبيرهم مغتاظا هذا سجلّك

فما تدّعي محال

قلت . لا، والدي سمّاني

قد أخطأ الكتّاب فدوّنوا كمال...

قالوا ما هـــــذا إلاّ كلام

فـــما أنـــــت مـــــلاك

قلت: ما أنا إلاّ بشر قرأت بينكم ما قرأت

وفي غفلة من الزمن صرت

وكأنّي ما قرأت .....

أراحهم قولي، وأطلقوا سراحي

بحجّة الجبان، فدوّنوا اسمي

محمد كمال أو كمال محمد

بالترتيب الذي أرادوا

وزادو في وصفي

معتوه لا يبين

لا تلقوا له بالا

واتركوه ميّتا- حيّا

حتى يكون عبرة

لمن قرأ ولمن قال ما أنا بقارئ.

نقابة من أجل R4

كمال فهمي

ارتدى معطفه الرمادي الفضفاض ووضع قبعته الغيفارية على رأسه، و خرج مبكرا من بيته الآيل لسقوط في المدينة القديمة، لم ينتبه إلى شرخ جديد في جدار واجهته الخارجية. ما ضره في هذا اليوم مسكنه المتهالك وهو مبتهج لحصوله من «الجماعة» على سيارة جديدة للخدمة من نوع رونو4 وعدته بتسلمها على الساعة الرابعة زوالا.. قصد أحد باعة السجائر المهربة بزنقة موحا واسعيد، اشترى علبة من سجائره المفضلة، ثم سار إلى وسط المدينة ودخل نادي الشطرنج، كان مولعا منذ شبابه بلعبة الشطرنج.. جلس في زاوية من مقهى النادي يشرب قهوته السوداء، يدخن سجائره المفضلة، ويقرأ الجرائد اليومية التي توفرها المقهى مجانا لروادها.

هو ستخدم في الجماعة الحضرية، دخلها ككهربائي وقضى بها عشر سنوات، وانتخب مندوبا لعمال الجماعة باسم نقابة قديمة عتيدة، فحصل على تفرغه للعمل النقابي وعلى سيارة الخدمة من نوع رونو4. فقد سيارته العزيزة بعد أن انتخب العمال غريما له ممثلا لعمال الجماعة، واليوم هو مغتبط، استرد حقه في سيارة الخدمة من جديد، بعد أن أسس مكتبا جديدا لنقابة جديدة

لحزب جديد انفصل عن حزب قديم عتيد. علم أن الحزب الجديد بصدد تأسيس هياكله وفروعه، وانه يحتاج إلى مناضلين، فانخرط في الحزب الجديد، و استمع إلى أعضاء مكتب الفرع الجديد، للحزب الجديد، وهم يتحدثون عن انعدام الشفافية والديمقراطية في الحزب القديم، وعزمهم الدفاع عن الديمقراطية وكرامة المواطن، وفسح المجال لمناضلين جدد للمشاركة في اللعبة السياسية، فتقدم بفرسه، اقترح تأسيس نقابة للحزب الجديد تشكل ذراعه النقابي وتدافع عن حقوق الشغيلة. فقبل اقتراحه ورفع إلى المكتب التنفيذي للحزب الجديد، وطلب منه تكوين مكتب نقابي للجماعة باسم النقابة الجديدة للحزب الجديد. واجتمع مع مواليه وأصدقائه من عمال الجماعة، وأقنعهم بتكوين مكتب جديد باسم النقابة الجديدة للحزب الجديد، وانتخب ممثلا لعمال الجماعة باسم النقابة الجديدة فحافظ على تفرغه وعلى حقه في سيارة الخدمة رونو4 .

في الرابعة زوالا تسلم من الجماعة سيارة رونو4 جديدة باسم النقابة الجديدة، أصبح بإمكانه من جديد التفرغ للعبة الشطرنج، ولجمعيته، وأغراضه الشخصية، قاد سيارته إلى شاطئ عين الذئاب، توقف في مكان خال واحتفل بانتصاره بتناول بضع قنينات من الجعة، ورجع إلى بيته مزهوا منتصرا، أوقف غنيمته أمام باب منزله ودخل لينام هنيئا. تهاطلت الأمطار غزيرة قوية تلك الليلة فأحدثت شقا في سقف بيته فغماه بغلاف من البلاستيك ثم استأنف نومه.

"عبد الكريم برشيد وخطاب البوح حول المسرح الاحتفالي"

عبد السلام لحيابي حاور رائد الاحتفالية عبدالكريم برشيد

صدر عن دار اديوسفت سنة 2015 كتاب "عبد الكريم رشيد وخطاب البوح حول المسرح الاحتفالي" من تأليف عبد السلام لحيابي في حواره مع عبد الكريم برشيد، هو من الحجم المتوسط في 296ص الأستاذ عبد السلام لحيابي ممثل وباحث وجمعوي، عايش الاحتفالية منذ نشأتها في السبعينيات، ومثل شخصيات من ريبرتوار الاحتفالية، والكتاب هو قبل كل شيء ثمرة صداقة قديمة وخالصة بين الممثل والمؤلف المسرحي، وتعبير عن إعجاب لحيابي عبد السلام بالاحتفالية في شخص رائدها عبد الكريم برشيد.

يتكون الكتاب من مقدمة ثم ستة فصول : من يكون عبد الكريم برشيد؟ برشيد المختلف والمخالف الكتابة أولا والكتابة أخيرا، المسرح الاحتفالي بين الفكر والفن والعلم، الواقع والتاريخ والتراث في الاحتفالية، أسئلة وأجوبة سريعة للختام.كلمة ظهر الغلاف هي نص من الحوار يؤكد فيه برشيد أنه ككاتب مؤسس فهو يخوض حرب المواقف لا حرب المواقع.

لقد عنون كتابه ب"عبد الكريم برشيد وخطاب البوح حول المسرح الاحتفالي" والبوح كما نعلم اعتراف وكشف للأسرار ولأوراق ضلت غائبة

أو مغيبة، ويعرفه لحيابي في المقدمة بأنه كشف عن أوراق جديدة وإظهار الحقائق وإبانتها وإبرازها. وبصفة عامة فهو يضعنا في قلب حياة برشيد الإنسان والكاتب والمسرحي. في علاقته بطفولته وعلاقته بالصحافة واتحاد كتاب المغرب ووزارة الثقافة وموقفه من الطيب الصديقي والطيب لعلج والحساسيات الفنية المسرحية الجديدة.

ما يميز أسئلة لحيابي عبد السلام في حواره مع عبد الكريم برشيد، هو كونها تغطي زمن الاحتفالية منذ نشأتها الي اليوم، واستنادها إلى معرفة دقيقة وشاملة لكل ما قيل ويقال عن الاحتفالية، وتنوع المراجع النقدية التي اعتمدها المؤلف خاصة كتابات : حسن المنيعي، ادريس الخوري، المسكيني الصغير، وبول شاوول، وبلقاسم عمار، وكمال فهمي وهشام بن الهاشمي .... بل نجد في محاورته لبرشيد يرجع إلى مواقف كل من عابد الجابري وشومسكي حول قضايا تتعلق بالتراث واللغة.

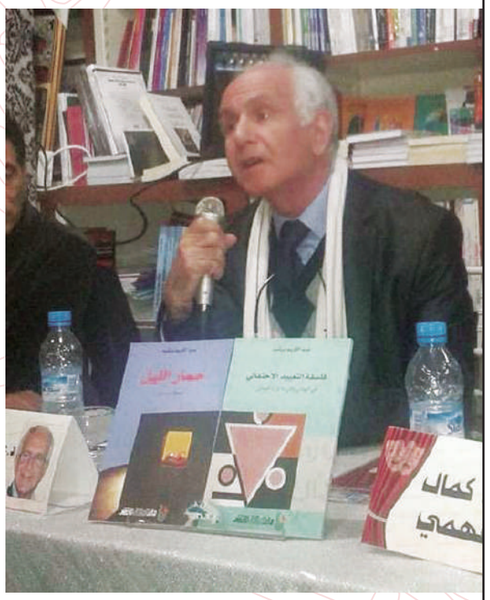

"صحفيون مغاربة في العالم: مسارات"

صدر حديثا عن منشورات "ملتقى الطرق" كتاب جديد تحت عنوان: "صحفيون مغاربة في العالم: مسارات" عن مجلس الجالية المغربية بالخارج.

ويأتي نشر الكتاب في سياق التفكير الذي أطلقه مجلس الجالية حول العلاقة بين الإعلام والهجرة خلال المؤتمر الأول للصحفيين المغاربة في العالم الذي انعقد بمدينة الجديدة في فبراير 2011 والذي جمع 250 من الصحفيين ومهنيي الإعلام الوافدين من 19 بلدا، جلهم فاعلون إعلاميون في صفوف الهجرة ومن بينهم من يشتغلون في كبريات وسائل الإعلام الدولية.

ولقد حرص مجلس الجالية المغربية بالخارج على أن يتم التعريف بالشخصيات العاملة في قطاع الإعلام بتعاون وثيق مع الصحافة المغربية ممثلة في أسبوعية "الأيام". وكان الهدف من ذلك ربط الصلات بين الإعلاميين المغاربة بالمهجر ونظرائهم بالوطن الأم من جهة، ومن جهة ثانية التعريف بهم وبمنجزاتهم لدى الفئات العريضة من القراء.

وعن "منشورات ملتقى الطرق" أيضا، أصدر مجلس الجالية المغربية بالخارج، بمناسبة المعرض الدولي للنشر والكتاب في دورته 21، كتابا جماعيا جديدا (2015)

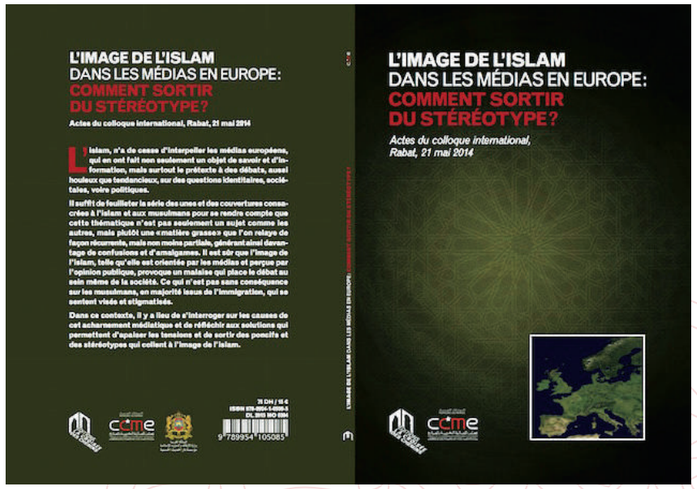

باللغة الفرنسية بعنوان "صورة الإسلام في الإعلام الأوروبي.. كيف السبيل إلى الخروج من الصور النمطية؟" ويضم بين دفتيه أشغال الندوة العلمية الدولية التي نظمتها مؤسسة دار الحديث الحسنية بشراكة مع مجلس الجالية المغربية بالخارج يوم 21 ماي 2014 بالرباط.

وهذا الكتاب -حسب الناشرين- هو ثمرة للتعاون العلمي المثمر، وترجمة عملية للاتفاقية العلمية المشتركة بين مجلس الجالية المغربية بالخارج ومؤسسة دار الحديث الحسنية.

ينطلق هذا الكتاب من معطى مفاده أن الإسلام بتمثلاته المختلفة أصبح يثير أكثر فأكثر بعض وسائل الإعلام الأوروبية؛ حيث جعلت بعض الجهات في الغرب من هذا الدين ذريعة لنقاشات قوية حول أسئلة الهوية والمجتمع ذات الطابع السياسي، بدل أن يكون موضوعا للعلم والمعرفة.

ويكفي تصفح عناوين بعضها المخصص للإسلام والمسلمين، لندرك أن هذا الموضوع ليس ككل الموضوعات؛ فهو مادة دسمة يتم تمريرها بشكل متكرر، ولكن بطريقة غير موضوعية في غالب الأحيان.

وصورة الإسلام كما هي موجهة من طرف الإعلام، ويتلقاها الرأي العام تثير انزعاجا يجعل النقاش في دائرة المجتمع نفسه. وهذا لا بد أن تكون له آثاره على الجاليات المسلمة، والتي هي في معظمها منحدرة من الهجرة، فيقوم لديها نوع من الشعور بأنها مستهدفة.

وبالتالي فإن هذا الإصدار الجديد يحاول التساؤل عن أسباب هذا الاهتمام الإعلامي الكبير، وكذا التفكير في الحلول المناسبة التي يمكن أن تهدئ النفوس، وأن تسهم في الخروج من دائرة الصور النمطية التي تلصق بالإسلام.

منشورات مدى

أحمد نصيف
قلق الحداثة في خطاب الشعراء النقاد
النموذج الأول: أحمد المجاطي
مدى

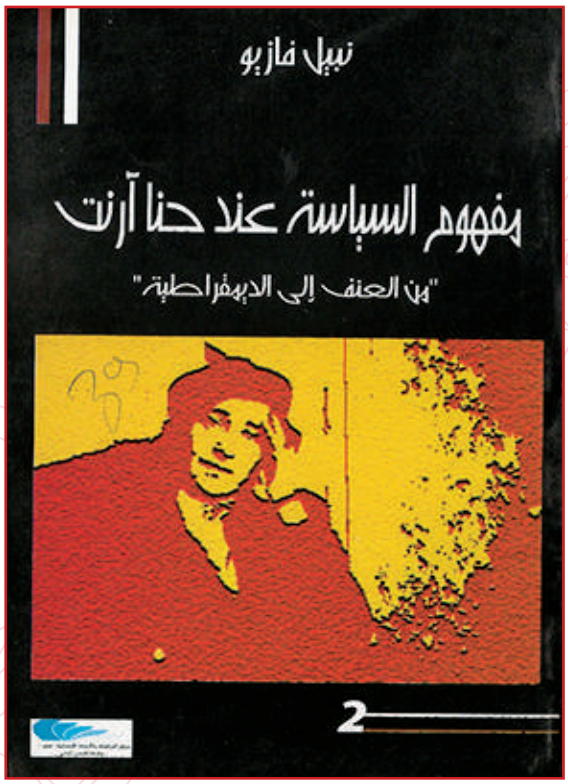
نبيل فازيو
مفهوم السياسة عند حنا آرنت
"من العنف إلى الديمقراطية"
2

المنتدى المغاربي
نخب مغاربية:
الخلفيات، المسارات والتأثير
-أعمال المنتدى المغاربي الثاني-
إعداد:
د. المختار بنعبدلاوي
مدى 3

يوسف بن العيانية
رهانات الثقافة
في
الفضاء المتوسطي
4